منظمة العمل الدولية

1919·2019

تقرير المدير العام
ملحق

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

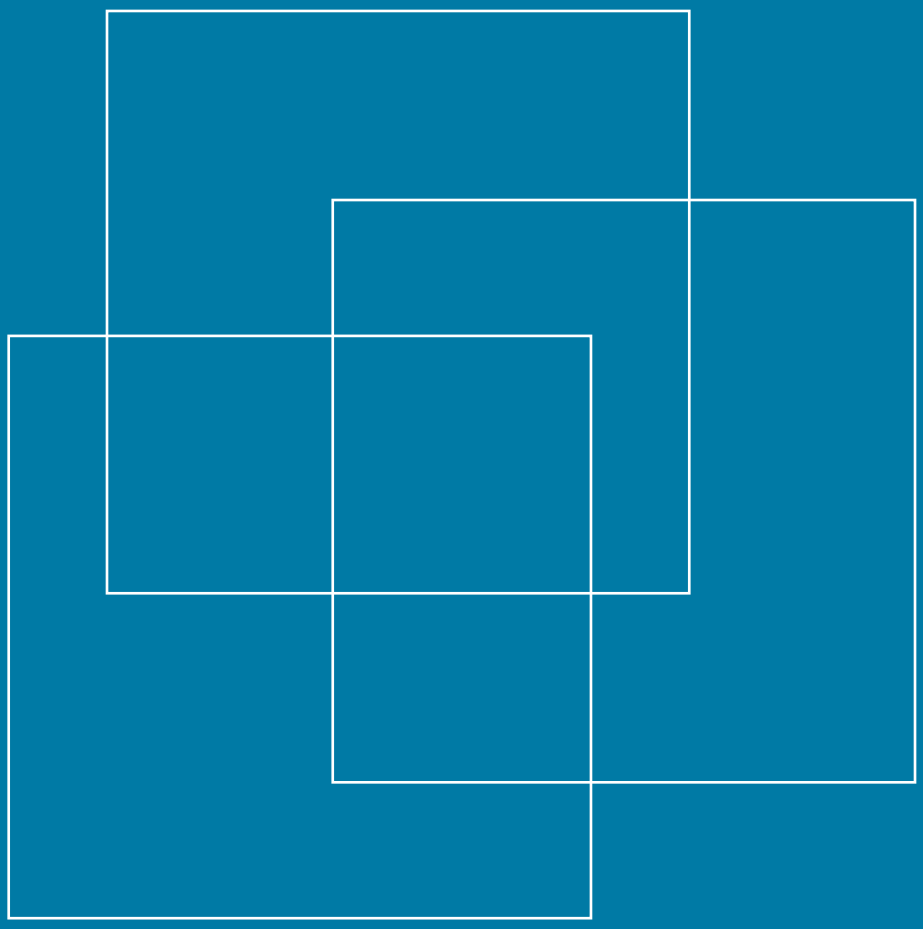

مؤتمر العمل الدولي
الدورة ١٠٨، ٢٠١٩

مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٨، ٢٠١٩

تقريـر المديـر العـام

ملحـق

وضــع عمــال الأراضـي العربيـة المحتلـة

مكتــب العمــل الدولــي، جنيــف

ISBN 978-92-2-131928-3 (print)
ISBN 978-92-2-131929-0 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى ، ٢٠١٩

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ترد المعلومات بشأن منشورات مكتب العمل الدولي والمنتجات الرقمية على الموقع التالي: www.ilo.org/publns.

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع CONFREP-ILC108(2019)-DG-APPENDIX-[ROBEI-190415-1]-Ar.docx
طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

تمهيد

أوفدت مرة أخرى هذا العام، عملاً بالولاية التي منحني إيّاها مؤتمر العمل الدولي، بعثة لإعداد تقرير بشأن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة. وزارت البعثة الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة وإسرائيل والجولان السوري المحتل. بالإضافة إلى ذلك، اجتمع رئيس البعثة في القاهرة مع ممثلي جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية، وفي دمشق مع الهيئات المكونة في الجمهورية العربية السورية.

وفي الأراضي العربية المحتلة وإسرائيل، أجرت البعثة مناقشات معمقة مع ممثلين عن السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل وممثلين عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن مجموعات التشاور في صفوف العمال الفلسطينيين. وقدم الجميع معلومات استُرشد بها في إعداد هذا التقرير. كما اضطلعت البعثة بعدد من الزيارات الميدانية.

وإنني ممتن لما أبداه جميع محاوري البعثة من تعاون، وهو ما يؤكد مرة جديدة الدعم واسع النطاق للقيم التي تنادي بها منظمة العمل الدولية والنشاط المستمر الذي تضطلع به مع جميع هيئاتها المكونة. وكما جرت عليه العادة، اضطلعت البعثة بعملها، يحدوها في ذلك هدف التوصل إلى تقييم شامل ودقيق ومحايد للوضع الراهن للعمال في الأراضي المحتلة.

لقد دأبنا على إعداد هذا التقرير كل سنة منذ قرابة ٤٠ عاماً. وقد تغيرت جوانب كثيرة من النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بمرور الوقت، في حين بقيت جوانب أخرى على حالها دون تغيير. وكانت اتفاقات أوسلو بمثابة نقطة تحوّل حملت في طياتها وعداً بأن يغلب السلام والتعاون على المحن وأن يتمتع العمال الفلسطينيون في نهاية المطاف بمستقبل أفضل. بيد أنه خلال السنوات القليلة الماضية توسع الاحتلال وأصبحت اتفاقات أوسلو موضع تساؤل. وفي حين بات حل الدولتين أكثر فأكثر على محك الشك، فإنه لا يوجد بديل آخر موثوق به. ولا بد لتسوية متفاوض عليها من أن تضم الطرفين، الفلسطينيين والإسرائيليين، بمشاركة كاملة؛ فالتدابير المتخذة من جانب واحد لن تحل النزاع. وعلى العموم، تعاني سبل العيش في الجانب الفلسطيني من التدهور وباتت سوق العمل واهنة أكثر فأكثر. وما فتئ تفريغ وتجويف القطاعات الإنتاجية مستمراً. وفي غزة، يقترب معدل البطالة في صفوف الشباب والنساء من أن يكون شاملاً. وليس من العسير الاستمرار في تعداد القائمة الطويلة من أوجه المعاناة والعجز والإخفاق، وهي بشكل أو بآخر ناشئة في معظمها عن غياب السلام والافتقار إلى عملية تؤدي إلى إحلال السلام.

ومن الصعب التأكد إلى أين سيقودنا ذلك، والحالة ما فتئت تقترب منذ مدة طويلة من نقاط الإنهيار والعنف مستشرٍ في الشوارع وفي الأجواء وغزة على وشك الانهيار. ولم تزهق الأرواح في أي وقت من الأوقات منذ الحربِ التي شهدتها غزة عام ٢٠١٤، بهذا العدد الكبير المشهود اليوم من الناس، بمن فيهم النساء والأطفال.

أما الواضح فهو أنّ بؤس شعب بعينه لا يمكن أن يؤدي إلى ازدهار شعب آخر. وتتمتع فلسطين بالكثير من الإمكانيات، ولديها قوى عاملة متعلمة وماهرة تزخر فيها روح تنظيم المشاريع. ومن شأن سوق العمل في غزة والضفة الغربية أن تزدهر إذا سنحت لها الفرصة. وليس من سبب باطني المنشأ للتراجع الاقتصادي وارتفاع البطالة.

ومنذ أوسلو، استثمر المجتمع الدولي والفلسطينيون استثماراً كبيراً في بناء الدولة، ومن الأساسي ألاّ تذهب هذه الاستثمارات هباءً. وتوخياً لمعالجة أي نواقص في الإدارة معالجة سليمة، من الضروري الحفاظ على إمكانيات إرساء مؤسسات وسياسات اقتصادية واجتماعية مستدامة.

ولا بد من إعادة إحياء الإرادة السياسية لمحاربة التطرف من كافة الجوانب وإبعاد الأطراف عن حافة الهاوية. وتزايد المستوطنات أكثر من أي وقت مضى وتناقص حراك الفلسطينيين كما لم يشهد له مثيل، لن يثمرَ سلاماً. والوضع الراهن في شكله الحاضر لا يضمن الاستقرار. وواقع الحال أنه قد لا يفضي إلا إلى مزيد من التدهور.

فكيف يمكننا أن نتجنب الانهيار؟ بادئ ذي بدء، لا بد من أن يرى الناس أن الاحتلال آيل إلى نهاية في آخر المطاف ولا بد من إيجاد الظروف الكفيلة بتحرير غزة من الحصار بأسرع ما يمكن. وتحتاج غزة إلى أن تكون قادرة على التبادل التجاري مع العالم الخارجي ويحتاج العمال إلى أن يكونوا قادرين على التحرك وكسب المداخيل في الخارج، بما في ذلك في إسرائيل، ويحتاج الدعم الموثوق والمعزز للجهات المانحة، إلى أن يكون مضموناً. ولكن من اللازم أيضاً وضع حد فعلي للانشقاقات بين الفلسطينيين أنفسهم.

ولا بد من أن يكون مصدر السواد الأعظم من فرص العمل للفلسطينيين في المستقبل، هو القطاع الخاص. ولا بد من إزالة القيود واستحداث بيئة محفزة. كما يجب إنعاش النمو وتنشيط سوق العمل. والجهود المشتتة المبذولة في هذا الاتجاه لن يكون لها سوى تأثير هامشي. وما لم يوضع حد للاحتلال - بدءاً من الحواجز المادية وصولاً إلى العوائق المالية - لن يتمكن القطاع الخاص من تحقيق كامل طاقاته.

وعلى مدى السنوات الماضية، سعى الفلسطينيون بأعداد أكبر من أي وقت مضى إلى العمل وكسب الدخل في إسرائيل. فقرابة ثلث دخل الأسر المعيشية في الضفة الغربية يُكتسب الآن في الاقتصاد الإسرائيلي. ومع ذلك، غالباً ما يستتبع هذا النوع من العمل رحلة شاقة عبر المعابر إلى أماكن العمل وسماسرة قد يستحوذون على جزء كبير من الأجور وظروف عمل هشة تؤدي إلى معدلات عالية من إصابات العمل. وقد جرى النظر في هذه المسائل بالتفصيل في التقارير السابقة. ولن يكون من الصعب أو المكلف جعل هذا العمل لائقاً. والواقع أنّ الخطط موجودة منذ عدة سنوات. وفي نهاية المطاف، لا بد من حشد الإرادة السياسية لتنفيذ تلك الخطط ووضع حد لما يتعرض له العمال الفلسطينيون من إساءة واستغلال في إسرائيل.

وفي تقرير العام الماضي، سرّني أن ألاحظ استهلال حوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن قضايا العمل. والقنوات القليلة المتبقية من اتفاقات أوسلو هي الأمن والتعاون النقدي وبعض الجوانب من علاقات العمل، نظراً إلى أنه مهما كانت التسوية السياسية التي تتوصل الأطراف إليها، سيظل عدد كبير من القضايا العملية موجوداً نتيجة وجود سوقيَ عمل متجاورتين. ولقد استمر الحوار الجاري بشأن العمل رغم أنه لم يحقق حتى الآن سوى القليل من النتائج الملموسة. ولا بد من إرساء هذا الحوار على قاعدة أكثر صلابة وجعله أكثر طموحاً وتضمينه حساً بالواقع الملحّ. ومنظمة العمل الدولية على أتمّ الاستعداد لدعم الحوار والتنسيق والتعاون بين الطرفين، على أساس ثلاثي، بغية زيادة رفاه العمال الفلسطينيين وحمايتهم وتحقيق السلام والاستقرار للجميع.

حزيران/ يونيه ٢٠١٩

غـاي رايـدر
المديــر العــام

المحتويات

الصفحة

تمهيد iii

مقدمة ١

١ - على شفير الهاوية من جديد ٣

٢ - قصة سوقين للعمل: تزايد انعدام اليقين في الضفة الغربية والانهيار في غزة ٨

٣ - انعدام المساواة والفصل: حقوق العمال الفلسطينيين في ظل الاحتلال ٢١

٤ - الإدارة السديدة وبناء المؤسسات: مواصلة الجهود المبذولة في خضّم مخاطر الانهيار ٣٠

٥ - الجولان السوري المحتل يعود إلى محط الاهتمام الدولي ٣٦

ملاحظات ختامية ٣٧

المراجع ٣٩

مرفق - قائمة محاوري البعثة ٤٥

مقدمة

١. يعرض هذا التقرير الذي أعدّه المدير العام، النتائج التي توصلت إليها بعثة مكتب العمل الدولي السنوية إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة والمكلفة بتقييم وضع عمال هذه الأراضي. وجرت البعثة عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠). وعلى غرار السنوات الماضية، تناولت البعثة وضع العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة) والجولان السوري المحتل[١].

٢. وكان ممثلو المدير العام يسترشدون بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، وبإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وبإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. كما كانوا يسترشدون بالقرارات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي وبالمبادئ الواردة في معايير العمل الدولية ذات الصلة وتلك التي أعلنتها هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية.

٣. ولدى دراسة جميع القضايا المعنية، سواء أثناء زيارة البعثة أو عند إعداد هذا التقرير، وضع ممثلو المدير العام نصب أعينهم، جرياً على عادتهم، المعايير ذات الصلة بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب). واسترشدت البعثة بالقرارات ذات الصلة، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولا سيما قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ورقم ٤٩٧ (١٩٨١) ورقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ورقم ١٥١٥ (٢٠٠٣) ورقم ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ورقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ورقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولم تغب عن ذهنها أيضاً فتوى محكمة العدل الدولية، الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤).

٤. وقد عهد المدير العام برئاسة البعثة إلى السيد فرانك هاغمن (Frank Hagemann)، نائب المدير الإقليمي في المكتب الإقليمي للدول العربية، ومدير فريق الدعم التقني للعمل اللائق من أجل الدول العربية. وضم فريق البعثة السيد ستيفن كابسوس (Steven Kapsos)، رئيس وحدة إعداد البيانات وتحليلها في إدارة الإحصاءات؛ السيدة كاترين لاندويت (Katerine Landuyt)، أخصائية هجرة اليد العاملة في إدارة ظروف العمل والمساواة؛ السيد كونستانتينوس باباداكيس (Konstantinos Papadakis)، كبير الأخصائيين في الحوار الاجتماعي والإدارة السديدة في إدارة الهيكل الثلاثي والإدارة السديدة. وقام السيد منير قليبو، ممثل منظمة العمل الدولية في القدس، والسيدة رشا الشرفا، المسؤولة عن البرامج في مكتب ممثلية منظمة العمل الدولية في القدس، بجميع التحضيرات لهذه البعثة التي شاركا فيها أيضاً. وقام السيد طارق الحق (Tariq Haq)، كبير الأخصائيين في سياسة العمالة في فريق الدعم التقني للعمل اللائق من أجل الدول العربية، مقام مستشار تقني.

[١] كما أشير إليه في التقارير السابقة، أعلن عن موقف الحكومة الإسرائيلية إزاء الجولان بالعبارات التالية: "تهدف بعثة مكتب العمل الدولي إلى جمع المعلومات من أجل تقرير المدير العام عن الأراضي العربية المحتلة. ويتمثل موقف حكومة إسرائيل في أن الجولان الذي تطبق عليه قوانين إسرائيل وولايتها القضائية وإدارتها، لا يعد الآن من تلك المناطق. وعلى ضوء هذا الاعتبار، منحت بعثة مكتب العمل الدولي تصريحاً بزيارة الجولان كبادرة حسن نية مع كافة التحفظات. وينبغي ألا يكون قرار تسهيل هذه الزيارة غير الرسمية بمثابة سابقة، وهو لا يخالف بأي حال موقف الحكومة الإسرائيلية". ومن الجدير التذكير بأن إسرائيل ضمت الجولان إليها من طرف واحد في سنة ١٩٨١ وبأن قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) يطالب إسرائيل بإلغاء قرارها بضم الجولان، وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة أبداً.

٥. وزارت البعثة إسرائيل والأراضي العربية المحتلة خلال الفترة من ١٠ إلى ٢١ آذار/ مارس ٢٠١٩. وخلال زيارة البعثة، أجرى ممثلو المدير العام مناقشات مع محاورين إسرائيليين وفلسطينيين، فضلاً عن محاورين من الجولان السوري المحتل [٢]. والتقوا بممثلين من شتى الوزارات والمؤسسات في السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الفلسطينية والإسرائيلية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث وقادة المجتمع المحلي. وتشاورت البعثة كذلك مع ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، نُظمت مناقشات لفرق التشاور مع العمال والشباب الفلسطينيين.

٦. وأجرى رئيس البعثة أيضاً مشاورات مع ممثلين عن الحكومة السورية وعن العمال وأصحاب العمل في دمشق في ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٩ ومع منظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية في القاهرة في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٩.

٧. ويعرب المدير العام مرة أخرى عن سروره بأنّ ممثليه قد لقوا تعاوناً كاملاً من جميع الأطراف، العربية والإسرائيلية على حد سواء، في الحصول على المعلومات الوقائعية التي يستند إليها هذا التقرير. ويرحب مع الشكر بالإسهامات الكتابية التي تلقتها البعثة.

٨. ويراعي هذا التقرير مراعاة تامة المعلومات الكتابية والشفهية التي حصلت عليها البعثة في عين المكان، علاوة على البيانات والدراسات والتقارير ذات الصلة. وحظيت المعلومات التي استقيت من المقابلات مع مختلف محاوري البعثة، بفحص شامل وجرى قدر الإمكان التحقق منها ومن غيرها من المعلومات المتاحة. ولدى دراسة وضع العمال الفلسطينيين والعمال العرب الآخرين، تحلى أعضاء البعثة في عملهم بالحياد والموضوعية.

[٢] ترد في مرفق هذا التقرير قائمة بمحاوري البعثة.

١ - على شفير الهاوية من جديد

اتفاقات أوسلو تفقد أهميتها

٩. في واقع الحال، إن اتفاقات أوسلو التي كانت توّجه العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية سعياً إلى إرساء حل قائم على دولتين منذ تسعينات القرن الماضي - آخذة الآن في فقدان قدرتها على أن تقوم مقام نقاط مرجعية. بل منذ سنين عديدة أصلاً، باتت الإجراءات على أرض الواقع على تنافر مع الاتفاقات. وتكوّنت وقائع تتناقض مع قرارات أوسلو وبروتوكولات باريس تناقضاً صريحاً، وتتراوح بين المستوطنات وبين نقل الحدود وفرض القيود على حركة التنقل والتجارة.

١٠. ويستمر توسّع المستوطنات بكثافة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ولا يزال الفلسطينيون غير قادرين على النفاذ إلى معظم أرجاء المنطقة جيم [٣]. وفُصلت القدس الشرقية عن الأراضي الفلسطينية بجدار فاصل،[٤] وأصبحت عملية ضم القدس الشرقية التي قامت بها إسرائيل تلقى فعلياً الآن قبولاً لدى بعض الدول [٥]. وتعاني غزة من الحصار إلى درجة باتت فيها الحياة في بقعة محصورة تنذر بأن تبلغ حداً لا يطاق.

١١. وما فتئ الاقتصاد ومعه مخرجات سوق العمل وسبل عيش العمال الفلسطينيين يتأثر تأثراً بالغاً بالاحتلال المستمر وما يترافق معه من قيود لا تحصى وانعدام الآفاق المستقبلية بصفة عامة. وتتفاقم هذه الحال بفعل غياب الوحدة الفلسطينية نظراً إلى فشل جميع مساعي المصالحة مؤخراً بين فتح وحماس. ومن الناحية العملية، يتزايد قسما الدولة الفلسطينية المستقبلية انعزالاً عن بعضهما البعض أكثر من أي وقت مضى.

١٢. وفي الوقت الراهن، لم يعد هناك أي عملية سلام مجدية. وبعد توقف آخر مفاوضات شاملة بين الطرفين منذ خمس سنوات مضت، كانت المبادرات الدولية قليلة ومتباعدة. والمبادرة التي قادتها فرنسا في عام ٢٠١٧ فشلت في جمع الطرفين معاً. وفي شباط/ فبراير ٢٠١٩، دعت حكومتا بولندا والولايات المتحدة إلى مؤتمر بشأن السلام والأمن في الشرق الأوسط في وارسو. وحضر هذا المؤتمر مندوبون من ٦٢ بلداً. ورفض الجانب الفلسطيني الدعوة وشدد على لسان كبير مفاوضيه على أن الجانب الفلسطيني "لم يكلف أحداً بالتكلم نيابة عن فلسطين" (رويترز، ٢٠١٩).

١٣. وقبل شهر من انعقاد مؤتمر وارسو في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، أوصى المجلس الوطني الفلسطيني، وهو الهيئة التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بتعليق تطبيق الجوانب الرئيسية من اتفاقات أوسلو. ومنحت اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية تفويضاً بإبطال الاعتراف بإسرائيل حتى تعترف هذه الأخيرة بدولة فلسطين وفقاً لحدود عام ١٩٦٧ وتلغي قرارها بضم القدس الشرقية وتوسيع المستوطنات.

١٤. وفي غضون ذلك، يسد العنف الفراغ الذي خلّفه غياب الحوار والمفاوضات بين الطرفين. وسجّل في عام ٢٠١٨ أعلى عدد وفيات منذ حرب غزة في عام ٢٠١٤. وفي غزة، قُتل مئات الأشخاص وأصيب الآلاف بجروح خلال ١٢ شهراً منذ اندلاع مظاهرات "مسيرة العودة الكبرى". وخلال زيارة البعثة، أطلقت صواريخ من غزة إلى تل أبيب وضربت القوات الإسرائيلية أهدافاً عدة في غزة. ولا تزال المواجهات العنيفة في الضفة الغربية بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين وقوات الأمن تحدث بصورة اعتيادية. وخلال فترة زيارة البعثة وحدها، لقي أربعة فلسطينيين وإسرائيليان حتفهم في الضفة الغربية في نابلس وفي بيت لحم بالقرب من مستوطنة أرئيل.

---

[٣] تنقسم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق تقع ضمن ولايات قضائية مختلفة، وهي: المناطق ألف وباء وجيم، التي يحددها اتفاق أوسلو الثاني. وتشمل المنطقة ألف المراكز الحضرية وتضم ١٨ في المائة من الضفة الغربية. وتخضع المنطقة ألف للسيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية. وتغطي المنطقة باء المدن الصغيرة والأراضي القريبة من المناطق الحضرية وتخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية والسيطرة المدنية الفلسطينية. وتمثل المنطقة جيم ٦١ في المائة من الضفة الغربية وتخضع للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية.

[٤] اكتمل بناء ثلثي الجدار الفاصل تقريباً، ويوجد ٨٥ في المائة من هذا الجدار داخل الضفة الغربية. وسيبلغ طول الجدار الفاصل عند الانتهاء من بنائه ٧١٠ كلم. ودعت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ بشأن الجدار الفاصل إلى وقف نشاط البناء وتفكيكه على الفور وجبر جميع الأضرار الناتجة عنه. وأيد الفتوى القرار اللاحق الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/ES-10/15، المؤرخ في ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.

[٥] عملية الضم مخالفة للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة، رقم ٢٥٢ (١٩٦٨) ورقم ٤٧٦ (١٩٨٠) ورقم ٤٧٨ (١٩٨٠).

الاحتلال الزاحف

١٥. كل مستوطنة مبنية على أرض محتلة هي غير قانونية بموجب القانون الدولي. وقد دعا مجلس الأمن في الأمم المتحدة في قراره ٢٣٣٤ إسرائيل إلى أن "توقف على الفور وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"(الأمم المتحدة، ٢٠١٦). عوضاً عن ذلك، ومنذ اعتماد هذا القرار في عام ٢٠١٦، بُنيت الآلاف من الوحدات السكنية الجديدة أو يجري بناؤها أو يزمع بناؤها على الأراضي المحتلة. ويقع العديد منها في مواقع داخل عمق الضفة الغربية. واستمر توسع المستوطنات طوال عام ٢٠١٨ بوتيرة متسارعة. ويوجد الآن أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بحيث يبلغ ٢٣ مستوطناً لكل ١٠٠ فلسطيني في الضفة الغربية و٧٠ مستوطناً لكل ١٠٠ فلسطيني في القدس الشرقية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٩أ).

١٦. وفضلاً عن القيود والضوابط المادية التي يفرضها الاحتلال، هناك بُعد مالي يرخي بثقله على كاهل الاقتصاد الفلسطيني والعمال الفلسطينيين. وتتحكم إسرائيل فعلياً بزهاء ثلثي إيرادات السلطة الفلسطينية. ووفقاً لقانون صدر عن الكنيست في تموز/ يوليه ٢٠١٨، قررت إسرائيل في شباط/ فبراير ٢٠١٩ أن تحتجز أكثر من ٦ في المائة من الإيرادات التي تجمعها كجزء من التخليص الجمركي وتحصيلات القيمة المضافة نيابة عن السلطة الفلسطينية. وكان التبرير المقدم هو أن السلطة الفلسطينية تستعمل هذه الأموال لتساعد على السواء السجناء والمعتقلين المدانين بجرائم تهدد أمن إسرائيل أو المتهمين بهذه الجرائم، ولتساعد عائلات هؤلاء السجناء والمعتقلين. ورفضت السلطة الفلسطينية بدورها تسلّم أي تحويلات للتخليصات الجمركية إلّا إذا أُعيد المبلغ كاملاً. وعلى نحو ما يمكن توقعه، نتج عن ذلك كارثة في الميزانية تلت تراجع الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة. وجرى تخفيض الدعم الخارجي للميزانية بمقدار النصف منذ عام ٢٠١٣ (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٨). ووضعت تدابير تقشف تضمنت تخفيضات حادة في رواتب موظفي الخدمة المدنية في السلطة الفلسطينية وتخفيضات شاملة في النفقات التشغيلية.

سوق عمل غير قادر على الوفاء بالغرض

١٧. في هذا السياق المتقلب ليس من المفاجئ أن يضرب انعدام الاستقرار في المقام الأول الاقتصاد ولا سيما سوق العمل. ولقد استمر النمو الاقتصادي في التدهور. وبنسبة تقل عن ١ في المائة في عام ٢٠١٨ يتخلف النمو الاقتصادي تخلفاً كبيراً عن النمو السكاني. بيد أن أرقام النمو الإجمالي تخفي تبايناً كبيراً بين الضفة الغربية وغزة. وفي عام ٢٠١٨، انخفض النمو في غزة بمقدار ١٠ نقاط مئوية عن معدل النمو في الضفة الغربية. وانكمش الاقتصاد في غزة بنسبة ٦,٩ في المائة. ولا يستشف التفاؤل من توقعات عام ٢٠١٩. وفي سياق استمرار تخفيض الإنفاق الحكومي وتدهور الحالة السياسية، فإن الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني عموماً مهدّد بانكماش حاد (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ٢٠١٩أ).

١٨. وأظهر سوق العمل هذه التطورات في جميع المؤشرات الرئيسية تقريباً. واستمرت مشاركة القوى العاملة في الانخفاض وازدادت البطالة. وشهدت غزة زيادة كبيرة في انعدام فرص العمل. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، يحتمل أن يقع نصف عدد الأشخاص النشطين اقتصادياً في شباك البطالة في وقت قريب. وما يقارب ثلثي النساء والشباب الموجودين في سوق العمل ليس لديهم أصلاً وظيفة في الوقت الحالي. ويطال الأثر النساء الماهرات على وجه الخصوص. وليس هناك مكان آخر في العالم يبدو فيه وضع سوق العمل بالنسبة إلى النساء متردياً إلى هذا الحد.

١٩. ومع تقلّص الموارد العامة، سيتعين على القطاع الخاص توليد الوظائف المستقبلية في غزة والضفة الغربية على حد سواء. ولكن طاقات القطاع الخاص ما زالت منخفضة في ظل الضوابط الحالية المفروضة على بيئة الاستثمار ككل والقيود التي يفرضها الاحتلال. وتتسم الأغلبية الساحقة من شركات القطاع الخاص بأنها صغيرة جداً وأن عدد موظفيها يقل عن خمسة موظفين وتعوزها الدينامية. وتفيد البراهين بأن هناك درجة كبيرة من عدم الامتثال لتشريعات العمل. ويُوظف أكثر من نصف المستخدمين بأجر في القطاع الخاص بدون عقد عمل ويتقاضى ثلثهم تقريباً أجراً يقل عن الحد الأدنى للأجور.

قضايا متعذرة الحل للفلسطينيين الساعين إلى إيجاد عمل في إسرائيل والمستوطنات

٢٠. على خلفية اقتصاد متدهور في الضفة الغربية واستمرار حالات نقص اليد العاملة في إسرائيل، تواصل تزايد عدد الفلسطينيين الذين يعبرون من الضفة الغربية إلى إسرائيل من أجل العمل، ويعبر معظمهم بشكل يومي. ويعمل الآن حوالي ١٢٧ ٠٠٠ فلسطيني في إسرائيل والمستوطنات، ثلثاهم في قطاع البناء المزدهر في البلد. وازدادت العمالة الفلسطينية في هذا القطاع أربعة أضعاف على مدى السنوات العشر الأخيرة.

٢١. ولكن للأسف، يبدو أن الشروط والإجراءات المرتبطة بهذا النوع من العمالة لم تشهد تحسناً. ولا تزال التراخيص مرهونة بوجود صاحب عمل، والسماسرة موجودون على نطاق واسع ويستمرون في تقاضي جزء كبير من أجور العمال لقاء صفقة ما كان ليكون هناك حاجة إليها لو كانت الأسواق تعمل بشكل صحيح وكانت إدارة العمل الفلسطيني في إسرائيل منظّمة ومنسقة. ولم تطرأ كذلك أي تحسينات أساسية على الظروف على المعابر. ولا يزال العمال غالباً مضطرين إلى الاصطفاف في الرتل لساعات في الصباح الباكر. إضافة إلى ذلك، فإن الوفيات والإصابات المهنية التي تحدث في مواقع البناء الإسرائيلية لا تزال مرتفعة مقارنة بالعديد من البلدان المتقدمة الأخرى. وفي عام ٢٠١٨، تُوفي ٣٨ عاملاً، أكثر من ثلثهم من الفلسطينيين، في مواقع البناء الإسرائيلية غالباً بسبب السقالات المعيوبة؛ وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٩، كان عدد الحوادث المميتة في أماكن العمل الإسرائيلية قد بلغ ١٩ حادثاً، عشرة منها في مواقع البناء. وغالبية هؤلاء العمال من الفلسطينيين. وخلال البعثة فقط، لقي ٤ عمال حتفهم في حوادث مرتبطة بالبناء (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٩أ؛ هآريتز، ٢٠١٩أ؛ هآريتز، ٢٠١٩ب). وتتعدد أسباب هذه الحوادث، بدءاً من عدم كفاية الرصد والمعاقبة على الانتهاكات وصولاً إلى الافتقار إلى الوعي لدى العمال وحالات الإنهاك لديهم. ويكون العديد من العمال الفلسطينيين متعبين عند وصولهم إلى مكان عملهم نظراً إلى أنهم يغادرون قراهم في الضفة الغربية في ساعات باكرة جداً من الصباح وإلى أن إجراءات العبور منهكة.

٢٢. وعلى غرار السنوات الماضية، أبلغ محاورون إسرائيليون البعثة بوجود خطط لإصلاح الترتيبات المرتبطة بالعمال الفلسطينيين في البلد. ولا تزال العزيمة موجودة من أجل جعل العبور أكثر سلاسة وفصل الصلة بين تراخيص العمل وبين صاحب عمل محدد واختبار تحويلات الأجور الكترونياً. وسيلقى تنفيذ هذه المبادرات ترحيباً، وهو ما تدعو الحاجة إليه بإلحاح من أجل معالجة أوجه اعتلال طال أمدها.

٢٣. وأخذت البعثة علماً كذلك بالمبادرات الإسرائيلية الرامية إلى تحسين تفتيش العمل في مواقع البناء وتعزيز فرض العقوبات. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨، هدد الاتحاد العام للعمل (الهستدروت) بإجراء إضراب عام إذا لم تُعالج ظروف العمل في قطاع البناء معالجة أكثر شمولية. كما بُذلت جهود ترمي إلى زيادة الوعي والمعارف في صفوف العمال بخصوص تدابير السلامة في مكان العمل.

٢٤. وعلى غرار ما ورد في تقرير العام الماضي، هناك نوع من الحوار بين أصحاب المصلحة في مجال العمل في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، عن طريق اجتماعات نصف سنوية تسهلها أطراف ثالثة. والأساسي بالنسبة إلى المشاركين في الحوار هو إجراء مناقشة بشأن السلامة والصحة المهنيتين للعمال الفلسطينيين في إسرائيل وما يرتبط بذلك من ضرورات لاتخاذ الإجراءات. وبالمقارنة مع خلفية الصراع الحالية والخطابات العدائية من الطرفين، فإنه من المشجع أن مثل هذا الحوار لا يزال ممكناً. بيد أنه يبدو من غير المؤكد مدى ما سيظل هذا الحوار مستداماً وما إذا كان من الممكن أن ينتج عنه أي إجراء فعال يفيد العمال.

غزة تنهار

٢٥. في حين يسعى عدد متنامٍ من فلسطينيي الضفة الغربية إلى الفرار من البطالة والأجور المتدنية عن طريق الحصول على وظيفة في إسرائيل أو الانتقال إلى مكان أبعد في الخارج، فإن أهل غزة لا يملكون هذا الخيار على الرغم من أنهم يحتاجونه أكثر من أي أناس آخرين.

٢٦. وغزة الآن على قاب قوسين من الانهيار. وهي محاصرة براً وجواً وبحراً منذ عشرات السنين. وفي غضون ذلك، نشبت ثلاث حروب مع إسرائيل. وما فتئت القاعدة الإنتاجية في غزة تتآكل، والعلاقات التجارية مع العالم الخارجي تكاد تكون مستحيلة. ولقد عانت القطاعات جميعها، ولكنّ قطاعي الصناعة والزراعة كانا على الخصوص أكثر القطاعات تضرراً. وما فتئت هذه البقعة المحاصرة تفقد مقوماتها الصناعية، وتقلّص القطاع الزراعي إلى نسبة تقل عن ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٢٧. وأبرمت عدة اتفاقات مصالحة بين حركة فتح والسلطات الفعلية، حركة حماس، لكنّ التشرذم المؤسسي والتنظيمي لا يزال مستمراً، وهذا ما يفرض ثمناً باهظاً آخر على أهل غزة. ويستمر وجود نظامين متوازيين ينتج عنهما تكاليف إدارية واقتصادية مرتفعة تفاقم على نحو خطير آثار الحصار الخارجي وتعيق المساعي الرامية إلى إيجاد سبل لحلّه.

٢٨. ونتيجة الحصار والنزاعات المستمرة، يعيش سوق العمل حالة خراب. ويكاد يتعذر إيجاد أي فرصة عمل. بل يتعذر الارتقاء بقطاع تكنولوجيا المعلومات، الذي كثيراً ما كان زاخراً بالوعود ويحتمل أن يغذيه الآلاف من خريجي تكنولوجيا المعلومات كل عام ويُفترض ألّا تقيده الحدود المادية. وتحت وطأة الحصار ونظراً إلى البيئة الأمنية المتقلبة، جف بئر الاستثمارات.

٢٩. وتعتمد سبل العيش بشكل كبير على الموارد المتاحة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وكذلك على أجور السلطة الفلسطينية والتحويلات المالية. والتعويل على المساعدة شديد، إذ تلقى كل أربعة أشخاص من أصل خمسة في غزة نوعاً من أنواع المساعدة في عام ٢٠١٧ (البنك الدولي، ٢٠١٨أ). ويعيش أكثر من نصف الأهالي في الوقت الراهن في حالة فقر، وهم يمثلون ثلثي الفقراء في صفوف الفئات المصنفة فقيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولكن التحويلات المالية قد قلّت منذ عام ٢٠١٧، وزاد في الأمر سوءاً الأزمة المالية في الأونروا وانخفاض المساعدات وما أجرته السلطة الفلسطينية من تخفيضات في الرواتب إلى جانب حالات التقاعد المبكر، مما أدى في أغلب الأحيان إلى انخفاض القدرة الشرائية لدى الأسر المعيشية انخفاضاً هائلاً. أما الوسائل التي قد تكون لازمة للحيلولة دون انهيار غزة انهياراً تاماً، فقد شارفت على النضوب.

الإدارة السديدة والمؤسسات: الثقة المتزعزعة والآمال التائهة

٣٠. في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، حلّت المحكمة الدستورية الفلسطينية المجلس التشريعي الفلسطيني وطلبت من الرئيس أن يدعو إلى إجراء انتخابات في غضون ستة شهور. وفي فترة زيارة البعثة، عُين رئيس وزراء جديد وكان مجلس الوزراء قيد التشكيل. وكانت آخر انتخابات برلمانية قد أجريت في عام ٢٠٠٦. وفي غضون ذلك، تراكمت أوجه القصور الديمقراطي وتقلص الحيز المتاح أمام المجتمع المدني.

٣١. وبات مستقبل نظام التأمين الاجتماعي غامضاً في الوقت الراهن. واستُثمرت جهود وموارد كبيرة على مدى السنوات القليلة الماضية في مجال بناء نظام يوفر التأمينات لعمال القطاع الخاص. وشاركت منظمة العمل الدولية في ما كان يفترض أن يكون آخر حجارة الأساس في المساعي الرامية إلى بناء دولة. وكانت الآمال معقودة على أن يؤدي تحقيق مستويات حماية أكبر للعمال في القطاع الخاص إلى تعزيز جاذبيته ويساعد في النهاية على جعله محركاً للنمو الاقتصادي. واعتُمد قانون الضمان الاجتماعي للعمال في القطاع الخاص في عام ٢٠١٦. وجرت مراجعته بعد ذلك بفترة وجيزة نظراً إلى الشواغل التي أثارها المجتمع المدني. وفي عام ٢٠١٨، بعد سلسلة من المظاهرات ضد مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية حديثة العهد، التي كُلفت بمهمة إدارة النظام، وُضعت المؤسسة على محك التساؤل مجدداً. ونتيجة لذلك، تجري الآن دراسة القانون من جديد وقد أرجئ تحصيل الاشتراكات.

٣٢. وحالة نظام الضمان الاجتماعي دلالية في جانبين. فمن ناحية أولى، كان يقصد من الحوار الاجتماعي أن يكون سمة أساسية للعملية التشريعية وإنشاء المؤسسة على حد سواء، بيد أن آليات الحوار وعملياته كانت ضعيفة الأداء وفشلت في التوصل إلى اتفاق دائم بين أصحاب المصلحة الثلاثيين. فضلاً عن ذلك، وفي ظل الجو الإجمالي من انعدام اليقين، كان هناك تردد بين الفلسطينيين في أن يعهدوا بأموال القطاع الخاص إلى مؤسسة جديدة تابعة للدولة لم تكتسب بعد سجل مسار مجرباً للأداء وتقديم الخدمات.

٣٣. وسيكون لإعادة بناء ثقة كافية في قدرة الإدارة السديدة للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها، دور حيوي في المساعي المستقبلية الرامية إلى بناء دولة.

وجهات ضائعة على خريطة الواقع

٣٤. من الصعب أن نتبيّن جرآء كل ذلك، أين سينتهي المطاف بالعمال في الأراضي المحتلة. فأسواق العمل الرازحة تحت القيود والحصار تكافح وتتهاوى. أما ما يحمله المستقبل في جعبته لما يقرب المليون من العمال، نساء ورجالاً، وعائلاتهم في الضفة الغربية وغزة، فيتزايد غموضاً. والوظائف قليلة وحماية العمال متقطعة وإدارة العمل ضعيفة. والنساء والشباب هم من يحمل الوطأة العظمى من المشقة. وفي غضون ذلك، يشدد الاحتلال قبضته. وحين يتبعثر الأمل، تتجه قلة من الناس نحو العنف.

٣٥. وحتى الآن، كل ما أرسي من حقائق على أرض الواقع ما زال يمكن عكس مساره. ولا تزال اتفاقات أوسلو صالحة، والحل القائم على دولتين لم يفقد إمكاناته في أن يكون مجدداً بوصلة الهداية لعملية سلام حقيقية. وما فتئت الأساسات موجودة ورهناً بوجود الإرادة السياسية ما زال من الممكن البناء عليها. إن الأوان متأخر لكنه لم يفت بعد.

٢ - قصة سوقين للعمل: تزايد انعدام اليقين في الضفة الغربية والانهيار في غزة

تطورات الاقتصاد الكلي

٣٦. نما الاقتصاد الفلسطيني بنسبة ٠,٩ في المائة فقط في عام ٢٠١٨، مسجلاً بذلك تباطؤاً كبيراً في نمو كان قد بلغ ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٩ب). ويوحي هذا الرقم البارز بحدوث تدهور اقتصادي كبير، إلا أنه يخفي بشدة التطورات المتباينة المتعلقة بالاقتصاد وسوق العمل في الضفة الغربية وغزة. ونما اقتصاد الضفة الغربية بنسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٨، مسجلاً بذلك تباطؤاً معتدلاً بعد أن بلغ ٤,٣ في المائة في العام السابق. وفي المقابل، شهد اقتصاد غزة الذي بدأ أصلاً بالانكماش في عام ٢٠١٧، هبوطاً في الإنتاج بنسبة ٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٨. وكان النمو في النصف الأول من العام سلبياً على نحو حاد في الضفة الغربية وغزة على السواء، إلا أن الضفة الغربية شهدت حدوث ارتفاع كبير في النصف الثاني من العام بفضل المكاسب المحققة في التجارة والبناء والتصنيع (الشكل ٢-١). وظل النشاط الاقتصادي في غزة طوال عام ٢٠١٨ أدنى كثيراً من مستويات عام ٢٠١٧.

الشكل ٢-١: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفصلي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٥) والنمو السنوي بحسب القطاع

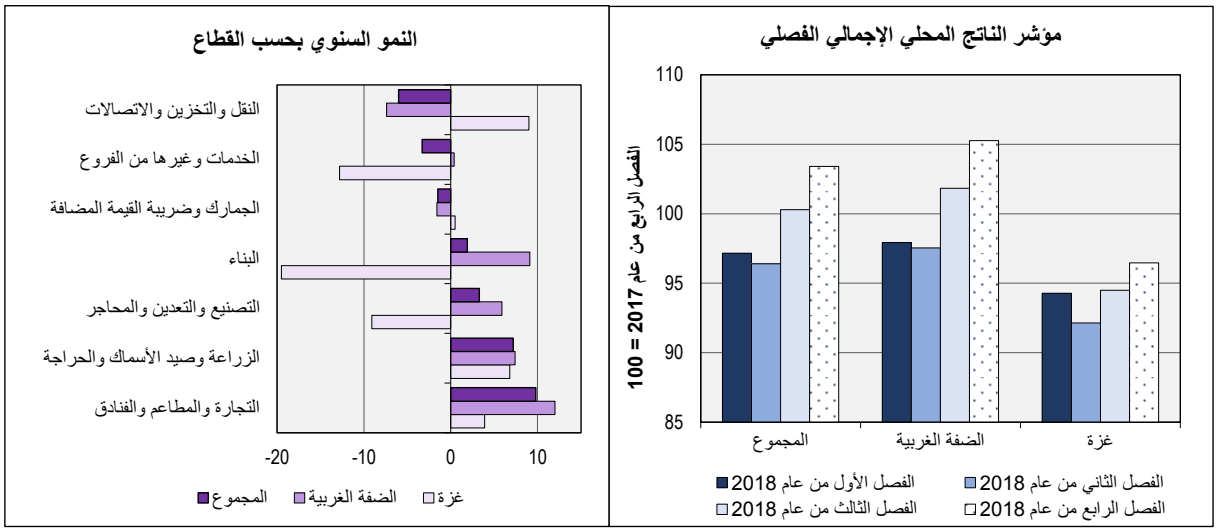

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والحسابات القومية (٢٠١٨).

٣٧. والأسوأ من ذلك، اتجاهات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت بنسبة ١,٧ في المائة ككل. وفي حين تمكنت الضفة الغربية من تحقيق نمو بنسبة ٠,٨ في المائة، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة ٩,٥ في المائة، مما ينذر بتعرض سبل العيش ومستويات المعيشة لصدمة كبرى. ويقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة اليوم بنسبة ٤٠ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٥. وقد لحق الدمار باقتصاد غزة خلال السنوات الاثنتي عشرة من الحصار الإسرائيلي الجوي والبري والبحري والسيطرة السياسية والإدارية لحماس. وتؤكد أرقام الفقر طويل الأجل على السواء الوضع الكارثي في غزة والتباين المتزايد مع الضفة الغربية. وبين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٧، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الضفة الغربية من ١٩,٤ في المائة إلى ١٣,٩ في المائة، في حين ارتفعت هذه النسبة في غزة من ٣٨,٣ في المائة إلى ٥٣ في المائة [٦].

٣٨. ويمكن أيضاً ملاحظة التباينات القائمة بين الضفة الغربية وغزة في أداء عدد من القطاعات الرئيسية. وقد نتج الانخفاض في إنتاج غزة أساساً عن الانكماش الشديد في البناء وأنشطة الخدمات المتعلقة بالعقارات والتصنيع.

[٦] حُدد خط الفقر عند مستوى متوسط إنفاق الأسر المعيشية لبنود الميزانية الرئيسية (بما في ذلك الأغذية والسلع المعمرة والصحة والتعليم والإيجار) في صفوف أفقر ٢٥ إلى ٣٠ في المائة من الأسر المعيشية. انظر: Atamanov and Palaniswamy, 2018؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨أ.

وفي المقابل، توسع قطاع البناء في الضفة الغربية بأكثر من ٩ في المائة ونمت التجارة (بما في ذلك المطاعم والفنادق) بنسبة ١٢ في المائة. كما سجل قطاعا الخدمات والتصنيع نمواً متواضعاً. وشكل القطاع الزراعي وقطاعات التجارة والضيافة نقاطاً مضيئة نسبياً في غزة والضفة الغربية على السواء. ومع ذلك، فإن هذه القطاعات لا تمثل سوى ٢٥ في المائة من الاقتصاد الفلسطيني و٣٠ في المائة من إجمالي العمالة (الجدول ٢-١). وفي حين زادت الصادرات والواردات على السواء، تفاقم العجز التجاري ليصل إلى ٣٧,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨، بعد أن كانت نسبته ٣٥,٢ في المائة في العام السابق.

الجدول ٢-١: الحصة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة بحسب القطاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، ٢٠١٨

	الحصة في الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)			الحصة في العمالة (النسبة المئوية)		
	المجموع	الضفة الغربية	غزة	المجموع	الضفة الغربية	غزة
الزراعة وصيد الأسماك والحراجة	3.0	2.6	4.8	6.2	6.5	5.7
التصنيع والتعدين والمحاجر	11.3	12.0	8.4	13.5	16.5	6.8
البناء	6.5	6.6	6.5	10.6	13.8	3.5
التجارة والمطاعم والفنادق	22.2	20.9	27.3	23.6	24.3	21.8
النقل والتخزين والاتصالات	5.3	6.0	2.6	6.8	6.0	8.6
الخدمات وغيرها من الفروع	35.8	33.0	44.5	39.3	33.0	53.6
الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة	16.3	18.9	6.0	-	-	-
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

ملاحظات: قد لا تتطابق المجاميع بسبب تدويرها. وتستثني الأرقام العمالة في إسرائيل والمستوطنات.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والحسابات القومية والمسوح الفصلية للقوى العاملة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أزمة مالية ناشئة؟

٣٩. غدا الوضع المالي للسلطة الفلسطينية أكثر هشاشة في عام ٢٠١٨، وبرزت مخاطر جديدة ومهمة تشكل تهديداً ليس فقط للاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية، بل أيضاً لاستقرار القطاع المصرفي الفلسطيني والاقتصاد برمته. وعلى الرغم من انخفاض الإيرادات بزهاء ٤ في المائة، فقد تراجع العجز في عام ٢٠١٨، بسبب الحد من الإنفاق الحكومي بنسبة ٧ في المائة، الذي تضمن أساساً تخفيضات في القطاع العام في غزة. وبلغ العجز قرابة ٧٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨، بالمقارنة مع ٨٦٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧ (غال وروك، ٢٠١٩). ومع ذلك، انخفض الدعم الخارجي للميزانية وتمويل التنمية على السواء، مما أدى إلى بروز فجوة تمويلية سنوية قدرها ٤٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨، وهي تكاد لا تختلف عما كانت عليه في العام السابق. وقد جرى تمويل هذا النقص من خلال زيادة الاقتراض العام من المصارف الفلسطينية ومتأخرات جديدة في نظام المعاشات التقاعدية العامة.

٤٠. وشكلت القوانين الصادرة في الولايات المتحدة وإسرائيل في عام ٢٠١٨ والقرارات اللاحقة التي اتخذتها السلطة الفلسطينية في أوائل عام ٢٠١٩ تهديداً كبيراً للاستقرار المالي للسلطة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني على نطاق أوسع. وأقر قانون تايلور فورس في الولايات المتحدة في آذار/ مارس ٢٠١٨ [٧] مما أدى إلى تعليق المساعدات الاقتصادية المقدمة إلى السلطة الفلسطينية إلى حين توقفها عن تسديد مدفوعات يعتقد أنها ذات صلة بأعمال إرهابية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨، أقرت الولايات المتحدة قانون توضيح معنى مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٨، الذي تخضع بموجبه الجهات المستفيدة من المساعدات الخارجية الأمريكية لاختصاص المحاكم الأمريكية، وبالتالي قد تتحمل المسؤولية عن التعويضات النقدية المتعلقة بالمساعدة أو التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية ضد المواطنين الأمريكيين[٨]. وترافق اعتماد هذين القانونين مع انخفاض ملموس في المساعدات

[٧] انظر: Government of the United States: Taylor Force Act, H.R. 1164.

[٨] انظر: Government of the United States: Anti-Terrorism Clarification Act of 2018, S. 2946.

المقدمة إلى السلطة الفلسطينية، مما أدى إلى إلغاء كامل التمويل الأمريكي إلى الأونروا (٣٥٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧). وأعيدت برمجة مبلغ إضافي قدره ٢٣٢ مليون دولار أمريكي من التمويلات التي كانت مخصصة أصلاً للضفة الغربية وغزة، ووجهت إلى مكان آخر (غال وروك، ٢٠١٩). ولما كانت السلطة الفلسطينية تواجه إمكانية تحمل المسؤولية المالية المتعلقة بقانون توضيح معنى مكافحة الإرهاب، فقد رفضت في أوائل عام ٢٠١٩ كل الدعم المالي المتبقي من الولايات المتحدة، بما في ذلك ٦٠ مليون دولار أمريكي من المساعدة الأمنية، وتوقفت عمليات وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بالكامل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤١. وفي تموز/ يوليه ٢٠١٨، سن الكنيست الإسرائيلي قانوناً على نمط قانون تايلور فورس، يقتضي خفض مدفوعات التحويلات من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية بما يعادل المبالغ (وفقاً لتقديرات الحكومة الإسرائيلية) المدفوعة للمستفيدين من الصندوق الذي خصصته السلطة الفلسطينية لأسر الشهداء (الكنيست، ٢٠١٨أ؛ الكنيست، ٢٠١٨ب). وعلى الرغم من أن التحويلات لم تتأثر في عام ٢٠١٨، إلا أن الحكومة الإسرائيلية أعلنت في شباط/ فبراير ٢٠١٩ أنها ستمتنع عن تسليم ١٣٨ مليون دولار أمريكي من تحويلات التخليص الجمركي وتحصيل ضريبة القيمة المضافة على مدى ١٢ شهراً، أي ما يعادل ٦,٦ في المائة من المبلغ المحول إلى السلطة الفلسطينية في عام ٢٠١٨. وبلغ إجمالي التحويلات من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية من الضرائب التي تحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية أكثر من ١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام ٢٠١٨ وما يقارب بكثير ثلثي إجمالي الإيرادات الحكومية [٩].

٤٢. ورداً على ذلك، أعلنت السلطة الفلسطينية في أوائل عام ٢٠١٩ أنها لن تقبل أي مدفوعات للتخليص الجمركي وتحصيل ضريبة القيمة المضافة من إسرائيل إلى حين استعادة الأموال المحتجزة وتسديد المدفوعات بالكامل. وفي حين أن الأموال المحتجزة بقرار من إسرائيل بلغت قرابة ٤ في المائة من إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية، فإن رد السلطة الفلسطينية برفض جميع مدفوعات التخليص الجمركي سيخفض إيراداتها عملياً بواقع الثلثين. وتحسباً لحدوث نقص كبير في التمويل، أعلنت السلطة الفلسطينية عن تخفيضات مهمة في أجور موظفيها في الضفة الغربية وغزة [١٠]. ومع ذلك، فإن هذه التدابير الشديدة لن تكون كافية لتغطية النقص في الميزانية. وإذا لم يتم التوصل إلى حل قريباً، فإن العواقب المحتملة ستكون مدمرة، مما سيزيد من الاحتمالات الحقيقية لحدوث انهيار في قدرة السلطة الفلسطينية على تسيير أمور الحكم بفعالية، وهو ما سيؤدي بدوره إلى آثار جسيمة ستطال جميع مستويات القطاع المصرفي الفلسطيني والاقتصاد والمجتمع ككل.

نمو العمالة يتقهقر

٤٣. تمشياً مع الاتجاهات الاقتصادية الأساسية، ازداد تدهور سوق العمل الفلسطينية في عام ٢٠١٨، حيث أشار عدد من المؤشرات إلى حدوث ركود لا يستهان به. ونما عدد السكان في سن العمل بمقدار ٨٢ ٠٠٠ شخص بينما لم يلتحق بالقوى العاملة سوى ١٩ ٦٠٠ عامل وباحث عن عمل (الجدول ٢-٢). وأدى ذلك إلى مزيد من التراجع في معدل المشاركة في القوى العاملة، ليصل إلى ٤٣,٥ في المائة - وهو عاشر أدنى معدل مشاركة بين ١٨٩ بلداً في جميع أنحاء العالم - وإلى انخفاض في نسبة العمالة إلى السكان، التي تبلغ ٣٢ في المائة وتمثل ثاني أدنى نسبة في العالم (مكتب العمل الدولي، غير محدد). ونمت العمالة بمقدار ٧ ٠٠٠ خلال العام، وهو مكسب مقداره ٠,٧ في المائة فقط. والأدهى من ذلك، أن مجموع الوظائف المستحدثة، باستثناء نمو العمالة في إسرائيل والمستوطنات، لم يبلغ سوى ٢ ٥٠٠ وظيفة تقريباً خلال العام. ومع ذلك، تحجب هذه الأرقام الإجمالية اختلافات شديدة في تطورات سوق العمل في الضفة الغربية وغزة. وقد ازدادت العمالة في الضفة الغربية بمقدار ٢٧ ٤٠٠، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بنمو قدره ٤ ٢٠٠ في العام السابق. وفي المقابل، انخفضت العمالة في غزة بنحو ٢٥ ٠٠٠، مما يمثل خسارة قدرها ٩ في المائة تقريباً من جميع الوظائف. وخلال العامين الماضيين، فقدت غزة أكثر من ٣٢ ٠٠٠ وظيفة، وهو ما يعادل تماماً مكاسب العمالة في الضفة الغربية.

[٩] يشمل التخليص الجمركي وتحصيل ضريبة القيمة المضافة، ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تشتريها المنشآت المسجلة لدى السلطة الفلسطينية من المنشآت الإسرائيلية المسجلة وضرائب الواردات التي تحصلها الجمارك الإسرائيلية على السلع المستوردة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة وضريبة الدخل المحصلة من العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات وضريبة الوقود المبتاع من إسرائيل ورسوم المعابر الحدودية وضريبة الكحول والتبغ المصنع في إسرائيل.

[١٠] ستؤدي التخفيضات المعلن عنها إلى خفض أجور موظفي السلطة الفلسطينية بنسبة ٥٠ في المائة من أي مبلغ يتجاوز شهرياً ٢ ٠٠٠ شيكل إسرائيلي جديد (حوالي ٥٥٠ دولاراً أمريكياً استناداً إلى سعر صرف قدره ٣,٦٣ شيكلاً إسرائيلياً جديداً مقابل دولار أمريكي واحد).

الجدول ٢-٢: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، ٢٠١٧-٢٠١٨

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٨-٢٠١٧
			النسبة المئوية للتغيير
السكان في سن ١٥ عاماً فما فوق (بالآلاف)	**2 901**	**2 983**	**2.8**
القوى العاملة (بالآلاف)	**1 276**	**1 296**	**1.5**
العمالة (بالآلاف)	**949**	**956**	**0.7**
الضفة الغربية	547	574	5.0
غزة	279	254	–8.9
إسرائيل والمستوطنات	123	127	3.7
البطالة (بالآلاف)	**328**	**340**	**3.8**
القوى العاملة المحتملة (بالآلاف)	**98**	**135**	**38.7**
العمال المحبطون	47	83	77.9
			النقاط المئوية للتغيير
معدل المشاركة في القوى العاملة (بالنسبة المئوية)	**44.0**	**43.5**	**–0.5**
الذكور	*70.0*	*68.9*	*–1.1*
الإناث	*17.3*	*17.3*	*0.0*
الشباب	*31.4*	*30.5*	*–0.9*
معدل البطالة (بالنسبة المئوية)	**25.7**	**26.3**	**0.6**
الذكور	*21.5*	*22.4*	*0.9*
الإناث	*42.8*	*41.9*	*–0.9*
الشباب	*41.9*	*42.2*	*0.3*
معدل LU4 (بالنسبة المئوية)	**32.8**	**34.7**	**1.9**
الذكور	*26.2*	*27.7*	*1.5*
الإناث	*55.3*	*57.3*	*2.0*
الشباب	*48.8*	*50.1*	*1.3*

ملاحظات: قد لا تتطابق المجاميع بسبب تدويرها. وتستثني بيانات العمالة في الضفة الغربية العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات.
معدل LU4: المقياس المركب لنقص استخدام اليد العاملة.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٧ و٢٠١٨.

نقص استخدام اليد العاملة في ازدياد

٤٤. استناداً إلى إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشأن نقص استخدام اليد العاملة (انظر الإطار)، ازداد عدد العاطلين بمقدار ٥٠٠ ١٢ ليصل إلى ٠٠٠ ٣٤٠ في عام ٢٠١٨، بينما ارتفع معدل البطالة إلى ٢٦,٣ في المائة، بعد أن بلغ ٢٥,٧ في المائة في العام السابق. بيد أن التدهور الحاد في غزة هو الذي يدفع عجلة هذه الاتجاهات. وقد ارتفع معدل البطالة في غزة بنسبة ٤,٤ نقاط مئوية، ليبلغ ٤٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٨. وفي الضفة الغربية، تراجعت البطالة إلى ١٧,٣ في المائة، بعد أن بلغت ١٨,٤ في المائة في العام السابق. ولا تزال النساء والشباب الأكثر تضرراً، حيث ناهزت معدلات البطالة في صفوف هاتين المجموعتين الديمغرافيتين ٤٢ في المائة. وعند تقاطع هاتين الفئتين، تعاني الشابات من الحرمان الشديد، حيث يواجهن معدل بطالة يبلغ حوالي ٧٠ في المائة.

٤٥. وبالإضافة إلى ٠٠٠ ٣٤٠ عاطل عن العمل، هناك مجموعة كبيرة ومتنامية أخرى من اليد العاملة المستخدمة استخداماً ناقصاً، بلغ مجموع عددها ٠٠٠ ١٣٥ في عام ٢٠١٨. وتتألف أساساً من العمال المحبطين، وهم الأشخاص المستعدون والراغبون في العمل، الذين سعوا مؤخراً إلى الحصول على عمل لكنهم انصرفوا عن هذا المسعى منذ ذلك الوقت بسبب ظروف سوق العمل، بما في ذلك انعدام فرص الاستخدام المناسبة. وقد ارتفع عدد العمال المحبطين بنسبة ٧٨ في المائة في عام ٢٠١٨ ليبلغ ٠٠٠ ٨٣ شخص - يكاد يكون جميعهم من غزة.

٤٦. كذلك، يمكن ملاحظة حدوث تدهور كبير في معدل LU4، وهو المقياس المركب لنقص استخدام اليد العاملة، بما يشمل العاطلين عن العمل والعاطلين جزئياً والقوى العاملة المحتملة. وقد ارتفع معدل LU4 إلى ٣٤,٧ في المائة، بزيادة قدرها ١,٩ نقطة مئوية خلال العام. وارتفع المعدل في صفوف الشباب إلى ٥٠,١ في المائة، وإلى ٥٧,٣ في المائة في صفوف النساء. ومرة أخرى، كانت غزة هي العجلة الدافعة إلى هذه الاتجاهات. وفي الضفة الغربية، انخفض معدل LU4 بنسبة ١,٤ نقطة مئوية ليبلغ ١٩,٦ في المائة، وهو التحسن السنوي الثالث على التوالي في هذا المقياس. وفي غزة، ارتفع معدل LU4 ارتفاعاً حاداً، حيث بلغ ٥٧,٣ في المائة، بزيادة قدرها قرابة ٧ نقاط مئوية عن العام الماضي، وكدلالة على معاناة سوق العمل من ضائقة شديدة.

تنقيح إحصاءات نقص استخدام اليد العاملة في فلسطين

في أعقاب بعثة للتقييم التقني تابعة لمنظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٨، أدخل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تنقيحات على المفاهيم والتعاريف التي تقوم عليها إحصاءات نقص استخدام اليد العاملة، والتي سيصدرها الجهاز اعتباراً من الفصل الأول من عام ٢٠١٩. وقد أُجريت هذه التغييرات المنهجية من أجل جعل إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني متماشية تماماً مع أحدث المعايير الدولية المتعلقة بإحصاءات نقص استخدام اليد العاملة، التي وضعها المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل (المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل، ٢٠١٣). وقد أوصى المؤتمر المذكور بالمؤشرات التالية لقياس نقص استخدام اليد العاملة بشكل شامل:

(١) معدل البطالة (LU1)؛

(٢) المعدل المركب للبطالة والبطالة الجزئية (LU2)؛

(٣) المعدل المركب للبطالة والقوى العاملة المحتملة (LU3)، بما في ذلك طالبو العمل المحبطون؛

(٤) المقياس المركب لنقص استخدام اليد العاملة (LU4).

وباعتماد أحدث المعايير والمجموعة الكاملة من مؤشرات نقص استخدام اليد العاملة، ستوفر إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني صورة أكثر تفصيلاً عن الأشكال المختلفة لنقص استخدام اليد العاملة في سوق العمل الفلسطينية. ومن الآثار المهمة المترتبة على ذلك هو أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أصبح يطبق الآن مقياس البطالة الصارم LU1 الذي دعا إليه قرار المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل. ولم يعُد طالبو العمل المحبطون، أي الأشخاص المصنفون على أنهم: "١" مستعدون للعمل؛ "٢" لا يبحثون حالياً عن عمل؛ "٣" بحثوا عن عمل خلال الأشهر الستة الماضية، مدرجين في تقديرات الجهاز بشأن البطالة. وهذا يؤدي إلى انخفاض المعدلات المقدرة للبطالة والمشاركة في القوى العاملة. وسيحتسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المقاييس الأخرى لنقص استخدام اليد العاملة، المذكورة أعلاه، وينشرها بالاقتران مع معدل البطالة الصارم LU1 من أجل توفير رؤية أكثر شمولاً لمختلف أشكال نقص استخدام اليد العاملة في فلسطين.

واعتماد مقياس LU1 الصارم، بالنسبة إلى الضفة الغربية، لا يؤدي إلا إلى تغيير بسيط في تقدير البطالة، بينما هناك تنقيح أكبر بكثير بالنسبة إلى غزة. وسبب الاختلاف الكبير في غزة هو أن الإحباط منتشر على نطاق واسع، إذ إن عدداً كبيراً من الأشخاص الذين صُنفوا في السابق على أنهم عاطلون عن العمل يندرجون في الواقع في صنف طالبي العمل المحبطين. وقد كان هؤلاء الأفراد يبحثون عن عمل في السابق ولا يزالون مستعدين للعمل، لكنهم توقفوا عن البحث بنشاط عن وظيفة. وتعكس الأعداد الكبيرة من طالبي العمل المحبطين بالاقتران مع ارتفاع معدل البطالة، الضائقة الشديدة التي تعاني منها سوق العمل في غزة. ونتيجة لضآلة الأمل في إيجاد عمل، يتوقف العديد من طالبي العمل عن البحث عن وظيفة.

النساء والشباب يواجهون عوائق كبيرة أمام العمل اللائق

٤٧. من المهم الإشارة إلى أن مختلف الشرائح السكانية تواجه بجلاء آفاقاً متباينة لسوق العمل. ولا ريب أن النساء والشباب، الذين يشكلون معاً ثلثي السكان في سن العمل، هم أشد هذه الشرائح حرماناً. وبالنظر إلى أن نسب مشاركتهم في القوى العاملة وعمالتهم إلى نسب السكان أدنى بكثير من النسب المقابلة بالنسبة إلى الرجال البالغين، فإن النساء والشباب يشكلون أقل من ٤٠ في المائة من القوى العاملة (الشكل ٢-٢). ويواجهون معدلات بطالة أعلى بكثير من الرجال البالغين ويمثلون قرابة ٦٠ في المائة من العاطلين عن العمل وثلاثة أرباع طالبي العمل المحبطين.

الشكل ٢-٢: التعليم ومؤشرات العمل الرئيسية حسب المجموعات السكانية، ٢٠١٨

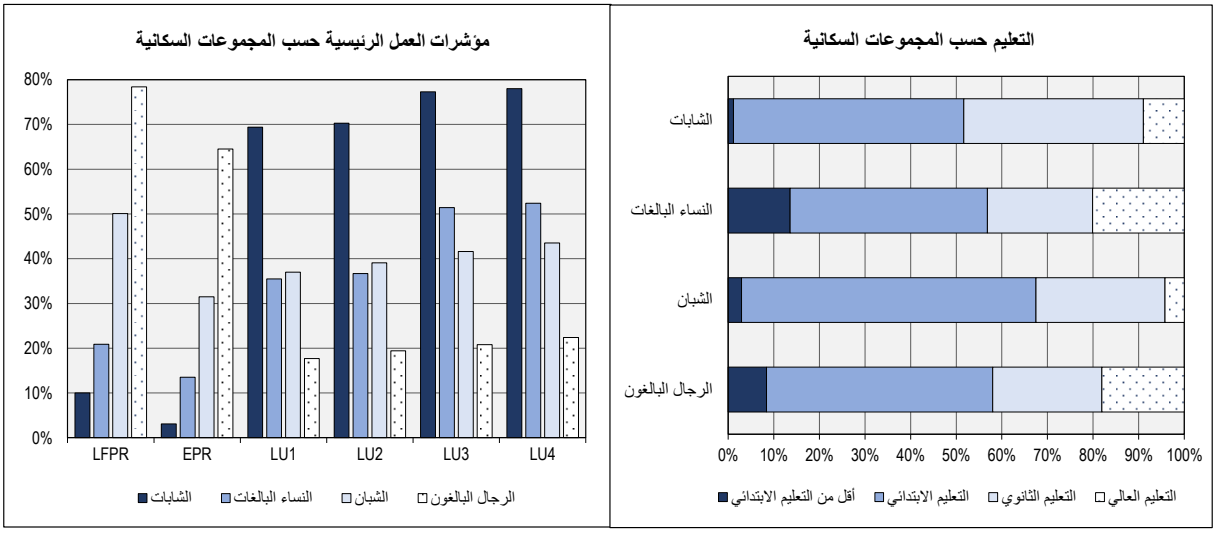

ملاحظات: LFPR = معدل المشاركة في القوى العاملة؛ EPR = نسبة العمالة إلى السكان؛ LU = معدل نقص استخدام اليد العاملة. الشباب معرّفون على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٨.

٤٨. ومن غير الممكن تفسير أوجه الحرمان الشديدة التي يعاني منها النساء والشباب الباحثون عن عمل بالإستناد إلى الفوارق التعليمية. بل على العكس من ذلك، فإن نسبة أقل بكثير من الشباب الفلسطيني لم تبلغ مستوى التعليم الأساسي بالمقارنة مع أقرانهم البالغين، وتفوق حصة النساء اللواتي بلغن مرحلة التعليم المتوسط على الأقل حصة الرجال، كما أن عدد النساء الحاصلات على درجة جامعية يفوق عدد الرجال.

٤٩. ويضم النظام التعليمي حالياً قرابة نصف الشباب الذين لا يعملون، ولا يزال عدد خريجي التعليمين الثانوي والعالي في ارتفاع كل عام. إلا أنه من دون فرص عمل جديدة يوفرها قطاع خاص دينامي، فإن الغالبية العظمى من الخريجين الجدد سيبذلون جهوداً شاقة لإيجاد أي وظيفة، ناهيك عن وظيفة تتناسب مع مؤهلاتهم وتطلعاتهم. والواقع أن النتيجة المحتملة بالنسبة إلى الخريجين الجدد هي أنهم لن يجدوا عملاً. وقد زاد عدد السكان الحاصلين على شهادة التعليم العالي بمقدار ٥٠٠ ٣٤ في عام ٢٠١٨، لكن استخدامهم لم يرتفع إلا بمقدار ٩٠٠ ١٠ (الشكل ٢-٣). والفلسطينيون الأكثر تعليماً هم الأكثر احتمالاً للحصول على وظيفة، إلا أنهم يواجهون ظروفاً غير مؤاتية للنفاذ إلى سوق العمل، إذ لم يحصل سوى ٥٠ في المائة من الفلسطينيين الحاصلين على شهادة التعليم العالي على وظيفة في عام ٢٠١٨، بعد أن بلغت هذه النسبة ٥١,٥ في المائة في العام السابق. وترتكز هذه الأرقام على فجوة عميقة بين الجنسين: إذ يزيد احتمال حصول الرجال الحاصلين على شهادة التعليم العالي على وظيفة بمقدار الضعف مقارنة بالنساء. ولا يعزى ذلك إلى تقاعس النساء عن المحاولة، إذ تشارك ٦٥ في المائة من الحاصلات على شهادة التعليم العالي في القوى العاملة، لكنهن يواجهن معدل بطالة يقدّر بنسبة ٥٠ في المائة، أي حوالي ثلاثة أضعاف معدل بطالة الذكور.

الشكل ٢-٣: السكان والوضع في القوى العاملة حسب المستوى التعليمي، ٢٠١٨

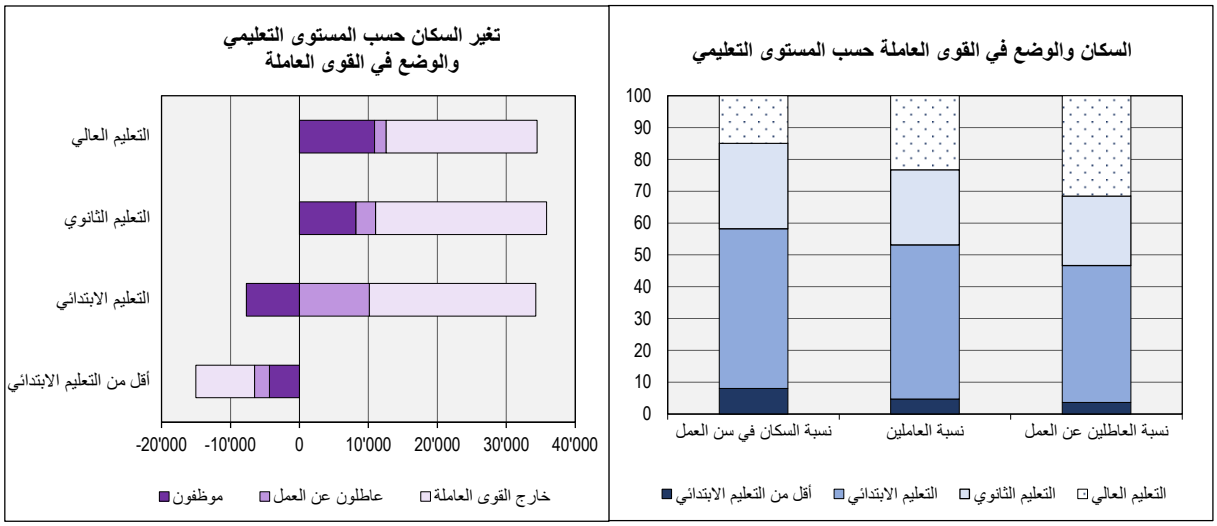

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٧ و٢٠١٨.

٥٠. وخريجو التعليم العالي ليسوا وحدهم الذين يصارعون الظروف القاسية. وتبقى فرص العمالة نادرة بالنسبة إلى الباحثين عن عمل داخل جميع المجموعات التعليمية. ولم يحصل سوى ٢٨ في المائة من الفلسطينيين الذين تلقوا تعليماً ثانوياً على عمل في عام ٢٠١٨، وفي حين ازداد عدد السكان الحاصلين على شهادة التعليم الثانوي بحوالي ٣٦ ٠٠٠، ازدادت فرص استخدامهم بنحو ٨ ٢٠٠ فقط. بل إن حظ السكان الذين حصّلوا تعليماً ابتدائياً فقط كان أسوأ، حيث انخفض معدل الاستخدام في صفوفهم بمقدار ٧ ٧٠٠. والفلسطينيون الذين حصّلوا تعليماً أقل من التعليم الابتدائي هم الأقل احتمالاً لإيجاد عمل، إذ يمارس أقل من واحد من خمسة في صفوفهم عملاً، وقد واجهت هذه المجموعة أيضاً الظروف المتردية في سوق العمل.

تطورات العمالة داخل القطاعات

٥١. يتجلى الافتقار إلى الدينامية في سوق العمل الفلسطينية أيضاً في اتجاهات العمالة داخل القطاعات الاقتصادية. وقد ازدادت الوظائف في ثلاثة قطاعات منها فقط في عام ٢٠١٨، وهي: قطاعات البناء والخدمات والتجارة (بما في ذلك المطاعم والفنادق) (الشكل ٢-٤). وتستأثر هذه القطاعات حالياً بثلاث من أصل كل أربع وظائف فلسطينية. وأما قطاعات التصنيع والنقل والتخزين والاتصالات والزراعة، فقد سجلت جميعها خسائر في العمالة في عام ٢٠١٨. وفي القطاعين الأخيرين، انخفضت العمالة بنسبة ٥ في المائة.

الشكل ٢-٤: العمالة الفلسطينية حسب القطاع، التغيرات في عام ٢٠١٨

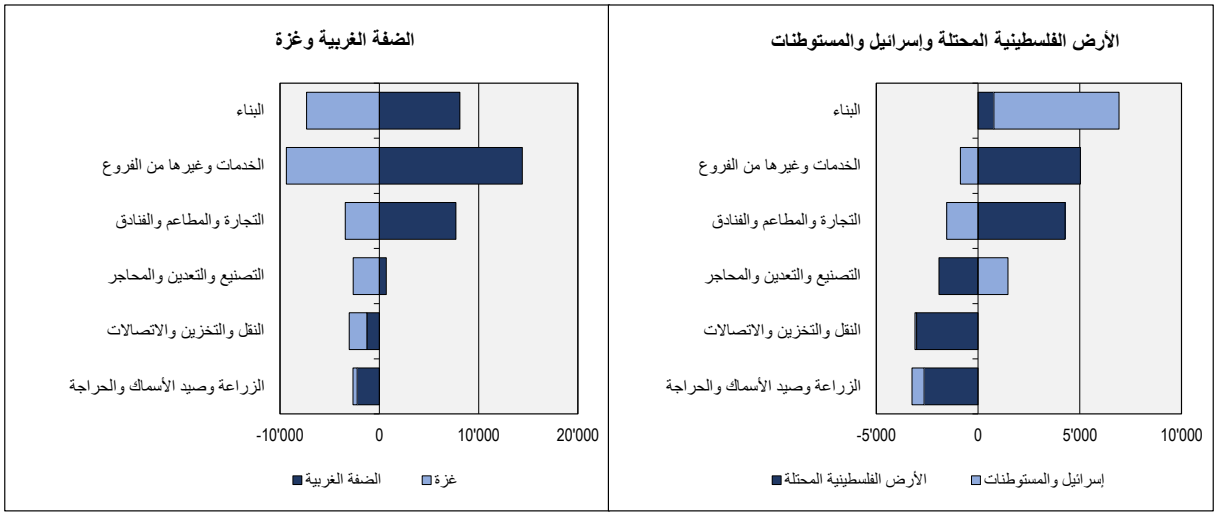

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٧ و٢٠١٨.

٥٢. وتعكس اتجاهات العمالة حسب القطاع انهياراً تاماً في العديد من أقسام سوق العمل في غزة. وقد انخفضت العمالة في قطاع البناء بنسبة ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٨، وهو ما يمثل فقدان أكثر من ٣٠٠ ٧ وظيفة. وسجل قطاع الخدمات، الذي يمثل أكثر من نصف إجمالي العمالة في غزة، انخفاضاً في العمالة بنسبة ٦,٤ في المائة، أي ما يعادل ٤٠٠ ٩ وظيفة مفقودة. وفقد قطاع التصنيع أكثر من ١٣ في المائة من مجموع الوظائف. وفي قطاع التجارة (بما في ذلك الفنادق والمطاعم)، الذي يمثل وظيفة من كل خمس وظائف في غزة، انخفض إجمالي العمالة بنسبة ٦ في المائة تقريباً. وكانت هذه القطاعات هي الأشد تضرراً من حيث فقدان الوظائف، وإن لم يتمكن أي قطاع في غزة من زيادة فرص الاستخدام في عام ٢٠١٨.

٥٣. وفي المقابل، فإن قطاعات الزراعة والنقل والتخزين والاتصالات في الضفة الغربية، هي القطاعات الوحيدة التي عانت من فقدان الوظائف في عام ٢٠١٨. كما بقي قطاع التصنيع في الضفة الغربية ضعيفاً على نحو لافت للنظر، مما يمثل استمراراً لتراجع طويل الأمد. وسجلت قطاعات الخدمات والبناء والتجارة جميعها مكاسب حسنة على نحو معقول في العمالة.

نمو الأجور يتسارع، وإن بشكل غير متساوٍ

٥٤. إن التطورات في الأجور تؤكد أيضاً التباين الكبير في وقائع سوق العمل بالنسبة إلى العمال من الضفة الغربية مقارنة بالعمال في غزة. وقد أظهر متوسط الأجور الفلسطينية نمواً قوياً في عام ٢٠١٨، كان باعثه من ناحية المكاسب المحققة التي بلغت ٧,١ في المائة في الضفة الغربية حيث ارتفعت هذه الأجور إلى ١١٣ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في اليوم، ومن ناحية أخرى العاملين في إسرائيل والمستوطنات التي ارتفعت فيها الأجور أيضاً بنسبة ٧,١ في المائة لتبلغ ٢٤٥ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في اليوم (الشكل ٢-٥)[١١]. وفي غزة، ارتفع متوسط الأجور بنسبة ١ في المائة فقط ليبلغ ٧٠ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في اليوم. وتقل الأجور في غزة بنسبة ٣٦ في المائة عن الأجور التي يتقاضاها المستخدمون في الضفة الغربية وبأكثر من ٧٠ في المائة عن متوسط الأجور الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات. وبشكل عام، كان نحو ربع إجمالي الأجور الفلسطينية في عام ٢٠١٨ مكتسباً في إسرائيل والمستوطنات.

الشكل ٢-٥: متوسط الأجور اليومية حسب الجنس والموقع لعام ٢٠١٨ ونمو الأجور بالقيم الاسمية، ٢٠١٧-٢٠١٨

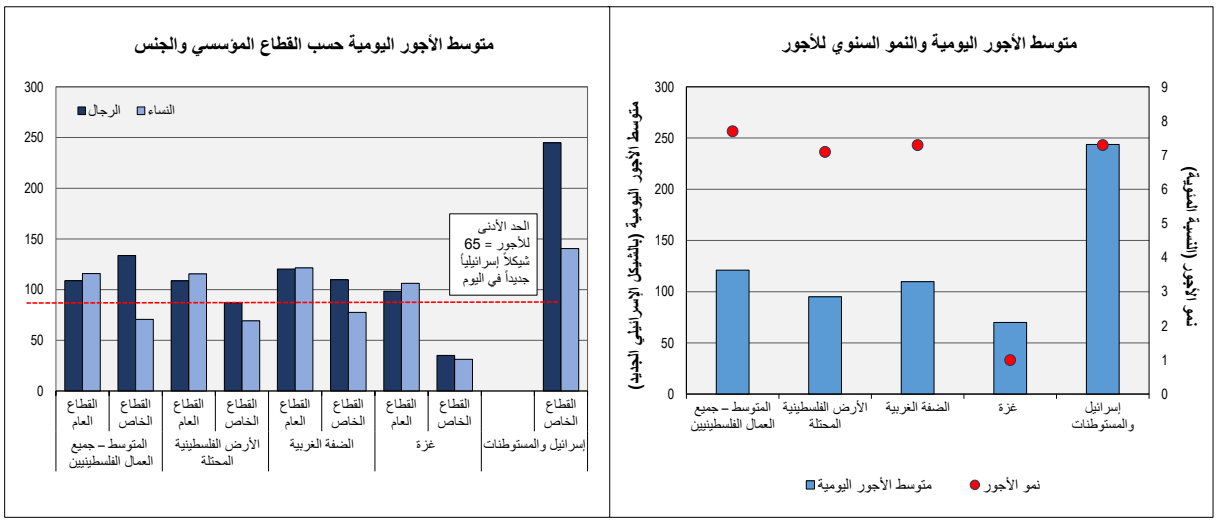

ملاحظات: تستثني الأرقام الخاصة بالضفة الغربية العمال المستخدمين في إسرائيل والمستوطنات. وهي تقتصر على المستخدمين.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٧ و٢٠١٨.

[١١] تقتصر تغطية بيانات الأجور في جميع أجزاء هذا التقرير، على المستخدمين وتستثني العاملين لحسابهم الخاص والعمال الأسريين المساهمين. ويشمل المستخدمون ٧٠ في المائة من إجمالي العمالة الفلسطينية، ٦١ في المائة في الضفة الغربية و٧٨ في المائة في غزة و٨٩ في المائة في إسرائيل والمستوطنات.

٥٥. ويكشف فحص اتجاهات الأجور حسب الموقع والجنس استشرافات مهمة فيما يتعلق بفجوات الأجور بين الجنسين في سوق العمل الفلسطينية، سواء من حيث الحجم أو القوى المحركة لهذه الفجوات. وتتقاضى النساء الفلسطينيات رواتب تقل عن رواتب نظرائهن من الذكور بما متوسطه ٢٥ في المائة في اليوم. غير أن جميع هذه الفجوات تقريباً يمكن أن تُعزى إلى عاملين اثنين هما: الفجوة الكبيرة في الأجور التي تواجهها النساء في القطاع الخاص الفلسطيني وعدم وجود فرص عمل للنساء الفلسطينيات في إسرائيل. وباستثناء العمال المستخدمين في إسرائيل والمستوطنات، ومعظمهم من الرجال الذين يحصلون على أجور مرتفعة نسبياً، فإن الفجوة الإجمالية في الأجور بين الجنسين في الأرض الفلسطينية المحتلة لا تستحق الذكر، حيث يتقاضى الرجال أجراً متوسطاً قدره ٩٥ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في اليوم مقارنة مع ٩٤ شيكلاً إسرائيلياً جديداً للنساء. ومع ذلك، فإن هذه المساواة الظاهرة تُعزى إلى حد كبير إلى النصيب الأكبر نسبياً من النساء العاملات في القطاع العام الذي تتقلص فيه الفجوات وتميل إلى صالح النساء. ويقل أجر النساء في القطاع الخاص الفلسطيني بما متوسطه ٢٠ في المائة في اليوم عن أجر الرجل.

٥٦. ويتقاضى ربع المستخدمين الفلسطينيين أقل من الحد الأدنى القانوني للأجور، الذي يبلغ ٦٥ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في اليوم، مع وجود نسبة أعلى قليلاً من النساء في هذه الفئة. ولانتشار الأجور المتدنية في القطاع الخاص بعد جنساني لا لبس فيه، حيث يتقاضى ما يقرب من ٦٠ في المائة من النساء في القطاع الخاص أقل من الحد الأدنى للأجور، أي أكثر من ضعف النسبة المقابلة للرجال. كما توجد فجوات كبيرة بين الضفة الغربية وغزة. ويحصل ٥٣ في المائة من المستخدمين في غزة على أقل من الحد الأدنى للأجور، أي ثلاثة أضعاف النسبة المقابلة في الضفة الغربية. وتؤكد أرقام الأجور الدمار التام الذي لحق بالمنشآت الخاصة في غزة. ويكسب أكثر من ٩٠ في المائة من العاملين في القطاع الخاص في غزة أقل من الحد الأدنى للأجور، الذي يبلغ ٦٥ شيكلاً إسرائيلياً جديداً (١٨ دولاراً أمريكياً) في اليوم.

هل يمكن اتخاذ أية تدابير لتحسين سوق العمل الفلسطينية بصورة مجدية؟

٥٧. إلى جانب الاضمحلال السريع للاتجاهات الاقتصادية والانهيار التام للنمو والوظائف في غزة وأزمة ميزانية السلطة الفلسطينية التي يمكن أن تمتد سريعاً إلى الاقتصاد على نطاق أوسع، يواجه العمال وأصحاب العمل وصانعو السياسات والمجتمع في فلسطين مخاطر وتحديات هائلة. وكما بيّن التحليل السابق، فإن الوضع يختلف اختلافاً كبيراً بين الشرائح الرئيسية الثلاث من القوى العاملة الفلسطينية، أي: العاملون في غزة والضفة الغربية وإسرائيل والمستوطنات. كما تختلف التحديات التي تواجه كل شريحة من هذه الشرائح، وإن كان لها قاسم مشترك واحد لا لبس فيه يفيد بأن قوى خارجة عن سيطرة السلطة الفلسطينية ستحدد إلى حد كبير النتائج داخل كل شريحة. وهذا لا يقلل من أهمية السياسات الفلسطينية، فهي مهمة بكل تأكيد. إن الفشل المتكرر في تشكيل حكومة وطنية موحدة فعّالة ورفض السلطة الفلسطينية قبول تحويلات التخليص الجمركي من إسرائيل على الرغم من الآثار الضارة الهائلة المتحتمة على ذلك في الإيرادات الحكومية والاقتصاد ككل، إنما هما مثالان بارزان على جدوى السياسات المحلية وأهميتها. إلا أنه في سياق احتلال مستحكم وآخذ في التوسع وحصار دائم على ما يبدو لغزة وحواجز مادية وإدارية مفروضة على نطاق واسع في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وانخفاضات حادة في المساعدات ودعم الميزانية من الخارج، فإنه لا يمكن يكون للسياسات، مهما كانت مصممة تصميماً عالي الجودة ومنفذة تنفيذاً فعالاً، سوى تأثير محدود.

غزة تنزلق نحو الهاوية

٥٨. يتجه اقتصاد غزة وسوق عملها حالياً نحو الانهيار. وقد تفاقمت جميع المقاييس الأربعة لنقص استخدام اليد العاملة تفاقماً كبيراً في عام ٢٠١٨، وتراجعت العمالة تراجعاً هائلاً (الشكل ٢-٦ والجدول ٢-٣). ولم يحصل سوى واحد من كل خمسة أشخاص في سن العمل على وظيفة في عام ٢٠١٨. وارتفعت نسبة العاطلين عن العمل وطالبي العمل المحبطين إلى إجمالي العمالة في غزة إلى ١,٠٨ بعد أن كانت ٠,٧٩ في العام السابق و٠,٦٩ في عام ٢٠١٥. ويفوق عدد العاطلين عن العمل وطالبي العمل المحبطين الآن في غزة عدد الأشخاص الذين يزاولون عملاً.

الشكل ٢-٦: نقص استخدام اليد العاملة ونسبة العمالة إلى السكان في غزة، ٢٠١٥-٢٠١٨

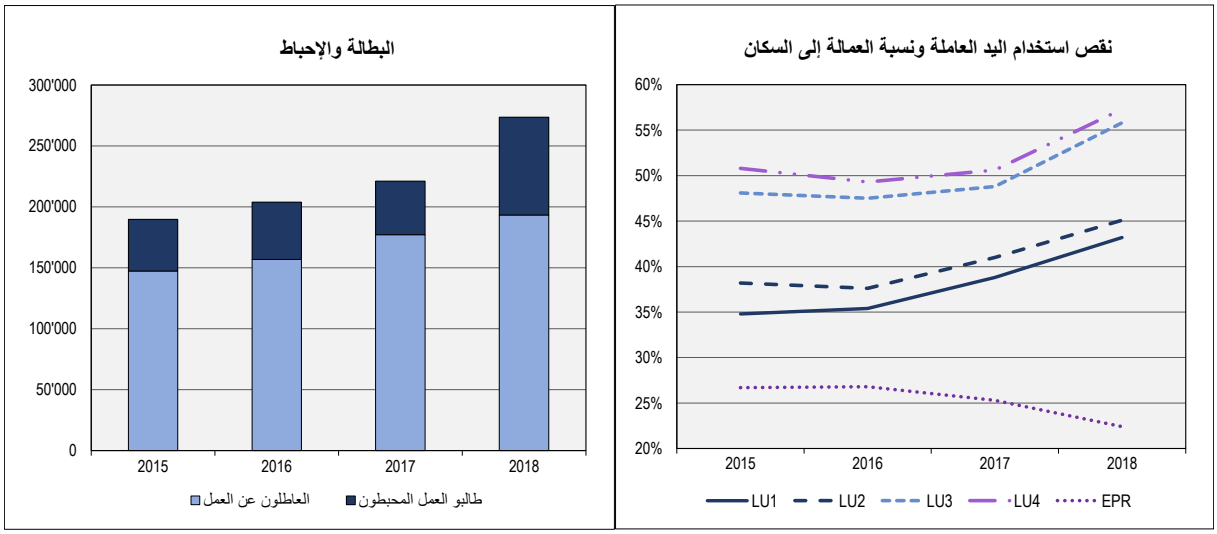

ملاحظات: EPR = نسبة العمالة إلى السكان؛ LU = معدل نقص استخدام اليد العاملة.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٥-٢٠١٨.

٥٩. وأهم العوامل التي تثبّت الكساد الذي مُني به الاقتصاد وسوق العمل في غزة، هو الحصار الجوي والبري والبحري الذي ما فتئت إسرائيل تفرضه على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية وما يصاحبه من قيود على حركة تنقل الأشخاص والبضائع. وفي عام ٢٠١٨، غادر غزة ما يقرب من ٢ ٦٠٠ شاحنة محمّلة عن طريق معبر كيرم شالوم، متوجهة أساساً إلى الضفة الغربية. ويكاد لا يختلف هذا الرقم عن الرقم المسجل في العام السابق، وهو لا يمثل سوى جزء يسير من عدد الشاحنات المحمّلة التي غادرت غزة قبل الانتفاضة الثانية. وبلغ إجمالي الشاحنات المحملة بالبضائع المستوردة ١٠١ ٠٠٠، بانخفاض من حوالي ١١٧ ٠٠٠ في عام ٢٠١٧ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بدون تاريخ، المعابر). وفي غياب تحسينات كبرى في هذه المقاييس الأساسية للتجارة التي لا يمكن بدورها تسهيلها إلا بإنهاء الحصار، ليس ثمة آفاق ملموسة لإحداث تحسينات كبيرة ومستدامة في اقتصاد غزة.

٦٠. أضف إلى ذلك أنه حتى إذا أعيد فتح قنوات التجارة في غزة، فإن بنيتها التحتية غير كافية على الإطلاق للسماح بتحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج. وقد توفرت إمدادات الكهرباء لما متوسطه ٦,٦ ساعات في اليوم فقط في عام ٢٠١٨، وهو تحسن طفيف مقارنة مع ٥,٧ ساعات في عام ٢٠١٧، لكنه يظل غير كافٍ بتاتاً لدعم التصنيع أو التجارة على نطاق واسع. ولا تزال المياه النظيفة غير متاحة لحوالي ٩٥ في المائة من السكان، مما يقيد القطاع الزراعي الذي يستخدم حالياً أقل من ١٥ ٠٠٠ عامل. وانخفض الناتج الزراعي بنسبة ٤٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٧. وفي حين يمثل إنهاء الحصار المفروض على غزة شرطاً ضرورياً لا بد منه لتحقيق الانتعاش، فحتى ذلك لن يكون كافياً إذا لم يقترن باستثمارات واسعة النطاق لإصلاح البنية التحتية المتدهورة بشدة في القطاع.

٦١. وفي هذا السياق، تبقى المساعدات والخدمات التي تقدمها الأونروا أمراً جوهرياً بالتأكيد. وتظل وكالة الإغاثة الدعامة المركزية للخدمات الصحية والتعليمية في غزة. كما أنها تشكل مصدراً حيوياً لفرص العمل النادرة. وفي أعقاب التخفيضات في إجمالي التمويل الأمريكي في عام ٢٠١٨، تعرضت الأونروا لضغط هائل، مما زاد من المخاطر المحدقة بمستقبل النُظم الصحية والتعليمية وبالعمالة في غزة.

الجدول ٢-٣: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في غزة، ٢٠١٧-٢٠١٨

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٨-٢٠١٧
			النسبة المئوية للتغيير
السكان في سن ١٥ عاماً فما فوق (بالآلاف)	**1 102**	**1 135**	**3.0**
القوى العاملة (بالآلاف)	**456**	**447**	**–1.9**
العمالة (بالآلاف)	**279**	**254**	**–8.9**
البطالة (بالآلاف)	**177**	**193**	**9.1**
القوى العاملة المحتملة (بالآلاف)	**89**	**127**	**43.0**
العمال المحبطون	44	80	83.1
			النقاط المئوية للتغيير
معدل المشاركة في القوى العاملة (بالنسبة المئوية)	**41.4**	**39.4**	**–2.0**
الذكور	*65.0*	*61.3*	*–3.7*
الإناث	*17.5*	*17.3*	*–0.2*
الشباب	*28.8*	*27.1*	*–1.7*
نسبة العمالة إلى السكان (بالنسبة المئوية)	**25.3**	**22.4**	**–2.9**
الذكور	*43.7*	*38.1*	*–5.6*
الإناث	*6.8*	*6.5*	*–0.3*
الشباب	*11.3*	*9.5*	*–1.8*
معدل البطالة (بالنسبة المئوية)	**38.8**	**43.2**	**4.4**
الذكور	*32.8*	*37.9*	*5.1*
الإناث	*61.3*	*62.4*	*1.1*
الشباب	*60.8*	*65.1*	*4.3*

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع بسبب تدويرها.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٧ و٢٠١٨.

عاصفة وشيكة في سماء الضفة الغربية

٦٢. على الرغم من أن أداء الاقتصاد وسوق العمل في الضفة الغربية كان أفضل كثيراً من أدائهما في غزة في عام ٢٠١٨، فقد تحقق ذلك رغم الأنشطة الاستيطانية المتزايدة والهيكليات الفلسطينية المدمرة والقيود الدائمة التي تعيق النشاط الاقتصادي وسبل العيش. وتشمل القيود المفروضة نقاط التفتيش والحواجز الطرقية والبوابات الحديدية والخنادق والكتل الترابية والجدار الفاصل. ولا تزال المنطقة جيم، التي تشمل حوالي ٦٠ في المائة من الأراضي في الضفة الغربية والغنية بالموارد الطبيعية، تحت السيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية الكاملة. ولا يُتاح وصول الفلسطينيين إلا إلى زهاء ربع الأراضي داخل المنطقة جيم. كما يُحظر على العديد منهم الوصول إلى الطرق المحيطة بالمستوطنات، مما يؤدي إلى قضاء فترة أطول بمقدار مرتين إلى خمس مرات في التنقل اليومي من مكان العمل وإليه بالمقارنة مع الوقت المقضي عبر الطريق المباشر. وهذا بدوره يؤثر تأثيراً سلبياً في النشاط الاقتصادي والإنتاجية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧). وعموماً، تظل سوق العمل مقيدة بشدة. وتبلغ نسبة العاملين في الضفة الغربية ٣٨ في المائة فقط من السكان في سن العمل (الجدول ٢-٤)، أي أقل من ٩٥ في المائة من مجموع البلدان والأقاليم التي تتوافر بشأنها بيانات.

الجدول ٢-٤: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في الضفة الغربية، ٢٠١٧-٢٠١٨

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٨-٢٠١٧
			النسبة المئوية للتغيير
السكان في سن ١٥ عاماً فما فوق (بالآلاف)	**1 799**	**1 848**	**2.7**
القوى العاملة (بالآلاف)	**820**	**849**	**3.5**
العمالة (بالآلاف)	**670**	**702**	**4.8**
الضفة الغربية	547	574	5.0
إسرائيل والمستوطنات	123	127	3.7
البطالة (بالآلاف)	**151**	**147**	**-2.4**
			النقاط المئوية للتغيير
معدل المشاركة في القوى العاملة (بالنسبة المئوية)	**45.6**	**45.9**	**0.3**
الذكور	*73.0*	*73.5*	*0.5*
الإناث	*17.2*	*17.4*	*0.2*
الشباب	*33.2*	*32.8*	*-0.4*
نسبة العمالة إلى السكان (بالنسبة المئوية)	**37.2**	**38.0**	**0.8**
الذكور	*61.8*	*62.8*	*1.0*
الإناث	*11.9*	*12.3*	*0.4*
الشباب	*23.0*	*23.1*	*0.1*
معدل البطالة (بالنسبة المئوية)	**18.4**	**17.3**	**-1.1**
الذكور	*15.4*	*14.6*	*-0.8*
الإناث	*31.2*	*29.3*	*-1.9*
الشباب	*30.8*	*29.5*	*-1.3*

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع بسبب تدويرها.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٧ و٢٠١٨.

٦٣. وفي أعقاب الإجراءات القانونية المذكورة أعلاه، التي اعتمدتها الولايات المتحدة وإسرائيل في عام ٢٠١٨ والقرار ذي الصلة الذي اتخذته السلطة الفلسطينية في أوائل عام ٢٠١٩ برفض جميع إيرادات التخليص الجمركي من إسرائيل، ازدادت احتمالات التدهور على المدى القريب زيادة كبيرة بالنسبة إلى اقتصاد الضفة الغربية وسوق عملها. ومن الممكن أن يؤدي الأثر المترتب عن الإجراءات الأمريكية والإسرائيلية وحدها إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة ٥ في المائة (غال وروك، ٢٠١٩). بل لعل الاحتمال الأكثر إثارة للقلق هو أنه في حالة استمرار السلطة الفلسطينية في رفض مدفوعات التخليص الجمركي من إسرائيل، فمن الممكن أن ينكمش اقتصاد الضفة الغربية بما يقدّر بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١٩. وستكون الآثار المترتبة على مثل هذا الانكماش، مدمرة في سوق العمل. وليس معروفاً بعد كم من الوقت سيطول النزاع الجاري حول مدفوعات التخليص الجمركي. ومع ذلك، فمن شأن الآثار الاقتصادية المباشرة أن تأتي من التخفيض الحاد في رواتب موظفي السلطة الفلسطينية، المنفذ في أوائل عام ٢٠١٩. وفي الضفة الغربية، تقدر منظمة العمل الدولية أن هذه التخفيضات تصل إلى حوالي ١٦٦ مليون دولار أمريكي على أساس سنوي، أي ما يعادل ٣,٥ في المائة من إجمالي أجور المستخدمين في الضفة الغربية و١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا أخذنا في الاعتبار الآثار المضاعفة، فإن أثر تخفيضات الأجور وحده قد يدفع اقتصاد الضفة الغربية إلى الانكماش. والاحتمال كبير في أن تؤدي هذه التطورات أيضاً إلى زيادة تعميق الانكماش في غزة.

٦٤. ونتيجة لوضع التخفيضات في أجور القطاع العام موضع التنفيذ واحتمال حدوث تراجع حاد في النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية، أمست العمالة في إسرائيل مصدراً أكثر حيوية للدخل. وفي عام ٢٠١٨، اعتمد ٢٢,١ في المائة من العمال الذين يعيشون في الضفة الغربية في كسب قوتهم اليومي على العمل في إسرائيل والمستوطنات، بارتفاع من نسبة كانت تبلغ ١٩,٥ في المائة في عام ٢٠١٥. والأهم من ذلك أن هؤلاء العمال حصلوا على قرابة الثلث من مجموع الأجور في الضفة الغربية.

٦٥. وقد أبرزت التقارير السابقة لمنظمة العمل الدولية مشكلة سماسرة تراخيص العمل، وذكرت بأنها تؤثر في زهاء نصف مجموع العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات وتكلّف ما بين ٩ و١٥ في المائة من إجمالي الأجور الفلسطينية المكتسبة هناك. ومرة أخرى هذا العام، أُبلغت البعثة أن هذه الممارسة لا تزال منتشرة على نطاق واسع. وتجدر الإشارة إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بدأ في جمع المعلومات المتعلقة بمسألة السماسرة اعتباراً من الفصل الأول من عام ٢٠١٩. ومن المأمول أن تساعد هذه البيانات الجديدة على توضيح نطاق هذه المشكلة، وأن تشير في نهاية المطاف إلى الآليات الكفيلة بتقليل أو إزالة الاعتماد على السماسرة والحفاظ على الدخل الضروري الذي يكسبه العمال الفلسطينيون.

٦٦. ولا يمكن لإجراءات السلطة الفلسطينية أن تؤثر إلاّ تأثيراً محدوداً فحسب على معرفة ما إذا كان هذا المصدر الحيوي للدخل سيرتفع أو ينخفض في الأشهر والسنوات المقبلة. فذلك يعتمد بشكل شبه كلي على القرارات التي تتخذها إسرائيل لزيادة أو خفض عدد العمال الفلسطينيين الباحثين عن سبل العيش في إسرائيل والمستوطنات، أو في الحالة القصوى لمنعهم من ذلك. ومن المرجح أن تزيد أهمية العمالة في إسرائيل مع تراكم المزيد من السحب القاتمة في سماء الاقتصاد الفلسطيني.

٣ - انعدام المساواة والفصل: حقوق العمال الفلسطينيين في ظل الاحتلال

الوقائع على الأرض

٦٧. لا تزال المستوطنات وتوسعها، تُفاقمها القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين وإمكانية وصولهم إلى الموارد والبنية التحتية والأسواق، تشكل إحدى أبرز سمات الاحتلال. وهي تؤثر بشدة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، بما في ذلك الحق في عدم التمييز فيما يتعلق بالسعي إلى تحقيق مستوى معيشي ملائم وعمل لائق. وتشمل المستوطنات التجمعات السكنية والمناطق الصناعية والأراضي الزراعية، إلى جانب البنية التحتية الداعمة. وتختلف البيانات المتعلقة بعدد المستوطنات القائمة، لكنها تتفق إلى حد بعيد على وجود ما لا يقل عن ٢٥٠ مستوطنة، بما في ذلك أكثر من ١٠٠ بؤرة استيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٩أ؛ السلام الآن، دون تاريخ؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧). والمستوطنات والبؤر الاستيطانية على السواء غير قانونية بموجب القانون الدولي.[١٢] وتعتبر البؤر الاستيطانية غير قانونية أيضاً بموجب القانون الإسرائيلي.

٦٨. وتؤكد التقارير الفصلية لمنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط أن إسرائيل لم تتخذ أي خطوات كي "توقف على الفور وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"، كما يدعو إلى ذلك قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم ٢٣٣٤ (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٩). وفي المقابل، شمل تخطيط المستوطنات وطرح العطاءات في المنطقة جيم في عام ٢٠١٨ حوالي ٤ ٨٠٠ وحدة سكنية إضافية، يقع ربعها في المستوطنات القائمة في عمق الضفة الغربية. وفي مستوطنات القدس الشرقية، قُدمت خطط أو حظيت بالموافقة، لبناء ٢ ١٠٠ وحدة سكنية في عام ٢٠١٨ (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٨أ). وفي حين تباطأت وتيرة التخطيط مقارنة مع عام ٢٠١٧، تزايدت أنشطة البناء تزايداً كبيراً. وارتفع عدد الوحدات السكنية المنجزة في الضفة الغربية، باستثناء القدس، بنسبة ٢٨ في المائة في عام ٢٠١٨ (المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٩أ). بالإضافة إلى ذلك، وللمرة الأولى منذ ١٦ عاماً، جرت الموافقة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ على تشييد بناء جديد في الخليل (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٨أ).

٦٩. ولا تزال المحكمة العليا الإسرائيلية تُجمد تنفيذ قانون التنظيم، الذي يُنظّم إنشاء وتطوير المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، في أعقاب التماسات تطعن في شرعيته بموجب القانون الدولي والقانون الدستوري الإسرائيلي. ومع ذلك، فقد سعت إسرائيل من خلال وسائل بديلة، إلى تشجيع التصريح بأثر رجعي للبؤر الاستيطانية التي بُنيت دون موافقة رسمية. وعلى سبيل المثال، أقرت محكمة مقاطعة القدس في ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١٨، بأثر رجعي البؤرة الاستيطانية متسبي كراميم، التي بُنيت على أرض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة، استناداً إلى افتراض "حسن النية المزعوم" بأنها تقع على أرض تابعة للدولة. ومن شأن هذا الحكم، في حال إقراره في محكمة العدل العليا الإسرائيلية، أن يتيح إضفاء الصفة القانونية على بؤر استيطانية ووحدات سكنية إضافية داخل المستوطنات. وفي شهر آب/ أغسطس ٢٠١٨ أيضاً، أعلنت الحكومة عزمها على زيادة حجم مستوطنة أميهاي المنشأة حديثاً بمقدار ثلاثة أضعاف لتشمل البؤرة الاستيطانية أداي، كوسيلة للترخيص بأثر رجعي (الأمم المتحدة، ٢٠١٩أ).

٧٠. كذلك، أدى اتخاذ عدد من الخطوات التشريعية المتعلقة بالمستوطنات، إلى زيادة غموض التمييز بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وقد مدد التشريع المعتمد في شباط/ فبراير ٢٠١٨ نطاق اختصاص مجلس التعليم العالي الإسرائيلي ليشمل المعاهد والجامعات في المستوطنات في الضفة الغربية. وفي تموز/ يوليه ٢٠١٨، وافق الكنيست الإسرائيلي على تعديل على قانون محاكم الشؤون الإدارية يمنح محكمة مقاطعة القدس ولاية قضائية على القرارات الإدارية التي تتخذها السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية.[١٣] وقد تزيد هذه الخطوة من صعوبة

[١٢] أكدت محكمة العدل الدولية (٢٠٠٤) والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة (٢٠٠١) ومجلس الأمن في الأمم المتحدة (القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦))، عدم شرعية المستوطنات.

[١٣] ينقل قانون محاكم الشؤون الإدارية (تعديل رقم ١١٧) ٥٧٦٨، ٢٠١٨، الاختصاصات للاستماع إلى الالتماسات المقدمة من الفلسطينيين والمستوطنين ضد قرارات السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية، المتعلقة بحرية التنقل والتخطيط والبناء والطلبات المتعلقة بحرية تدفق المعلومات، من محكمة العدل العليا إلى محكمة محافظة القدس (بصفتها محكمة إدارية) (الكنيست، ٢٠١٨ج؛ هموكيد، ٢٠١٨).

وتكلفة التصدي لهدم الممتلكات الفلسطينية في المنطقة جيم أو الاستيلاء عليها (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٨ب؛ الأمم المتحدة، ٢٠١٩أ).

٧١. وتتباين الأرقام المتعلقة بأعداد المستوطنين، لكن معظم المصادر تتفق على أن عددهم لا يقل عن ٦٢٥ ٠٠٠ مستوطن، يعيش ثلثهم في القدس الشرقية. وأفاد مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي بأن ٤٠٠ ٤١٣ مستوطن كانوا يعيشون في الضفة الغربية في نهاية عام ٢٠١٧ (مكتب الإحصاء المركزي، ٢٠١٨). وتضيف مصادر أخرى إلى هذا العدد، بين ٧٠٠ ٢١٤ و٣٠٠ ٢٢٥ مستوطن إسرائيلي في القدس الشرقية المضمومة (السلام الآن، دون تاريخ؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٩أ). وفي المقابل، بلغ عدد الفلسطينيين الذين كانون يعيشون في المنطقة جيم في عام ٢٠١٧، وفقاً لتعداد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٦٣ ٣٩٣ فلسطينياً وفي القدس الشرقية ٠٠٠ ٣٢٠ فلسطيني. وتبلغ نسبة عدد المستوطنين إلى عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية حالياً حوالي مستوطن واحد إلى أربعة فلسطينيين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٩أ).

الافتقار إلى الفرص واستمرار التمييز في الضفة الغربية

٧٢. لا يزال الفصل والتجزئة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مع ما يترافق معهما من قيود ونقاط تفتيش وحواجز طرقية، مترسخين بشدة. وقد كشفت دراسة استقصائية أجراها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في تموز/ يوليه ٢٠١٨ عن وجود ٧٠٥ حاجزاً دائماً في جميع أنحاء الضفة الغربية أقامتها القوات الإسرائيلية بدعوى الشواغل الأمنية، لتقييد أو مراقبة حركة المركبات الفلسطينية، ومن وقت إلى آخر حركة المشاة. وتشكل الحواجز الطرقية جزءاً لا يتجزأ من نظام أوسع للقيود المفروضة على العبور والتي تعيق حرية تنقل الفلسطينيين وتسهم في التجزئة الجغرافية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٨أ). ويؤدي إغلاق الطرق إلى تعطيل شديد لحياة الكثير من الفلسطينيين. وأصدق مثال على ذلك ما حدث في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ عندما أغلق الجيش الإسرائيلي، لأكثر من شهر، الطريق المؤدية إلى أكثر من ٢٠ قرية شمال رام الله. وأثّر هذا الإغلاق في حياة آلاف الفلسطينيين المرخص لهم بالعمل في إسرائيل ومئات رجال الأعمال المسافرين إلى إسرائيل يومياً، وفي حركة عبور الشاحنات عبر نقطة التفتيش (بتسيلم، ٢٠١٩أ). ودأبت التقارير السابقة باستمرار على التشديد على أن نظام الإغلاق واشتراطات الحصول على التراخيص تحد بشدة من تكافؤ الفرص أمام الفلسطينيين، رجالاً ونساءً، للبحث عن وظائف والوصول إلى أراضيهم لممارسة مهنهم ومزاولة الأعمال بطريقة مستدامة اقتصادياً.

٧٣. وما انفكت هذه الوقائع على الأرض تتسبب في حالات من التوتر وأعمال العنف في الضفة الغربية. وفي عام ٢٠١٨، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وقوع ٣٩ حالة وفاة في صفوف الفلسطينيين وأكثر من ٦ ٠٠٠ إصابة على أيدي القوات الإسرائيلية والمستوطنين في الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، قُتل ١٥ إسرائيلياً على أيدي الفلسطينيين، وأُصيب ١٣٧ شخصاً على الأقل في إسرائيل والضفة الغربية. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٩، استمرت حالات التوتر وأعمال العنف، مما أدى إلى سقوط المزيد من القتلى والجرحى من كلا الجانبين (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، دون تاريخ، الإصابات).

٧٤. كذلك، تزايدت أحداث العنف التي شملت المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين خلال عام ٢٠١٨، حيث سجلت أعلى مستويات لها منذ عام ٢٠١٤ (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٨أ). وقد سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في عام ٢٠١٨ وقوع ٢٦٥ حادث عنف من جانب المستوطنين ضد الفلسطينيين، مما أسفر عن وقوع إصابات في الأرواح أو إلحاق أضرار بممتلكاتهم. ويعكس هذا الرقم زيادة في أحداث العنف بنسبة ٦٩ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٧ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، دون تاريخ، الإصابات؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٨ب). وفي ١٨٠ حادثاً على الأقل، قتل الفلسطينيون أو جرحوا، مستوطنين ومدنيين إسرائيليين آخرين في الضفة الغربية أو ألحقوا أضراراً بممتلكات إسرائيلية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٨ج).

٧٥. وتقع أحداث العنف تكراراً حيثما توجد المستوطنات بجوار قرى فلسطينية، كما هو الحال مثلاً في محافظتي نابلس ورام الله (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٨أ). كما أصبح عنف المستوطنين مصدر قلق متزايد في المنطقة H2 في الخليل، حيث يمنع الفلسطينيين من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم ويحول دون قيام المعلمين والعاملين في مجال الصحة بممارسة عملهم في بيئة آمنة. وقد أدى قرار إسرائيل في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩ بعدم تجديد ولاية بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل، إلى زيادة خطر حدوث توترات وتفاقم المخاطر التي يواجهها الأهالي فيما يتعلق بحمايتهم، لا سيما التلاميذ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٩أ).

٧٦. وقد أوردت التقارير السنوية السابقة وصفاً مفصلاً لنظام التخطيط التقييدي والتمييزي الذي تطبقه إسرائيل في المنطقة جيم (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢أ). وتغطي نُظم التخطيط القائمة التي تضعها إسرائيل للبلدات الفلسطينية في المنطقة جيم أقل من ١ في المائة من المنطقة، ويجعل هذا النظام من المستحيل على الفلسطينيين من الناحية العملية الحصول على تراخيص البناء فيها. وهذا يعرقل تطوير الإسكان والبنية التحتية وسبل العيش (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٨ب). وتشمل الأراضي التي تستولي عليها المستوطنات أو تُخصص لها، الأراضي الفلسطينية التي يملكها الخواص وكذلك الأراضي التي أعلنتها السلطات الإسرائيلية "أراضي دولة" أو صنفتها على أنها "مناطق عسكرية مغلقة". وتؤدي القيود التي يواجهها الفلسطينيون في الوصول إلى أراضيهم الزراعية في نهاية المطاف إلى اشتداد احتمال مصادرة الأرض وإعادة تسميتها "أراضي دولة" لتُستخدم بالتالي من أجل توسيع نطاق المستوطنات (الأمم المتحدة، ٢٠١٩أ). ووفقاً لآخر معلومات رسمية تلقتها المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية "السلام الآن" بناءً على طلب مقدم بموجب قانون حرية المعلومات، خُصص استخدام ٩٩,٨ في المائة من "أراضي الدولة" في الضفة الغربية للمستوطنات الإسرائيلية (السلام الآن، ٢٠١٨).

٧٧. ووصفت الأمم المتحدة عمليات هدم المنازل والهيكليات الزراعية والمعيشية الفلسطينية على أنها جزء من بيئة قسرية (الأمم المتحدة، ٢٠١٩أ). وتشير البيانات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى استمرار نمط عمليات الهدم والتهجير. وفي عام ٢٠١٨، هدمت إسرائيل ٤٦١ بناية أو استولت عليها في الضفة الغربية، بما في ذلك ٤٦ بناية ممولة من الوكالات المانحة، ويُعزى ذلك في الأغلب إلى انعدام تراخيص البناء. وشملت عمليات الهدم والاستيلاء المدارس والمتاجر والآبار والمنازل. ونتيجة لذلك، شُرّد ٤٧٢ شخصاً. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٩، تسارعت وتيرة عمليات الهدم والتهجير (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، دون تاريخ، الهدم؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٨ب).

٧٨. ويعتبر عدم التمييز فيما يتعلق بوصول العمال إلى الأراضي والموارد الإنتاجية حقاً أساسياً (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢ب). وتعتمد سبل عيش آلاف الفلسطينيين، رجالاً ونساءً، بمن فيهم أفراد المجتمعات البدوية، اعتماداً كبيراً على الأنشطة الزراعية صغيرة النطاق والرعي. ومع ذلك، يظل وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية مقيداً بشدة حول المستوطنات وداخلها، وفي "منطقة التماس"،[١٤] حيث يلزم التنسيق المسبق أو الحصول على تراخيص خاصة. وتؤثر آلية التنسيق الموضوعة بدعوى الحفاظ على النظام العام والتخفيف من الاحتكاكات بين الفلسطينيين والمستوطنين، تأثيراً خطيراً على حركة تنقل المزارعين الفلسطينيين وإنتاجهم ودخلهم. ولا يُسمح بالوصول إلى المناطق المصنفة على أنها "مناطق عسكرية مغلقة" إلا لعدد محدود من الأيام خلال مواسم الحصاد والحراثة. ويتعّذر على المزارعين تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانات الاقتصادية للأراضي (الأمم المتحدة، ٢٠١٩أ؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٨ج). ومرة أخرى، شمل العنف المتصل بالمستوطنين إتلاف الأشجار والمحاصيل. وازداد عدد أشجار الزيتون المملوكة للفلسطينيين، التي قطعها أو أتلفها المستوطنون بأربعة أضعاف خلال العامين الماضيين (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٨ب).

٧٩. وقد وثقت تقارير سابقة للمدير العام نظام التراخيص المعّقد وغير القابل للتنبؤ للغاية، الذي ينظم الوصول إلى "منطقة التماس" (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢أ). وللوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة وراء الجدار أو العمل فيها، من المطلوب الحصول على "تصريح المزارع" (لأصحاب الأراضي) و"تصريح العامل الزراعي". وتبيّن المعلومات الرسمية التي تلقتها المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية، هموكيد، من الجيش الإسرائيلي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨، حصول انخفاض كبير في عدد الموافقات على طلبات الحصول على هذه التصاريح. وقد انخفض معدل الموافقة على منح تصريح المزارع من ٤٦ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٢٤ في المائة حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨. وانخفض معدل الموافقة على طلبات الحصول على تصريح العامل الزراعي من ٧١ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٥٠ في المائة خلال الفترة ذاتها (هموكيد، ٢٠١٩). وعلى الرغم من أن إسرائيل تبرر وجود نظام التراخيص الصارم في "منطقة التماس" بأسباب أمنية، إلا أن ٦ في المائة فقط من طلبات الحصول على تصريح المزارع أو العامل الزراعي رُفضت على هذا الأساس. وبدلاً من ذلك، تُرفض طلبات الحصول على التصاريح أكثر فأكثر لمجموعة متنوعة من الأسباب الأخرى، بما فيها "عدم وجود صلة بالأرض" أو "عدم امتلاك ما يكفي من الأرض". ووفقاً لمنظمة هموكيد، فإن نسبة غير مسبوقة بلغت ٨٣ في المائة من قرارات رفض طلبات الحصول على تصريح المزارع، اتخذت بدعوى "عدم استيفاء المعايير". وتؤكد إجراءات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لرصد الفلسطينيين الذين يحتاجون إلى تصاريح للإقامة أو الوصول

[١٤] "منطقة التماس" هي المنطقة الواقعة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر (خط الهدنة بين إسرائيل والضفة الغربية منذ عام ١٩٤٨)، والمصنفة منطقة مغلقة.

إلى المناطق المغلقة، هذا الاتجاه: إذ شهد عام ٢٠١٨ أدنى معدل للموافقة منذ بدء التسجيل في عام ٢٠٠٢ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٩أ).

٨٠. ويعتبر استخدام وادي الأردن أمراً أساسياً للتنمية الاقتصادية الفلسطينية. غير أن معظم الأراضي الحيوية وموارد المياه غير متاحة للفلسطينيين، ولا تتعدى نسبة الأراضي التي يزرعونها ٤ في المائة. وقد أدت العمليات الإسرائيلية للاستيلاء على الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية وما نتج عن ذلك من قيود على الفلسطينيين المقيمين في وادي الأردن، إلى وجود فرص عمل محدودة للغاية (جمعية الحق، ٢٠١٨أ).

٨١. وفي ظل الظروف الحالية وعلى الرغم من المعضلات الأخلاقية الأساسية، لا يجد آلاف الفلسطينيين، رجالاً ونساءً، من بديل أمامهم سوى البحث عن عمل في المستوطنات، غالباً في ظروف عمل غير منظمة وغير نظامية. ومع ذلك، وبمعزل عن بعض الدراسات الاستكشافية التي أجراها الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والمنظمات الإسرائيلية غير الحكومية، فإن العمل في المستوطنات لم يخضع لبحث كافٍ وواسع النطاق. وأصدر منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي ٣٣ ٧٣٨ تصريحاً للفلسطينيين في عام ٢٠١٨ للعمل في المستوطنات (منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٩)، ولكن من المرجح أن تكون الأعداد الفعلية للعمال أعلى من ذلك إذا ما أُخذ في الحسبان من هم قادرون على دخول المستوطنات دون تصريح.

٨٢. وعادة ما يشمل مجال العمل في المستوطنات بالأساس الزراعة والمنشآت الصناعية والبناء والعمل لدى السلطات البلدية الإسرائيلية. والجزء الأكبر من هذا العمل، هو عمل غير منظم ويجري في ظروف تتسم في الغالب بضعف التنظيم وعدم كفاية الرصد. وتعمل النساء بالدرجة الأولى في الزراعة والصناعة، وإن كان بعضهن يؤدين أعمالاً منزلية في المنازل الخاصة. وتلقت البعثة مرة أخرى معلومات، بما فيها شهادات شفوية، بشأن ممارسات التوظيف والعلاقات بين أصحاب العمل والعمال وظروف عمل الفلسطينيين في المستوطنات. وتفيد هذه المعلومات عن أجور دون الحد الأدنى وتوظيف غير نظامي وانتشار عمل الأطفال، لا سيما في المستوطنات الزراعية. ويترافق الاستخدام غير النظامي للفلسطينيين في المستوطنات، فيما يبدو مع الاستخدام النظامي أو شبه النظامي للعمال الإسرائيليين والأجانب. كما أن هناك انطباعاً في صفوف العمال الفلسطينيين بوجود اختلافات في الأجور لصالح العمال الأجانب.

٨٣. ولا يزال سد الفجوة في حماية العمال الفلسطينيين في المستوطنات مسألة ملحّة، على الرغم من التعقيد المتأصل لتنظيم وإنفاذ الحقوق في المستوطنات التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي. ولا تضطلع السلطات الإسرائيلية في المستوطنات بأي عمليات لتفتيش العمل، كما أكدت ذلك للبعثة وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية في إسرائيل. وما فتئت حالة انعدام اليقين سائدة بشأن انطباق القانون الإسرائيلي، بما فيه تشريع الحد الأدنى للأجور.

٨٤. وفي عام ٢٠٠٧، قضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بأنه في حالة عدم وجود أي اتفاق بين صاحب العمل والعامل، فإن قانون العمل الإسرائيلي هو الذي ينبغي أن ينطبق في المستوطنات. ومع ذلك، هناك عزوف من جانب العمال الفلسطينيين عن المطالبة بحقوقهم في المحكمة مخافة الأعمال الانتقامية والعقبات الإدارية. وتزيد لوائح وادي الأردن، التي أصدرها وزير العدل قبل بضع سنوات وأيدها حكم المحكمة العليا في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨، من تفاقم هذه العقبات، لأنها تقتضي من الأشخاص من غير مواطني إسرائيل أو أولئك الذين ليس لديهم ممتلكات في إسرائيل، إيداع ضمان مالي كشرط لرفع دعوى (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٨). وفي هذه الظروف، وإلى أن يتم إيجاد بدائل مستدامة في الاقتصاد الفلسطيني، يبقى من الحاسم السعي إلى إيجاد حلول ملائمة لاحترام حقوق العمال والتقليل من التبعية لصاحب العمل وضمان الرصد والإنفاذ المناسبين من جانب السلطة المختصة. وينبغي أن يشمل ذلك بذل جهود حقيقية تشمل جميع أصحاب المصلحة، لاستثارة الوعي بحقوق وظروف الفلسطينيين العاملين في المستوطنات الإسرائيلية.

القدس الشرقية: حقوق تحت الضغط

٨٥. في عام ١٩٦٧، ضمت إسرائيل من جانب واحد القدس الشرقية، وهو فعل اعتُبر غير شرعي بموجب القانون الدولي. وبتوصيف "مدينة القدس الكاملة والموحّدة" عاصمة لإسرائيل، أعاد قانون الدولة القومية المعتمد في ١٩ تموز/ يوليه ٢٠١٨ تأكيد ضم القدس الشرقية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم ٢٥٢ (١٩٦٨) ورقم ٤٧٦ (١٩٨٠) ورقم ٤٧٨ (١٩٨٠). وينص القانون الجديد كذلك على أن "الدولة تعتبر إنشاء المستوطنات اليهودية قيمة وطنية وأنها ستعمل على تشجيع وتعزيز إنشاء هذه المستوطنات

وتقويتها" [١٥]. وعلى الرغم من عدم وجود نطاق جغرافي مبيّن في القانون، فإن هناك مخاوف من أن يشكل ذلك أيضاً مبرراً للتوسع الاستيطاني غير الشرعي في بقية الضفة الغربية (الأمم المتحدة، ٢٠١٩أ).

٨٦. وفي عام ٢٠١٨، قُدمت خطط أو حظيت بالموافقة، لبناء ٢ ١٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنات القدس الشرقية، وأُعلن عن طرح العطاءات لأول مرة خلال سنتين. وفي الوقت نفسه، لم تخصص للفلسطينيين سوى نسبة ١٣ في المائة من القدس الشرقية للبناء، مما أدى إلى حدوث أزمة سكنية حادة. ويفتقر ما لا يقل عن ثلث مجموع المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية إلى تراخيص البناء (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٨أ). وفي عام ٢٠١٨، هدمت إسرائيل أو استولت على ٢١٦ بناية في القدس الشرقية بدعوى عدم وجود تراخيص (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، دون تاريخ، الهدم).

٨٧. ولا تزال بعض المناطق في القدس الشرقية، التي عزلها الجدار الفاصل عن المدينة والتي غالباً ما تكون مكتظة بالسكان، تعاني من إهمال شديد. وهذا يؤثر في حوالي ٠٠٠ ١٦٠ فلسطيني، والكثير منهم يحملون وضع المقيم الدائم. ويعيشون أساساً في مخيم شعفاط للاجئين وكفر عقب، الذي يربط بين مدينتي القدس ورام الله. وتسيطر إسرائيل سيطرة مدنية وعسكرية كاملة على هذه المناطق وتجبي الضرائب البلدية، بينما يُحظر على السلطة الفلسطينية ممارسة أنشطتها هناك. ولا يزال الوصول إلى أماكن العمل والمدارس والجامعات في القدس بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين يحملون بطاقة هوية القدس يواجه عقبات كأداء، بما في ذلك من خلال نقاط تفتيش شعفاط وقلنديا التي غالباً ما تكون مزدحمة (وأحياناً مغلقة). وخلال زيارة البعثة، هدمت القوات الإسرائيلية أجزاء من مدرسة ابتدائية في شعفاط، كان يُفترض أن تستوعب ٤٥٠ طالباً. وعندما زارت البعثة كفر عقب، لاحظت انتشار البناء غير المنظم على نطاق واسع والنقص الواضح في الخدمات البلدية (بما فيها إزالة النفايات وصيانة الطرق)، التي يُنتظر من السلطات الإسرائيلية أن توفرها.

٨٨. وقد تباطأت حتى الآن استثمارات السلطات الإسرائيلية في البنية التحتية والخدمات والمؤسسات في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية. غير أنه في أيار/ مايو ٢٠١٨، وافقت حكومة إسرائيل على خمس خطط للاستثمار الحكومي في القدس الشرقية، بلغ مقدار أكبرها ٥٥٠ مليون دولار أمريكي والهدف منها سد الفجوات في البنية التحتية وتقديم الخدمات وفرص الاستخدام في الأحياء الفلسطينية (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٨ب). وفي حين يعتبر سدّ هذه الفجوات في القدس الشرقية ضرورة ملحّة، فإن هناك مخاوف في صفوف الفلسطينيين من أن يؤدي الاستثمار المخطط له إلى تقويض روابطهم السياسية والثقافية والاقتصادية مع الضفة الغربية ويرسخ سيطرة إسرائيل على القدس الشرقية (الأمم المتحدة، ٢٠١٨أ؛ هاسون، ٢٠١٨).

٨٩. وتعتبر المجتمعات البدوية الفلسطينية التي تعيش حياة تقليدية تقوم على الرعي والزراعة، من بين المجموعات الأكثر استضعافاً والمتأثرة بالسياسات والإجراءات الإسرائيلية في المنطقة جيم (الأمم المتحدة، ٢٠١٩أ). وهناك مخاوف من خطر تهجير البدو الذين يعيشون في التلال المحيطة بالقدس، وهي منطقة تعتبر استراتيجية للغاية بالنسبة إلى توسّع المستوطنات الإسرائيلية في المستقبل. ومن شأن خطط بناء مستوطنات جديدة في الممر E1 [١٦] أن تنشئ منطقة سكنية متصلة بين مستوطنة معاليه أدوميم والقدس الشرقية، مما يقوض تواصل أجزاء الدولة الفلسطينية المستقبلية (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٨أ). كما توجد شواغل من أن تشكل الإجراءات المتخذة لتهجير المجتمعات البدوية في المنطقة سابقة وتهديداً مهمين بالنسبة إلى غيرها من مجتمعات البدو الرعاة في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٨أ؛ الأمم المتحدة، ٢٠١٩أ).

ألا يزال لحقوق العمال أهمية في غزة؟

٩٠. في آذار/ مارس ٢٠١٩، احتفل الفلسطينيون في غزة بالذكرى الأولى لمظاهرات "مسيرة العودة الكبرى" بالقرب من الحدود مع إسرائيل. وقد شارك آلاف الفلسطينيين في المظاهرات الأسبوعية التي بدأت في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٨. وطالب المتظاهرون برفع الحصار وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأرض المفقودة في عام ١٩٤٨ (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٩؛ الأمم المتحدة،

[١٥] انظر:
Knesset: Basic Law: Israel – the Nation State of the Jewish People, translation available at: https://knesset.gov.il/laws/special/eng/BasicLawNationState.pdf.

[١٦] "الممر E1" هو جزء من الأراضي الواقعة بين القدس ومستوطنة معاليه أدوميم. ويحتمل أن يؤدي استكماله إلى عزل القدس الشرقية تماماً عن بقية الضفة الغربية.

٢٠١٩ب). وكما ورد في التقارير السابقة، فإن الحصار قيّد بشكل كبير حقوق الإنسان لأهل غزة، لا سيما الحق في العمل وفي التمتع بمستوى معيشي ملائم. وليس من المستغرب أن "يبدو استمرار إسرائيل في فرض الحصار على غزة في صميم أسباب مشاركة الفلسطينيين في المظاهرات (الأمم المتحدة، ٢٠١٩ب).

٩١. وقد ردت السلطات الإسرائيلية بقوة على المظاهرات الأسبوعية مسببة العديد من الإصابات (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٩ب؛ الأمم المتحدة، ٢٠١٩ب). وفي الأشهر الاثني عشر الأولى منذ بداية مظاهرات "مسيرة العودة الكبرى"، قُتل ٢٧٥ فلسطينياً وجُرح أكثر من ٣٠ ٠٠٠، ومنهم كثيرون ممن أُصيبوا بالذخيرة الحية. وقُتل إسرائيليان وجُرح ٥٦ آخرين في أعمال العنف المرتبطة بغزة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٩؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٩ج). وقد أثارت درجة القوة التي استخدمتها إسرائيل قلقاً شديداً في المجتمع الدولي. وفي أيار/ مايو ٢٠١٨، أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لجنة تحقيق مكلفة بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان[١٧]. وقدمت اللجنة تقريرها في شباط/ فبراير ٢٠١٩.

٩٢. ولا ينبغي التقليل من شأن ما خلفتّه المظاهرات وأعمال العنف التي اكتنفتها، من أثر على العمال، بمن فيهم أولئك الذين يؤدون مهامهم بالقرب من مكان حدوثها، من قبيل العاملين في مجال الصحة والصحفيين (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٨؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٩د؛ الأمم المتحدة، ٢٠١٩ب). وفي سياق الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية أصلاً في غزة، زادت المظاهرات ورد الإسرائيليين عليها، العبء الملقى على عاتق النساء اللواتي أصبحن المعيلات أو مقدمات الرعاية الرئيسيات. وفي سوق عمل مغلقة فعلاً أمام النساء، باتت الفرص لسد فجوات الدخل التي خلفها المعيلون الرئيسيون وغيرهم من أفراد الأسرة الذين قتلوا أو أصيبوا خلال المظاهرات، فرصاً محدودة للغاية (الأمم المتحدة، ٢٠١٩ب؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٨د؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٨).

٩٣. وتظل أسواق العمل في الضفة الغربية وإسرائيل مغلقة أمام العمال من غزة. ولا تُمنح تصاريح الخروج من معبر إيريز إلى غزة إلا لفئات مختارة، بما في ذلك حالات الإجلاء الطبي الخطيرة ولصالح بعض رجال الأعمال الفلسطينيين. غير أن عدداً قليلاً من الطلبات فقط يحظى بالموافقة والعملية صعبة ومّطولة. وعلى سبيل المثال، على الرغم من أن إجمالي عدد التراخيص التجارية الممنوحة ارتفع إلى ٧ ٧٧٤ ترخيصاً في عام ٢٠١٨، فإن ٤٠ في المائة فقط من التجار حصلوا على ترخيص، مقابل ٦٤ في المائة في العام السابق عندما بلغ العدد الإجمالي للتراخيص الممنوحة ٣ ٦٩٠. وبالمثل، فإنه في حين زاد عدد "بطاقات رجال الأعمال" الممنوحة ليصل إلى ٧٢٣ في عام ٢٠١٨، بعد أن بلغ ٤٥٠ في عام ٢٠١٧، فقد ظلت النسبة المئوية للذين حصلوا فعلاً على "بطاقة رجل الأعمال" دون تغيير (حوالي ٥٢ في المائة) (منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٩).

٩٤. وطوال عام ٢٠١٨، ظلت فرص الوصول إلى مناطق الصيد والأراضي الزراعية القريبة من محيط السياج داخل غزة مقيّدة بسبب تطبيق إسرائيل القيود على الوصول إلى المناطق المقيد الوصول إليها براً وبحراً. وقد أثرّت هذه القيود تأثيراً سلبياً على فرص العمالة وكسب الدخل. وذُكر أن وصول المزارعين إلى المناطق الواقعة بين ٣٠٠ و٥٠٠ ١ متر من السياج خلال العامين الماضيين قد تحسّن على الرغم من أن المالكين يظلون عازفين عن الاستثمار في المنطقة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٨ه).

٩٥. وفي الفصل الأول من عام ٢٠١٩، أعلنت إسرائيل توسيع نطاق حدود صيد الأسماك إلى مسافة تصل إلى ١٢ ميلاً بحرياً في المنطقة الوسطى و١٥ ميلاً بحرياً في الجزء الجنوبي من غزة بالقرب من الحدود المصرية. والمسافة الأخيرة هي أوسع نطاق صيد مسموح به منذ توقيع اتفاقات أوسلو، لكنها لا تزال غير كافية للوفاء بالأحكام المنصوص عليها في الاتفاقات. وبدعوى الشواغل الأمنية، تواصل إسرائيل تقييد الوصول على امتداد المنطقة الشمالية حتى ٦ أميال بحرية فقط (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٩ه؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٩ب).

٩٦. وفي حين أن توسيع نطاق حدود صيد الأسماك، في حال الإبقاء عليه، يمثل تحسناً فإنه لا تزال هناك شواغل خطيرة في مجال الحماية بالنسبة إلى الصيادين في غزة. ويستمر إنفاذ القيود المفروضة على الدخول إلى المناطق المقيد الوصول إليها براً وبحراً على نحو يؤثر في حقوق المزارعين والصيادين، بما في ذلك حقهم في مزاولة مهنهم من دون أن تتعرض حياتهم وأمنهم للتهديد. ووفقاً للبيانات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ارتفع عدد حوادث إطلاق النار باستخدام الذخيرة الحية وإلحاق إصابات بالصيادين ارتفاعاً كبيراً في

[١٧] قرار مجلس حقوق الإنسان رقم S-28/1، الصادر في ١٨ أيار/ مايو ٢٠١٨.

عام ٢٠١٨. كما صودرت المراكب ومعدات الصيد، وهي غالباً ما تُعاد إلى أصحابها، إن أُعيدت ومتى أعيدت، وقد أُلحقت بها أضرار جسيمة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٩ه؛ بتسيلم، ٢٠١٩ب).

٩٧. ومنذ آذار/ مارس ٢٠١٩، أدت الحالة المتدهورة في هذه المنطقة المحصورة إلى اندلاع مظاهرات في الشوارع، لا سيما على يد الشباب، تحت شعار "نريد أن نعيش". وردت السلطات الفعلية في غزة على الأحداث باستخدام القوة واعتقال وإصابة العشرات من المتظاهرين (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٩).

العمالة في إسرائيل: فرص مستحدثة وحقوق مهملة

٩٨. بلغ عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات في عام ٢٠١٨ قرابة ١٢٧ ٠٠٠ عامل، بمن فيهم حوالي ٣٨ ٠٠٠ عامل بدون ترخيص عمل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٩ج). ويظل نظام الحصص والتصاريح الأداة الرئيسية لإدارة وصول الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلية. وفي عام ٢٠١٨، بلغ عدد التراخيص المخصصة للفلسطينيين للعمل في إسرائيل ٩٩ ٥٠٠ ترخيص (منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٩).

٩٩. وفي حين حصلت زيادة مطردة في عدد الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل، فإن الظروف السائدة في المعابر لا تزال غير وافية. وعلى مر السنين، وُضعت خطط لتحسين ظروف العبور وتسريع المرور. وقد أبلغ مسؤولون من مكتب منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي البعثة عن إقامة بوابات إلكترونية لتسريع المرور في معبرين بحلول منتصف نيسان/ أبريل ٢٠١٩، إلى جانب تطبيق الفحص الآلي وإحداث زيادة كبيرة في عدد الممرات.

١٠٠. ولا يزال عدد كبير من العمال الفلسطينيين يعانون جراء مصادرة تصاريحهم أو منعهم من الدخول عند المعابر لأسباب أمنية، وغالباً دون تفسير. وقد شمل ذلك، اعتباراً من عام ٢٠١٦، ممارسة "الردع الإداري" التي وُصفت بأنها شكل من أشكال العقاب الجماعي، (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٧). ومنذ ١٣ عاماً، تساعد المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية متشسوم واتش (MachsomWatch) الفلسطينيين المصنفين ضمن القائمة السوداء على الطعن في وضعهم الأمني في المحكمة، محققة معدل نجاح كبير قدره ٧٠ في المائة (و١٠٠ في المائة تقريباً بالنسبة إلى الطعون المقدمة ضد الردع الإداري). وفي عام ٢٠١٨، قدمت متشسوم واتش ٣ ٢٦٦ طلباً لإزالة أسماء الأشخاص من القوائم السوداء إلى مكاتب الاتصال والتنسيق المحلية الإسرائيلية، وحققت معدل نجاح قدره ٤١,٤ في المائة في شمال الضفة الغربية، ولكن ٢٧,٨ في المائة فقط في جنوب ووسط الضفة الغربية. وهذا ما قد يوحي بأن أسلوب تطبيق الإجراءات يختلف من منطقة إلى أخرى (متشسوم واتش، ٢٠١٩).

الفجوات الدائمة في الحماية

١٠١. يغطي قانون العمل الإسرائيلي والاتفاقات الجماعية الإسرائيلية العمال الفلسطينيين في إسرائيل. وقد حدثت تطورات مهمة فيما يتعلق بطرائق دفع الإعانات المرتبطة بالعمل للفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية. ولم تعُد دائرة الأجور التابعة لسلطة السكان والهجرة ومنافذ الحدود الإسرائيلية تجمع الاشتراكات الشهرية للإجازات المرضية والإجازات السنوية مدفوعة الأجر البالغة نسبة ٢,٥ في المائة و٤ في المائة على التوالي، والناشئة عن عمالة العمال الفلسطينيين. وبدلاً من ذلك، يتعين على أصحاب العمل الإسرائيليين حالياً دفع إعانات الإجازة المرضية ومدفوعات الإجازة السنوية مباشرة لعمالهم الفلسطينيين، وفق الممارسة المتبعة فيما يخص العمال الإسرائيليين. ويجب على أصحاب العمل تقديم المعلومات المناسبة مفصّلة في قسيمة الأجر الشهري، التي تضم الآن ترجمة لجميع البيانات باللغة العربية (سلطة السكان والهجرة ومنافذ الحدود الإسرائيلية، ٢٠١٧؛ سلطة السكان والهجرة ومنافذ الحدود الإسرائيلية، ٢٠١٩). وأعرب المحاورون الفلسطينيون عن قلقهم من إمكانية أن يؤدي عدم وجود آليات مناسبة للرصد والإشراف من جانب السلطات المختصة إلى عدم حصول العمال الفلسطينيين على كامل ما يستحقونه من مدفوعات عن الإجازة المرضية أو الإجازة السنوية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٩ب). وهناك حاجة إلى بذل الجهود لإطلاع جميع العمال حسب الأصول على الترتيبات الجديدة، بما في ذلك الطريقة التي يمكنهم بها المطالبة بالمدفوعات ذات الصلة (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٨). ومع ذلك، ثمة وجهات نظر مختلفة بشأن ما يجب فعله بالأموال غير المستخدمة التي ذكر أنها تبلغ ٣٨٠ مليون شيكل إسرائيلي جديد (١٠٥ مليون دولار أمريكي)، والتي راكمتها سلطة السكان والهجرة ومنافذ الحدود الإسرائيلية كنتيجة لجمع اشتراكات الإجازات المرضية (كاشتي، ٢٠١٨؛ جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٨).

١٠٢. وعلى الرغم من التدابير المتخذة لمراجعة قسائم الأجور وإصلاح مدفوعات الإجازة المرضية والإجازة السنوية، تبقى فجوات الحماية واسعة في الممارسة (الجدول ٣-١). ويفتقر العديد من العمال إلى عقد استخدام يحتاجونه للحصول على الحقوق والإعانات. ولا يحصل سوى عدد قليل منهم على الإجازة السنوية أو الإجازة المرضية مدفوعة الأجر أو إعانات التأمين الصحي، ويتلقى أقل من نصف العمال الذين يحملون ترخيصاً أجورهم مرفقة بوثائق صحيحة. وحسب التقديرات، فإن ٢٦ في المائة فقط من العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات يتلقون فعلاً قسيمة أجر. وبالنسبة إلى الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل دون ترخيص، يعتبر الحصول على عقد استخدام أو قسيمة أجر أو إجازة سنوية أو إجازة مرضية احتمالاً بعيد المنال.

الجدول ٣-١: سمات العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات، ٢٠١٨

	يحملون تراخيص (النسبة المئوية) (n=67,100)	لا يحملون تراخيص (النسبة المئوية) (n=33,430)
العاملون في قطاع البناء	70.7	56.4
العاملون في قطاع الزراعة	4.0	16.8
العاملون في قطاع التصنيع والتعدين والمحاجر	14.4	13.8
العاملون في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق	7.5	10.5
حاصلون على عقد عمل كتابي	3.5	0.5
حاصلون على عقد عمل شفهي	42.2	8.4
يتلقون الأجور على قسائم الرواتب	48.3	1.7
ضريبة الدخل مخصومة	50.2	1.3
يسهمون في صندوق المعاشات التقاعدية	58.6	2.4
يتمتعون بإجازة سنوية مدفوعة الأجر	53.1	1.9
يتمتعون بإجازة مرضية مدفوعة الأجر	14.2	1.3
لديهم تأمين صحي مجاني خاص	35.0	0.7
لديهم تأمين صحي مجاني عام	11.9	0.3
لديهم تأمين ضد الإصابات	31.7	1.2

ملاحظات: n = العدد الإجمالي. يستثني هذا الجدول العمال من القدس الشرقية، الذين يحملون بطاقة هوية إسرائيلية. وهو يقتصر على المستخدمين.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٨.

التطورات في سلامة العمل في مواقع البناء

١٠٣. تضاعفت حصة العمال الفلسطينيين في قطاع البناء على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث ارتفعت من ٣٢ ٥٠٠ في عام ٢٠١٣ إلى ٦٥ ٣٠٠ في عام ٢٠١٨. وتُخصص نسبة كبيرة من هذه التراخيص للعمل في مجال البناء السكني، وقد استُخدمت جميعها تقريباً (منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٩). وزاد الحد الأدنى للأجور في القطاع زيادة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، مما يجعل هذا القطاع جذاباً للغاية. غير أن عدد الوفيات والإصابات في مواقع البناء يبقى مرتفعاً. وتورد المعلومات من وزارة العمل الفلسطينية قائمة بأسماء ٢٥ عاملاً فلسطينياً لقوا حتفهم في مواقع العمل الإسرائيلية في عام ٢٠١٨، أكثر من نصفهم في مواقع البناء بسبب السقوط من الأماكن العالية. وذكر أنّ ما لا يقل عن ٢٩٠ عاملاً فلسطينياً تعرضوا لإصابات مهنية في عام ٢٠١٨. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٩، قُتل عشرة عمال في حوادث متصلة بالبناء، وكان العديد منهم من العمال الفلسطينيين (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٩أ؛ السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٩ج؛ هآريتز، ٢٠١٩أ). بالإضافة إلى ذلك، يواجه العمال الفلسطينيون المصابون صعوبات في المطالبة بالإعانات من نظام التأمين الصحي الوطني (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٨).

١٠٤. وإقراراً بالحاجة الملحة إلى اتخاذ اجراءات، اتفقت منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل في إسرائيل على تدابير جديدة تهدف إلى تحسين السلامة في قطاع البناء. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨، وقعت نقابة عمال البناء والأخشاب المنتمية إلى الهستدروت وجمعية البنائين الإسرائيليين اتفاقاً جماعياً جديداً يقضي بإنشاء لجنة مشتركة للسلامة. وستُخول اللجنة سلطة فرض العقوبات، بما في ذلك فرض غرامات على العمال الذين ينتهكون إجراءات السلامة المتعلقة بالتزاماتهم باستخدام معدات الحماية الشخصية، ما دام صاحب العمل قد قدم المعدات المناسبة وما يلزم من التدريب والتعليمات بشأن كيفية استخدامها (الهستدروت، ٢٠١٨). وتشير التقديرات إلى أن ٤٢ في المائة من الفلسطينيين العاملين في إسرائيل لا يتلقون تدريباً على تدابير السلامة في العمل (ماكرو، ٢٠١٨). وقد أنشأ الهستدروت قسماً خاصاً بسلامة العمال ويواصل تقديم دوراته السنوية للتدريب المهني إلى العمال الفلسطينيين. وتقدم جمعية البنائين الإسرائيليين أيضاً تدريباً مهنياً إلى حوالي ٥٠٠ عامل فلسطيني سنوياً، بما في ذلك بشأن تعليمات السلامة والمعلومات المتعلقة بحقوق العمال.

١٠٥. وأقر محاورون من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إسرائيل بالطابع الملح لمعالجة هذه المسألة وأبلغوا البعثة بعدد من الخطوات لتحسين السلامة في مواقع البناء، بما في ذلك توظيف ٦٠ مفتش عمل بالإضافة إلى ٢٨ وظيفة قائمة بالفعل. وشملت التدابير الأخرى وضع تشريعات تهدف إلى تحسين السقالات في مواقع البناء وإنشاء خط مباشر للإبلاغ عن انتهاكات السلامة وتنظيم حملة لاستثارة الوعي بالتعاون مع الهستدروت. وعُززت العقوبات المفروضة على المقاولين الذين يتقاعسون عن تهيئة بيئة عمل آمنة (وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية، ٢٠١٩).

١٠٦. وكآلية بديلة لتسوية النزاعات بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين الذين يسعون إلى المطالبة بحقوقهم، نظرت لجنة المظالم - المنشأة بموجب الاتفاق الجماعي العام بين جمعية البنائين الإسرائيليين واتحاد الهستدروت لعمال البناء والأخشاب - في قرابة ١ ٠٠٠ حالة في عام ٢٠١٨ (الهستدروت، دون تاريخ). ومع ذلك، لا يزال العديد من الحالات يفتقر إلى كامل الوثائق المطلوبة، ويظل استمرار انعدام الوعي في صفوف العمال الفلسطينيين بحقوقهم العمالية مدعاة للقلق. وقد أُبلغت البعثة مجدداً عن إحدى الممارسات المتكررة التي يعتمدها بعض أصحاب العمل والمتمثلة في عدم الإبلاغ عن جميع ساعات العمل أو الأجور المدفوعة للعمال الفلسطينيين. وهذا يؤثر في التعويض الفعلي الذي يمكن المطالبة به عن الإجازة المرضية أو مدفوعات الفصل من الخدمة أو إصابات العمل.

تأجيل إصلاحات نظام التراخيص مرة جديدة

١٠٧. حددت التقارير السنوية السابقة عدداً من المشاكل المرتبطة بالنظام الحالي لتخصيص التراخيص للفلسطينيين الساعين إلى عمل في إسرائيل. وتشمل هذه المشاكل الافتقار إلى حراك العمالة بسبب ربط الترخيص بصاحب عمل واحد محدد، وما ينجم عن ذلك من تبعية واستضعاف للعمال، وممارسات الوسطاء التعسفية وعدم دفع الأجور والإعانات المتصلة بها أو تدنيها وعدم توافق المهارات. أما التقدم في تنفيذ التدابير المعلنة سابقاً [١٨] للقضاء على ممارسات الوسطاء أو الحد منها وإصلاح نظام التراخيص، فما فتئ بطيئاً. ولا تزال المقترحات الداعية إلى وضع نظام لدفع الأجور إلكترونياً وإقامة اتصال مباشر بين أصحاب العمل والباحثين عن عمل، في طور الاختبار.

[١٨] قرارا الحكومة رقم ١٢٣٦ ورقم ٢١٧٤ لعام ٢٠١٦.

٤ - الإدارة السديدة وبناء المؤسسات: مواصلة الجهود المبذولة في خضّم مخاطر الانهيار

١٠٨. واصلت السلطة الفلسطينية في عام ٢٠١٨ وأوائل عام ٢٠١٩ بذل جهودها الرامية إلى بناء مؤسسات الإدارة السديدة على أساس اتفاقات أوسلو وإنشاء أطر تنظيمية تتمشى مع حسن الممارسات الدولية ومعاهدات حقوق الإنسان. غير أن قدرة السلطة الفلسطينية على ممارسة السلطة القانونية وضمان هياكل إدارة فعالة، بما يشمل الإدارة السديدة للعمل، وإنفاذ اللوائح لحماية حقوق المواطنين، ما فتئت تواجه صعوبات متزايدة بسبب استمرار الاحتلال والانقسام السياسي الداخلي والتخفيضات الكبيرة في الإعانة الأجنبية.

١٠٩. وفي أواخر عام ٢٠١٨، اتخذت المحكمة الدستورية الفلسطينية قراراً بحلّ المجلس التشريعي الفلسطيني وطلبت من الرئيس عباس أن يدعو إلى إجراء انتخابات تشريعية في غضون ستة أشهر.

١١٠. وأعرب العديد من محاوري البعثة عن قلقهم من اضمحلال ثقة الجمهور في الإدارة وتقلص الحيز المدني (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٨ب). وفي ظل غياب مجلس تشريعي فلسطيني فعّال لمدة تزيد على ١١ عاماً، دأبت السلطة التنفيذية على القيام بالتشريع وإنفاذ التشريعات في الوقت نفسه. وغالباً ما يُنظر إلى الشفافية والحوار العام على أنهما غائبين عن عمليات سن القوانين وصنع السياسات (جمعية الحق، ٢٠١٨ب؛ الأمم المتحدة، ٢٠١٨أ). وعلى نحو أوضح، اتخذ نقص ثقة الفلسطينيين إزاء السلطة الفلسطينية شكل حملات متتالية وتعبئة كبيرة في الشوارع في الضفة الغربية ضد قانون الضمان الاجتماعي، قبيل بدء نفاذه المزمع في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨.

بناء المؤسسات من أجل إدارة سديدة لسوق العمل: جهود حثيثة لكن النتائج ضئيلة

١١١. يعتمد بناء المؤسسات من أجل إدارة سديدة لسوق العمل على أساس سياسي ورد في ثلاث وثائق تخطيط مترابطة: *أجندة السياسات الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢: المواطن أولاً* (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٦)؛ *استراتيجية قطاع العمل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢: الاتجاه نحو العمل اللائق والقضاء على البطالة* (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٧أ)؛ *برنامج العمل اللائق لفلسطين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢* (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٨ب). بيد أنه بالرغم من أن الأسلوب الذي صممت بموجبه سياسة العمل الجارية، يوفر أساساً متيناً لإدارة فعالة لسوق العمل، فإن الاحتلال الإسرائيلي والتشوهات الناجمة عنه تحول دون جني ثمار هذه السياسات بشكل كامل (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ٢٠١٩ب).

١١٢. وفي سياق هذه الخلفية، تواصل السلطة الفلسطينية إعطاء الأولوية للعمالة وسبل العيش وإدارة سوق العمل وحقوق العمال والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، تمشياً مع *برنامج العمل اللائق في فلسطين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢* . وفي نيسان/ أبريل ٢٠١٨، شُكّل فريق وطني معني بالعمل اللائق لمتابعة هذه الأولويات.

١١٣. ورغم الالتزام المستمر لجميع الأطراف بإصلاح قانون العمل الفلسطيني الحالي رقم ٩ لعام ٢٠٠٠، كان التقدم بطيئاً. وجرى بحث التعديلات بغية جعل القانون يتواءم مع معايير العمل الدولية المعنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية واشتراطات المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. واستعرضت ورشة عمل ثلاثية في أواخر عام ٢٠١٨ التشريعات الحالية من منظور المساواة بين الجنسين. وحددت هذه الورشة الإصلاحات اللازمة لمعالجة الشواغل المتعلقة بالعقبات القانونية القائمة أمام المساواة بين الجنسين، لضمان الإدماج السليم للمرأة في سوق العمل وتعزيز مشاركتها الفعالة في ممارسات العلاقات الصناعية (دانا، ٢٠١٨).

١١٤. وحدد تقييم أجرته منظمة العمل الدولية بشأن قدرات إدارة العمل وتفتيش العمل في عام ٢٠١٨، عدداً من أوجه القصور، بما يشمل ما يلي: إطار قانوني يفتقر إلى ما يكفي من الصلابة لتفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيتين؛ الافتقار إلى الموارد والمهارات التقنية الكافية؛ عدم وجود آلية مناسبة للإبلاغ عن الحوادث المهنية ومتابعتها (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٨أ). وفي عام ٢٠١٨، عينت وزارة العمل في السلطة الفلسطينية ١٥ مفتشاً إضافياً من مفتشي العمل، من بينهم ثماني مفتشات، فتضاعف عدد المفتشين التابعين لها ليصل إلى ٩٠ مفتشاً في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٩، أنشأ تشريع جديد بشأن السلامة والصحة المهنيتين اللجان ذات الصلة والمشرفين المعنيين على مستوى المنشآت. ويجري الآن إعداد خطة عمل لتنفيذ هذا التشريع تنفيذاً فعالاً [١٩].

[١٩] القانون بمرسوم رقم ٣ لعام ٢٠١٩ بشأن لجان ومشرفي السلامة والصحة المهنيتين في المنشآت.

واستهلت وزارة العمل أيضاً مرحلة تجريبية لنظام إلكتروني لتفتيش العمل، كانت قد استحدثته. وفي الوقت ذاته، أجرت قرابة ١٤ ٣٥٠ زيارة تفتيش في عام ٢٠١٨، فأسفر ذلك عن اتخاذ تدابير قانونية وعقوبات أخرى ضد المنشآت التي لا تمتثل للقانون (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٩ج).

١١٥. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨، أجرت وزارة العمل تقييماً لنظام إدارة الشكاوى الفردية كما وضعت خطة عمل لتعزيز فعاليته. ونظرت وزارة العمل في ٨٦٧ حالة من حالات النزاعات الفردية في عام ٢٠١٨، جرت تسوية ٣٧٣ حالة منها في حين أحيلت ٢٤٤ حالة إلى القضاء. كما سجلت الوزارة زيادة ملحوظة في التسريحات (٧٢ حالة شملت ٤٦٥ عاملاً بحلول نهاية عام ٢٠١٨) بعد عمليات متعددة لإعادة هيكلة المنشآت، لا سيما في قطاع الخدمات، الذي تأثر بتراجع مساعدات الجهات المانحة (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٩د).

١١٦. وفي أوائل عام ٢٠١٨، أُنشئت "وحدة تنظيم التشغيل الخارجي" الجديدة في وزارة العمل لتقديم الدعم والخدمات للعمال الفلسطينيين المستخدمين في سوق العمل الإسرائيلي. وأنشأت الوحدة ثلاثة مراكز (في الخليل ورام الله وطولكرم)، تزود العمال بالمعلومات بشأن تراخيص العمل وبشأن حقوقهم. وتقوم الوحدة كذلك بجمع البيانات وتصنيفها فيما يتعلق بالإصابات والانتهاكات المرتبطة بالعمل التي يتعرض لها العمال في إسرائيل (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٩أ).

تقدم محدود في الحوار الاجتماعي

١١٧. اجتمعت اللجنة الوطنية المعنية بالأجور لأول مرة منذ خمس سنوات في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨. وتوصل الشركاء الثلاثيون إلى توافق أولي بشأن عدد من النقاط، بما في ذلك ضرورة إرساء حد أدنى جديد للأجور يكيفّ حسب تكلفة العيش وحسب التدابير اللازمة لتحسين الامتثال في مكان العمل وتفتيش العمل. واتفق الشركاء على ضرورة إجراء استعراض شامل للحد الأدنى للأجور، بمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية، لإرساء الأساس لجولة جديدة من الحوار الاجتماعي في عام ٢٠١٩. وما يدفع إلى هذه المبادرات الرامية إلى مراجعة الحد الأدنى للأجور، هو ارتفاع تكلفة العيش والفوارق الكبيرة والمتزايدة في الأجور بين سوق العمل الإسرائيلي وسوق العمل الفلسطيني، التي تقوم مقام حافز للعمال الفلسطينيين من أجل البحث عن عمل في إسرائيل والمستوطنات.

١١٨. وفي ظل ظروف انتشار السمة غير المنظمة وهيمنة المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، لا يزال اللجوء إلى المفاوضة الجماعية منقوصاً. ويغطي معظم اتفاقات المفاوضة الجماعية المنشآت الكبيرة، لا سيما في قطاعات الصحة والمصارف والتعليم الخاص والاتصالات. وتُستخدم اتفاقات المفاوضة الجماعية إلى حد كبير كأدوات لإدارة النزاعات الجماعية، بمساعدة تسهيلات منتظمة تقدمها وزارة العمل. واضطلعت غالبية اتفاقات المفاوضة الجماعية بتسوية النزاعات المرتبطة بالأجور والنزاعات حول ظروف العمل. وقدمت نقابات العمال ٢٧ طلباً للمساعدة في معالجة نزاعات العمل الجماعية في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٨، أُبرمت سبعة اتفاقات جديدة من اتفاقات المفاوضة الجماعية. وشاركت وزارة العمل في العملية في غالبية اتفاقات المفاوضة الجماعية هذه (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٩د).

١١٩. وأسفرت سلسلة من المشاورات الثنائية والثلاثية في عام ٢٠١٨ وأوائل عام ٢٠١٩ بشأن مشروع قانون تنظيم النقابات، عن توافق أولي بشأن مكوناته الرئيسية. وتعتبر وزارة العمل أن هذا التشريع الجديد مهم من أجل إطار سليم للعلاقات الصناعية ومن أجل تعزيز فعالية سير عمل نقابات العمال (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٩د). وفي تموز/ يوليه ٢٠١٨، عُقد اجتماع ثلاثي في عمان لتسليط الضوء على عدد من الشواغل. وعارض أصحاب العمل إدراج منظماتهم في أي حكم من أحكام القانون لأنها قد تتداخل مع القوانين القائمة بشأن العضوية في غرف التجارة وحق أصحاب العمل في تشكيل لجان قطاعية ضمن هذه الغرف، كما يحتمل أن تقوض هذه القوانين. وجرى من ثم تعليق مشروع القانون.

١٢٠. وفي عام ٢٠١٨، أُنشئت ١٣ نقابة عمال جديدة في المنشآت ونقابة واحدة في شركات عامة، وبذلك وصل العدد الإجمالي لمنظمات العمال على المستوى الوطني والقطاعي وعلى مستوى المنشآت، العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى ٣٦٠ منظمة (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٩د). وفي نهاية عام ٢٠١٨، سجلت وزارة العمل ٨٤ منظمة من منظمات أصحاب العمل (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٩د). وعقد اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، الذي يمثل مصالح القطاع الخاص من خلال ١٣ غرفة إقليمية في الضفة الغربية وغرفة واحدة في غزة، انتخاباته الإقليمية في أوائل عام ٢٠١٩، التي أسفرت عن إنشاء مجلس جديد. وجميع أعضاء المجلس هم من الرجال.

الحماية الاجتماعية في القطاع الخاص: فرصة معرضة للمخاطر

١٢١. تقتصر الاستفادة من إعانات الضمان الاجتماعي على العاملين في القطاع العام، الذين يمثلون أقل من ربع المستخدمين الفلسطينيين جميعاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨ب). وفي أعقاب إصدار قانون الضمان الاجتماعي الجديد في عام ٢٠١٦، الذي يوسع نطاق إعانات الشيخوخة والإعاقة والوفاة إضافة إلى إعانات إصابات العمل وإعانات الأمومة ليشمل عمال القطاع الخاص وأفراد أسرهم، افتُتحت مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية في نيسان/ أبريل ٢٠١٨. ويشرف على المؤسسة مجلس إدارة ثلاثي وأكثر برئاسة وزير العمل.

١٢٢. وكان من المتوقع أن يدخل قانون الضمان الاجتماعي الجديد حيز النفاذ في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨. ولكن، قبل ذلك بأسابيع قليلة، اندلعت في الضفة الغربية احتجاجات واسعة النطاق ضد القانون وضد المخطط في حد ذاته. وانتقد المحتجون المشروع المزمع لأنه يتطلب مدفوعات مرتفعة دون أن يوفر ضمانات كافية لتقديم الإعانات فضلاً عن أنه لا يغطي على نحو مناسب العمال المستضعفين خارج سوق العمل المنظم. ويبدو أن هناك افتقاراً إلى ملكية المشروع يفاقمه عدم كفاية التواصل مع العمال وأصحاب العمل بشأن منافع مخطط الضمان الاجتماعي. وعليه، جرى تعليق القانون وتنفيذه بموجب مرسوم رئاسي في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩.

١٢٣. وقدم مختلف أصحاب المصلحة مقترحات لمراجعة القانون. ويمثل بعض هذه المقترحات مصدراً للقلق، لأنها تشكك إما في الاستدامة المالية للمخطط على أمد طويل أو في مواءمته مع معايير العمل الدولية والممارسات الجيدة. وهناك حاجة إلى إجراء حوار مكثف بين أصحاب المصلحة الثلاثيين من أجل التوصل إلى توافق دائم.

النهوض بالعمالة وتنمية المهارات وروح تنظيم المشاريع

١٢٤. استمرت في عام ٢٠١٨ الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لتعزيز خلق الوظائف وتنمية المهارات وتحقيق مواءمة أفضل بين عرض اليد العاملة والطلب عليها. وتشمل الخدمات المقدمة إلى الباحثين عن العمل المشورة بشأن العمالة والتدريب المهني والإرشاد بشأن تنظيم المشاريع والبحث عن عمل وتوفير الدعم في تقديم طلبات العمل.

١٢٥. وفي عام ٢٠١٨، سجلت مكاتب التوظيف التابعة لوزارة العمل قرابة ٢٩٠ ٢٣ فرداً من الباحثين عن عمل، منهم ١٩٨ ٢ امرأة. وفي الفترة ذاتها، تم تسجيل ٥٩٨ ١٠ وظيفة شاغرة، جرى ملء نسبة ٦ في المائة منها عن طريق مكاتب التوظيف. كما استفاد قرابة ٠٠٠ ٧ باحث عن العمل، نصفهم من النساء، من المشورة المهنية الفردية والجماعية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٩ه).

١٢٦. وأدى الاستعراض التنظيمي الذي أجرته وزارة العمل في عام ٢٠١٨ إلى إنشاء وحدة تدريب مهني لتحسين التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين ولتعزيز فعالية الخدمات المخصصة للعمل للحساب الخاص. وأسفر التعاون بين وزارة العمل والغرف التجارية عن إنشاء "مراكز التوظيف"، الواقعة في الغرف التجارية في رام الله وسلفيت ونابلس والتي تقدم خدمات التوظيف للجمهور. ومن أجل التوصل إلى رؤية مشتركة بشأن طرق مكافحة البطالة، يجري وضع خطة عمل وطنية بشأن التوظيف، بناءً على دراسة تشخيصية للعمالة أجرتها منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٨ (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٨ج).

١٢٧. واضطلع الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، الذي يعزز فرص العمل اللائق من خلال تمويل المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر لصالح الشباب العاطلين عن العمل، بوضع خطته الاستراتيجية في الصيغة النهائية واعتمادها للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. وأبرمت مذكرة تفاهم بين الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية وبنك فلسطين، حيث قدم البنك ما مجموعه ٥٠ مليون دولار أمريكي كضمانات قروض للمستفيدين من الصندوق (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٩ه). واستكمل هذا العمل بتوسيع نطاق العديد من برامج التدريب على تنمية تنظيم المشاريع في عام ٢٠١٨.

١٢٨. وجرى تحديد عوامل على أنها عوائق مهمة أمام تنظيم المشاريع، خاصة بالنسبة إلى النساء، ألا وهي فرص الحصول المحدودة على رأس المال وارتفاع أسعار الفائدة على القروض والعواقب الوخيمة المترتبة على التخلف عن تسديد القروض (بما يشمل عقوبة السجن) والبيئة غير المؤاتية والدعم الحكومي غير المرضي لأصحاب المشاريع والتكلفة العالية لمزاولة الأعمال (مثل الحصول على الترخيص السليم)، (البنك الدولي، ٢٠١٨ب). وتمثل الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، نموذجاً يبين طريقة تذليل العقبات،

بفضل دورها كمركز موحّد للخدمات لصالح الشركات التي تخطط للاستثمار في خمس مناطق صناعية أقيمت في الضفة الغربية وغزة (الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، ٢٠١٩) [٢٠].

١٢٩. وتمشياً مع قانون الجمعيات التعاونية، الذي دخل حيز النفاذ منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، واصلت وزارة العمل سعيها إلى إنشاء وكالة ثلاثية بشأن العمل التعاوني ستكلَّف بالمساعدة في تنفيذ القانون.

المرأة في سوق العمل: استمرار التحديات وقلة الفرص

١٣٠. لا تزال النساء الفلسطينيات، وكثيرات منهن يتمتعن بمهارات عالية، يواجهن عوائق متعددة مرئية وخفية أمام الحصول على فرص العمل وحماية حقوقهن. وتحسين مشاركة النساء في سوق العمل وإدماجهن في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هو من الأهداف الرئيسية للسياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية.[٢١] واستمرت اللجنة الوطنية لتشغيل النساء والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ومنظمات المجتمع المدني النسائية، مثل منتدى سيدات الأعمال، في الدعوة إلى تحسين تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات.

١٣١. والثغرات التشريعية هي أحد العوامل التي تعيق حصول المرأة على فرص العمل اللائق. وفي هذا الصدد، حدد استعراض لتشريعات العمل الحالية من منظور جنساني، عدم وجود أحكام شاملة فيما يتعلق بعدم التمييز والأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية والعنف القائم على نوع الجنس، على أنها أوجه قصور رئيسية. بالإضافة إلى ذلك، يظل العمال المنزليون مستبعدين من نطاق تطبيق القانون (دانا، ٢٠١٨).

١٣٢. ويمكن أن يوفر تنظيم المشاريع حافزاً مهماً لتمكين المرأة في سوق العمل. ورغم ذلك، تواجه المرأة حواجز كبيرة تعرقل بدء مشاريع أعمالها الخاصة وتوسيع نطاقها. ورغم أن المرأة والرجل يتمتعان نظرياً بحقوق متساوية في مجال الملكية، فإن المعايير المجتمعية تحول في كثير من الأحيان دون ممارسة المرأة هذه الحقوق على نحو فعلي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون، ٢٠١٨). ويحد هذا الوضع من قدرة المرأة على استخدام الممتلكات كضمان قروض لممارسة أنشطة الأعمال (البنك الدولي، ٢٠١٨ب).

١٣٣. وعلى نطاق أوسع، كثيراً ما تكون المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في صنع القرار في الدوائر العامة والخاصة، بما في ذلك في الحكومة المحلية ونقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل والسلك القضائي (الأمم المتحدة، ٢٠١٨ب). وفي عام ٢٠١٧، لم تبلغ نسبة النساء من أعضاء المجالس المحلية في الضفة الغربية سوى ٢١ في المائة. وعلى الرغم من أن النساء يشغلن نسبة ٤٢,٦ في المائة من وظائف القطاع العام، فإن هذه الوظائف تميل إلى أن تكون في الفئة الأدنى من هرمية المهن. وعلى سبيل المثال، تشغل النساء نسبة ١١,٣ في المائة فقط من المناصب على مستوى منصب المدير العام (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨ب). كما لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً للغاية في غرف التجارة: إذ أن هناك سيدة أعمال واحدة فقط تشغل منصب عضو في مجلس إدارة غرفة من غرف التجارة الإقليمية التابعة لاتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية (رام الله). ولا يضم مجلس إدارة اتحاد الغرف المذكور أي امرأة من بين أعضائه. ومن ناحية أخرى، يبلغ عدد الأعضاء من النساء في المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ١١ عضواً من أصل ٣٧ عضواً (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٨د).

الفئات الواقعة في أوضاع الاستضعاف

١٣٤. تشير أحدث البيانات المتاحة إلى وجود حوالي ٤٠٠ ١٨ طفل ضالع في عمل الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة [٢٢]. وفي الضفة الغربية، ينتمي معظمهم إلى الفئة العمرية ١٥-١٧ عاماً، حتى وإن كانوا فوق الحد الأدنى للسن القانوني للعمل، ويمكن أن يتعرضوا للمخاطر في مكان العمل، بما يشمل ساعات العمل المفرطة، مما يجعل هذا العمل غير مقبول. ويمثل عمل الأطفال من الفئة العمرية ١٠-١٤ عاماً وضعاً نادراً جداً.

[٢٠] مدينة غزة الصناعية؛ شركة مدينة أريحا الزراعية الصناعية؛ مدينة بيت لحم الصناعية؛ منطقة جنين الصناعية؛ منطقة طولكرم لتكنولوجيا المعلومات.

[٢١] على سبيل المثال، أجندة السياسات الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ واستراتيجية قطاع العمل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ والاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين.

[٢٢] تقديرات منظمة العمل الدولية بناءً على *مسح القوى العاملة*، ٢٠١٨، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وتشمل هذه التقديرات الأطفال في العمالة، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٤ عاماً والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ عاماً العاملين في مهن خطرة. وتم تحديد المهن الخطرة عند مستوى مهني يضم رقمين، وقد حل محل المستوى المفضل الذي كان يضم ثلاثة أرقام.

١٣٥. وهناك إجراءات تتخذ لمكافحة عمل الأطفال في إطار تفتيش العمل والتوعية. ووجهت وزارة العمل عشرات من الإخطارات والتحذيرات لأصحاب العمل الذين تبيّن أنهم يشغّلون الأطفال. وأحيلت ١٦ حالة من هذه الحالات إلى القضاء. وقامت شبكة حماية الطفولة، وهي تجمّع من المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، بتنسيق جهود التوعية وإحالة العمال الأطفال إلى خدمات الرعاية والحماية المختصة. ومن خلال التعاون بين دائرة الادعاء العام ووحدة حماية الأسرة في وزارة التنمية الاجتماعية، تمكّن عدد من الأطفال الذين كانوا من العاملين سابقاً، من استئناف دراستهم (مركز الديمقراطية وحقوق العمال، ٢٠١٩).

١٣٦. وفي عام ٢٠١٧، تجاوز عدد الفلسطينيين الذين يعانون من شكل من أشكال الإعاقة ٢٥٥ ٠٠٠ شخص (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨ج) [٢٣]. ورغم ذلك، من المحتمل أن ينقّح هذا الرقم صعوداً، بسبب الإصابات التي تعرض لها حوالي ٣٠ ٠٠٠ فلسطيني منذ بدء تظاهرات "مسيرة العودة الكبرى" في غزة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٩). وينتهي الحال بالعديد من الأشخاص المعوقين، ولا سيما النساء، إلى معاناة التهميش والاستبعاد من الحياة الاجتماعية. وتواجه هذه الفئة العديد من الحواجز التي تحول دون تحقيق الأمن الوظيفي، كما تعاني من التمييز في مكان العمل (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٨). ورغم أن قانون العمل الحالي يقتضي من أصحاب العمل توظيف ما لا يقل عن ٥ في المائة من القوى العاملة لديهم من صفوف العمال المعوقين، فليس هناك قواعد ملزمة لضمان أن تكون أماكن العمل مكيفة مع احتياجات الأشخاص المعوقين. وهذا ما يعرقل التطبيق الفعال لهذا الحكم (دانا، ٢٠١٨). وفي عام ٢٠١٧، بلغت نسبة الأشخاص المعوقين الحاصلين على وظيفة في الضفة الغربية وقطاع غزة ٨ في المائة فقط، في حين بلغت نسبة الذين لم يعملوا أبداً أو لم يبحثوا عن عمل من قبل قرابة ٨٧ في المائة (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ٢٠١٩ب). ويجري حالياً وضع مشروع قانون جديد بشأن حقوق الأشخاص المعوقين في صيغته النهائية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٨).

غزة: تفاقم الأزمة في خضم استمرار الحصار والانقسام الداخلي وتراجع مساعدات الجهات المانحة

١٣٧. يواصل القطاع العام وإدارة العمل في غزة العمل في ظروف متدهورة. وواصلت السلطة الفلسطينية تطبيق تدابير التقشف في غزة. وقد دخلت هذه التدابير حيز التنفيذ منذ نيسان/ أبريل ٢٠١٧، وهي تشمل خفض الأجور والتقاعد المبكر الجبري، مما يمسّ قرابة ٦٠ ٠٠٠ موظف من موظفي الخدمة المدنية. بالإضافة إلى ذلك، شكلت أزمة التمويل في الأونروا - بصفتها ثاني أكبر صاحب عمل في غزة بعدد موظفين بلغ قرابة ١٣ ٥٠٠ موظف - تهديداً خطيراً للوظائف ولتقديم الخدمات الأساسية على السواء. وتدير الأونروا ٢٧٥ مدرسة تضم ٢٧٢ ٠٠٠ طالب و٢٢ مرفقاً من المرافق الصحية الأولية التي تستقبل تقريباً ٤ ملايين زيارة سنوياً (الأونروا، دون تاريخ). وتمكنت الوكالة من مواصلة تقديم خدماتها العامة في عام ٢٠١٨ بفضل نداء طارئ لمرة واحدة كفل نجاح عملية الحصول على التمويل اللازم من الجهات المانحة. ومع ذلك، أُبلغت البعثة أنّ تدابير التقشف التي اعتمدتها الأونروا (بما يشمل التسريحات وتحويل العقود من العمل بدوام كامل إلى العمل بدوام جزئي وعدم تجديد العقود المنقضية)، خلفتّ عواقب سلبية على عمالة موظفيها وسبل عيشهم، كما أثرت على قدرة الأونروا على تقديم خدماتها وعلى جودة هذه الخدمات.

١٣٨. ولا يزال الحوار الاجتماعي والعلاقات الصناعية في غزة شبه منعدمين فعلياً. كما يصعب للغاية إنفاذ قوانين ولوائح العمل التي تعتمدها السلطة الفلسطينية، خاصة التشريع بشأن الحد الأدنى للأجور، نظراً إلى أنه لا يوجد سوى حوالي عشرة مفتشين فقط في المنطقة المحصورة. ولا تزال القيود التي تفرضها السلطات الفعلية على حقوق نقابات العمال، تؤثر بشدة على عمل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، الذي يُمنع من استخدام هياكله الأساسية أو زيارة أماكن العمل أو تعيين الأعضاء.

١٣٩. وتواصل وزارة العمل والشركاء الاجتماعيون ومنظمات المجتمع المدني بذل الجهود الرامية إلى دعم غزة من خلال أنشطتهم. وهناك خطط لتوسيع نطاق النظام الإلكتروني لتفتيش العمل، الذي تعكف وزارة العمل حالياً على اختباره في الضفة الغربية، لكي يشمل غزة. وتستمر مشاركة العمال وأصحاب العمل من غزة في الحوار الاجتماعي الجاري في الضفة الغربية، مثلاً فيما يتعلق بإصلاح قانون العمل، عن طريق مؤتمرات التداول عن بعد، متى كان التوصيل بشبكة الإنترنت والكهرباء متاحاً. ومن تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ إلى شباط/ فبراير ٢٠١٩، أطلق الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين حملة لاستثارة الوعي بشأن حقوق العمل لصالح النساء العاملات بما في ذلك في غزة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨، عقدت نقابة العاملات في الكوافير وصالونات التجميل،

[٢٣] الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في النظر والسمع والحركة والذاكرة والتركيز والتواصل.

التي أنشئت في عام ٢٠١٧، أول مؤتمر لها وانتخبت مجلس إدارتها. وبذلت النساء جهوداً تنظيمية مماثلة في قطاع روضة الأطفال والرعاية النهارية، بهدف التفاوض للحصول على ظروف عمل أفضل وزيادة في الأجور (مركز الديمقراطية وحقوق العمال وآخرون، ٢٠١٧).

١٤٠. وبعد خمس سنوات من الحرب الأخيرة، لا تزال هناك حاجة إلى آلية إعادة إعمار غزة لإعادة بناء المنازل وغيرها من البنى التحتية المدمرة. فضلاً عن كونها مصدراً للوظائف على ندرتها. وبحلول عام ٢٠١٨، أعيد بناء قرابة ١٣ ٥٠٠ منزل من أصل ١٧ ٨٠٠ منزل كان قد دمر بالكامل (الأمم المتحدة، ٢٠١٨أ).

١٤١. ولا تزال إجراءات العبور المعقدة عائقاً أمام مرور المنتجات والناس مما يجعل من الصعب للغاية إجراء أي تخطيط لأنشطة الأعمال والتجارة والاستثمار. ولا تزال القيود المفروضة على استيراد السلع قائمة [٢٤]. وأعرب العديد من محاوري البعثة عن أسفهم لعدم إحراز تقدم في المناقشات مع السلطات الإسرائيلية بشأن توسيع نطاق أصناف السلع المسموح نقلها من غزة إلى الضفة الغربية وإسرائيل، بما في ذلك الأغذية المصنعة. وبالإضافة إلى العدد المحدود للغاية من التراخيص الممنوحة لأصحاب المشاريع من غزة للخروج من المنطقة المحصورة، يصعب بالقدر ذاته حصول المستثمرين الأجانب على تراخيص للدخول إلى غزة. ويقوّض المستوى العالي من انعدام اليقين المرتبط بالبيئة السياسية والأمنية الاستثمارات المحتملة في غزة، بما يشمل استثمارات الجالية الفلسطينية.

١٤٢. وفي سياق هذه الخلفية، يظل توسيع نطاق الأعمال والارتقاء بخطوط الإنتاج القائمة احتمالاً بعيد المنال بالنسبة إلى أصحاب المشاريع في غزة. والمنطقة الصناعية لشركة فلسطين للإنشاء وإدارة المناطق الصناعية هي المنطقة الصناعية الوحيدة من نوعها التي واصلت عملها منذ الأعمال العدائية في عام ٢٠١٤، وقد سّهل ذلك إلى حد كبير اتفاق أبرم مع إسرائيل يضمن توفير إمدادات الكهرباء لمدة ١٦ ساعة في اليوم. وتستضيف المنطقة ٣٤ منشأة، معظمها في قطاعات المواد الغذائية والمشروبات والأثاث والملابس (شركة فلسطين للإنشاء وإدارة المناطق الصناعية، ٢٠١٩). بيد أنه في حين كان عدد العمال في المنطقة قد بلغ ٧ ٠٠٠ عامل في عام ٢٠٠٥، انخفض عددهم إلى ٢ ٠٠٠ عامل فقط في عام ٢٠١٧ وما يصل إلى ١ ٤٠٠ عامل اعتباراً من أوائل عام ٢٠١٩.

١٤٣. وتعمل المبادرات الرامية إلى تطوير الأعمال مثل الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمثابة منصات تجمع العمال المستقلين في غزة والمؤسسات الناشئة والمستثمرين على المستويين المحلي والدولي، بما يشمل الجالية الفلسطينية. ورغم ذلك، لا يزال حصول المؤسسات الناشئة على التمويل غير كافٍ ويحد من فرصها في النمو، فيجعل بذلك هذه المبادرات محدودة إلى درجة يتعذر معها أن تستوعب بسرعة عدداً متزايداً من المتخرجين ذوي المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غزة.

[٢٤] تشمل هذه القيود حظر استيراد مجموعة واسعة من السلع "ذات الاستخدام المزدوج" (الآلات والمعدات والمدخلات الأخرى للإنتاج) التي ترد في قائمة طويلة ومتغيرة باستمرار، متاح على:
http://www.cogat.mod.gov.il/en/services/Documents/List%20of%20Dual%20Use%20Items%20Requiring%20a%20Transfer%20License.pdf.

٥ - الجـــولان الســـوري المحتـــل يعود إلى محط الاهتمام الدولي

١٤٤. إن وضع الجولان السوري المحتل الذي قبع طويلاً في ظل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والحرب في الجمهورية العربية السورية، أعيد من جديد الآن إلى محط أنظار العالم. وتحتل إسرائيل الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧. وفي ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٩، اعترفت الولايات المتحدة في إعلان رئاسي بأن "مرتفعات الجولان جزء من دولة إسرائيل"[٢٥]. والولايات المتحدة هي أول بلد يقوم بذلك منذ أن ضمت إسرائيل هذه الأراضي في عام ١٩٨١. وعلى الرغم من أن الإعلان لاقى تأييداً واسعاً في إسرائيل فإنه لاقى انتقاداً ورفضاً من جانب المجتمع الدولي. ولا يزال القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة هو النص الأساسي بخصوص هذه المسألة. وينص القرار على أن "قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل قرار لاغٍ وباطل وليس له أثر قانوني دولي" (الأمم المتحدة، ١٩٨١).

١٤٥. والجولان السوري المحتل قليل السكان إذ يقطنه ما يصل مجموعه إلى ٧٠٠ ٤٨ نسمة، ويتألف هذا العدد في قسمين متساويين تقريباً من المواطنين السوريين والمستوطنين الإسرائيليين (المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٨). واكتسب المستوطنون الإسرائيليون وزناً ديمغرافياً على مر السنين، وإن كان ذلك قد جرى ببطء. ويوجد خمس قرى سورية و٣٤ مستوطنة إسرائيلية. وحتى عام ٢٠١٣، كان المواطنون السوريون في الجولان قادرين على ممارسة التجارة والتبادل مع الجمهورية العربية السورية. وكان الطلاب من الجولان السوري المحتل يدرسون في جامعة دمشق وتُسّهل الزيجات عبر الحدود، ويُباع ثلث إنتاج الجولان السوري المحتل من التفاح في الجمهورية العربية السورية، والتفاح هو المحصول الزراعي الرئيسي في هذه الأراضي. وتوقفت هذه الفرص منذ ست سنوات تقريباً بسبب الصراع المسلح في الجانب السوري من المنطقة العازلة التي تشرف عليها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ولا يزال معبر القنيطرة مغلقاً أمام العبور والتجارة عبر الحدود.

١٤٦. ونسبة المشاركة في القوى العاملة للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل لا تتجاوز ٥٠,٦ في المائة، رغم أنها آخذة في الازدياد على مر السنين. وتبلغ مشاركة القوى العاملة النسائية ٢٧,٦ في المائة. وعلى العموم، هناك ٩ ١٠٠ مواطن سوري ممن لديهم وظائف، ويعمل معظمهم في البناء كنشاط أساسي (المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٩ب)، يليه مجال التجارة بالجملة والتجزئة. وعلى الرغم من أن لدى أغلبية الأسر السورية في الجولان جذوراً زراعية، لا يعمل في الزراعة كنشاط أساسي إلّا عدد قليل من العمال. وهناك فرص محدودة لتسويق محاصيل الانتاج، ولا سيما التفاح، وبات العديد من المزارعين يتوجهون الآن نحو مهن أخرى. ولقد كان من الصعب على صغار المزارعين السوريين أن يتنافسوا مع زراعة يطغى عليها الطابع الصناعي في أغلب الأحيان في المستوطنات.

١٤٧. وأُبلغت البعثة باستمرار الممارسات التمييزية فيما يخص الوصول إلى الأراضي والمياه، الأمر الميسّر بالنسبة إلى المستوطنين عن طريق حوافز ضريبية ومساعدات من الحكومة الإسرائيلية. ويصعب على المواطنين السوريين الحصول على تراخيص البناء ويجري الآن نقل تسجيل الأراضي إلى نظام جديد. ويهدد هذا الأمر بإلحاق الضرر بالمواطنين السوريين الذين لا يملكون الدليل الكافي على ملكيتهم، ويمكن أن يوفر أساساً كي تستملكها الحكومة الإسرائيلية. وهناك قلق أيضاً بشأن خطط إسرائيل الرامية إلى نصب عنفات ريحية على نطاق واسع على الأراضي التي يملكها السوريون، مما يحتمل أن يزيد من تقييد توسع القرى السورية.

١٤٨. وعلى العموم، واصلت إسرائيل جهودها الرامية إلى إدماج الأرض المحتلة إدارياً وسياسياً. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨، أُجريت انتخابات المجالس المحلية للمرة الأولى؛ وكان رؤساء البلديات قبل ذلك يُعينون في القرى السورية. ولا يحق إلاّ للمواطنين السوريين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية أن يشاركوا في الانتخابات. وشارك قلةٌ منهم فيها، وكانت نسبة المشاركة متدنية. ويحافظ معظم المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل على صلة قوية مع وطنهم الأم، حتى بعد مرور أكثر من نصف قرن على الاحتلال والإدارة الإسرائيليين.

[٢٥] "إعلان الاعتراف بمرتفعات الجولان كجزء من دولة إسرائيل"، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٩.

ملاحظات ختامية

١٤٩. حملت السنة الماضية في طياتها أياماً أُريق فيها من الدماء بين الفلسطينيين والإسرائيليين أكثر من أي عام مضى منذ حرب غزة عام ٢٠١٤. وما فتئ العنف والتطرف يشتدان في الجانبين معاً. وباتت آفاق مستقبل العمال الفلسطينيين قاتمة كالحة. ويجعل وضع السلطة الفلسطينية المالي وبيئة المساعدة الحالية من غير المحتمل أن يكون في إمكان الاقتصاد أن يستفيد من أي محفزّ في المستقبل القريب. بل على العكس من ذلك، هناك مؤشرات قوية تشير إلى أن مآل الحال إلى كساد كبير، وإلى أنه سيكون مصحوباً بتبعات هائلة على سوق العمل وسبل عيش الفلسطينيين.

١٥٠. وما فتئ وضع عمل واستخدام العمال في الأراضي العربية المحتلة يتواصل تدهوراً. ومشاركة القوى العاملة متدنية والبطالة تتفشى والشباب يزدادون ابتعاداً عن سوق لا تؤتي ثمارها. والوظائف قليلة ومشتتة والنساء في أسوأ حال.

١٥١. ووضع العمال، سواء أكانوا من الرجال والنساء أم من الطامحين إلى إيجاد عمل، ليس سيئاً في أي مكان آخر بمقدار سوء وضع أولئك الموجودين في غزة. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فستقع أغلبية القوى العاملة قريباً في شباك البطالة. أما الذين لديهم عمل فإنهم يفتقرون إلى الحماية والدخل المستقر. وقد أنهك الحصار الإسرائيلي الممتد على ١٢ عاماً، القاعدة الإنتاجية في غزة وتلاشت معها فرص العمل. إن اقتصاد غزة آخذ في السقوط الآن سقوط المتهاوي دون ما يكبحه. وفي ظل الظروف الحالية، ليس من الواضح ما إذا كان بوسع أي شيء، إن وجد، أن يوقف هذا الانهيار. ولا يمكن أن يُتوقع حدوث أية تحسينات حقيقية ما لم تستأنف من جديد حركة تنقل العمال والبضائع عبر الحدود.

١٥٢. وليس لدى الفلسطينيين أنفسهم سوى حيز ضيق لتحسين مصيرهم. ويمارس الاحتلال الإسرائيلي الخناق على جميع الأصعدة ويسيطر على كل منحى تقريباً من حياة الفلسطينيين. فالمستوطنات آخذة في النشوء بعدد أكبر وبمساحة أوسع. وتتحكم إسرائيل فعلياً بجميع مفاصل حراك الفلسطينيين وشؤونهم المالية والتجارية. ويزداد هذا الوضع تعقيداً بسبب استشراء الافتقار إلى المصالحة بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية، مما يشكل عائقاً من العوائق القائمة أمام الدفع قدماً بقضية تقرير المصير وإقامة دولة.

١٥٣. ولا تزال الإدارة السديدة والمؤسسات التي تُدار على نحو سليم تتسم بالأهمية، حتى في سياق النزاع المستمر والاحتلال المزمن. فإنشاء نظام ضمان اجتماعي فلسطيني، وهو إحدى أحدث الركائز في عملية بناء الدولة الفلسطينية، قد توقف الآن، وباتت المؤسسة في حالة اضطراب. ولكن هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى حماية العمال الآخرين غير موظفي الخدمة المدنية، على السواء بوصف ذلك هدفاً في حد ذاته وتوخياً لحفز جاذبية قطاع خاص ما فتئ فاقد الحيوية.

١٥٤. وما فتئت حقوق العمل وغيرها من حقوق الإنسان منذ وقت طويل ضحية الاحتلال. وبالنسبة إلى معظم الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات والبالغ عددهم ١٢٧ ٠٠٠ فلسطيني، غالباً ما تكون المنفعة الوحيدة - وإنما الحاسمة - هي الدخل الذي يمكنهم كسبه. وكثيراً ما تتسم الظروف بالهشاشة، وتشيع حالات الإذلال. وهناك اقتصاد غير منظم مزدهر للعمال الفلسطينيين في المستوطنات، من سماته الأجور الضئيلة دون حماية. ولكن الحلول هي في متناول الأيدي. ويجب احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتحسين ظروف العمل، وينبغي إصلاح نظام التراخيص بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل إصلاحاً شاملاً.

١٥٥. ولقد عاد الجولان السوري المحتل إلى واجهة الاهتمام العالمي عند اعتراف الولايات المتحدة بضمه. ولا يزال العمال السوريون في هذه الأراضي المحتلة منذ أكثر من ٥٠ عاماً، يعانون من الحرمان وكثيراً ما يواجهون التمييز. وعلى نحو ما أظهرت الانتخابات المحلية الأخيرة، يبدو أن الرغبة في الاندماج مع إسرائيل تكاد لا تذكر في صفوف المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل.

١٥٦. ويلزم أكثر من أي وقت مضى انتشال عملية السلام من حالة الاحتضار التي تعاني منها ونفح روح حياة جديدة فيها. وينسحب الأمر ذاته على عملية المصالحة الفلسطينية المتوقفة وفي غياب التقدم السياسي على أي جبهة، فإن الأمل ضئيل في حصول تحسنات مفيدة ومستدامة في أسواق العمل في الأراضي العربية المحتلة. ولن يلبي استمرار الصراع والتوتر أي حاجة من احتياجات الطرفين. إن الحوار والمفاوضة هما اللذان يقدران على ذلك دون غيرهما. ورغم أنه يبدو أن الحل القائم على دولتين قد بات تقريباً جزءاً من كتب التاريخ في بعض الأوساط، لم يبرز أي حل بديل موثوق به. لذا، ينبغي تدعيم هذا الحل عوضاً عن التشكيك فيه أو النأي عنه.

المراجع

Al-Haq, 2018a. *Settling Area C: The Jordan Valley Exposed*.

—. 2018b. *Al-Haq submission to the Committee on the Elimination of Discrimination against Women on the first periodic review: State of Palestine*, 70th session, June.

Atamanov, A. and Palaniswamy, N. 2018. *West Bank and Gaza Poverty and Shared Prosperity Diagnostic 2011-2017*, 14 Aug.

بتسيلم. ٢٠١٩أ. *روتين الاحتلال: طيلة أكثر من شهر أغلق الجيش الشارع الرئيسي المارَ شمال رام الله والذي يخدم أكثر من ٢٠ قرية*، ١٧ كانون الثاني/ يناير.

—. ٢٠١٩ب. *معلّقون على الخطّاف: معاناة الصيادين في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٨ بعد أن قضت إسرائيل تدريجياً على قطاع الصيد*، ١١ شباط/ فبراير.

Central Bureau of Statistics of Israel (CBS). 2018. *Monthly Bulletin of Statistics*, Table No. 2.15, Population, by district, sub-district and religion, 4 Sep.

—. 2019a. *Construction Begun and Construction Completed in 2018*.

—. 2019b. Data on Arabs in East Jerusalem and Golan Heights 2012-2018, received by email.

إعلان مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

Coordination of Government Activities in the Territories (COGAT). 2019. Data sheet on permits, received by email of 7 Apr.

Daa'na, F. 2018. *Summary of Review of Palestinian Labor Law No. 7 of 2000 from a Gender Perspective*, ILO position paper, 15 Nov.

Democracy and Workers' Rights Center in Palestine (DWRC). 2019. "Some information on the situation of child work and child labour in the West Bank and Gaza Strip", unpublished, 2 Apr.

—. et al. 2017. *The situation of labor and trade union rights, equality and non-discrimination in Palestine: Annual report 2017*.

Gal, Y. and Rock, B., 2019. *Fiscal Impacts of Counter Terrorism Measures on the Palestinian Authority: A Preliminary Assessment*, Tony Blair Institute for Global Change, 7 Mar.

Haaretz. 2019a. "Israel's Labor Ministry Must Act on Rising Death Toll at Construction Sites", 21 Mar.

—. 2019b. "Workplace Deaths Rose 35% in 2018 as Slots for Inspectors Went Unfilled", 12 Feb.

Hamoked. 2018. "Another step in the creeping annexation of the West Bank: new law moves the authority to hear some petitions relating to the occupied territories from

the HCJ to the Jerusalem District Court". Position paper on the amendment by the Association for Civil Rights in Israel, 28 Oct.

—. 2019. "Military data obtained by HaMoked reveals: dramatic rise in the denial of access of Palestinian farmers to their West Bank farmlands lying beyond the separation wall. Security is rarely the reason for denying access", 3 Jan.

Hasson, N. 2018. "Israel Promises 'Revolution' for East Jerusalem Schools. Palestinians Say It's 'Brainwashing'", in *Haaretz*, 29 Aug.

Histadrut. 2018. "Another step to improve the safety in the construction industry: The Histadrut and the Israel Builders Association signed a new collective agreement". Press release, 27 Nov.

—. n.d. *Histadrut's Prominent Struggles and Activities*.

International Conference of Labour Statisticians (ICLS). 2013. Resolution concerning statistics of work, employment and labour underutilization, 19th ICLS, 21 Nov.

محكمة العدل الدولية. ٢٠٠٤. "الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"، في *تقارير الأحكام والفتاوى والأوامر*، فتوى بتاريخ ٩ تموز/ يوليه.

مكتب العمل الدولي. ٢٠١٢أ. *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام، ملحق، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠١، جنيف.

—. ٢٠١٢ب. *إضفاء وجه إنساني على العولمة*، دراسة استقصائية عامة بشأن الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بالحقوق في العمل على ضوء إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨، التقرير الثالث (١باء)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠١، جنيف.

—. ٢٠١٧. *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام، ملحق، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٦، جنيف.

—. ٢٠١٨أ. البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة، الوثيقة GB.334/POL/4، ٤ تشرين الأول/ أكتوبر.

—. ٢٠١٨ب. *برنامج العمل اللائق في فلسطين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢*، نيسان/ أبريل.

—. ٢٠١٨ج. *الأرض الفلسطينية المحتلة: دراسة تشخيصية للعمالة (ملخص تنفيذي)*، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، ٤ نيسان/ أبريل.

—. ٢٠١٨د. *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام، ملحق، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٧، جنيف.

—. n.d. "ILO modelled estimates", database, available at: www.ilo.org/ilostat, accessed on 2 Apr. 2019

International Monetary Fund (IMF). 2018. *West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 6 Sep.

Kashti, O. 2018. "Israel Collected $100m From Palestinians. Now It Wants to Use the Money to Upgrade Roadblocks", in Haaretz, 17 Jul.

Kav LaOved. 2018. *The Occupation of Labor: Employment of Palestinian Workers in Israel*.

Knesset. 2018a. "Bill cutting PA funding over payments to terrorists approved in first reading". Press release, 6 Mar.

—. 2018b. "Knesset gives final approval to bill requiring government to freeze funds transferred to Palestinian Authority over payments to terrorists". Press release, 3 Jul.

—. 2018c. “Knesset approves the transfer of authority concerning Judea and Samaria from High Court of Justice to Administrative Affairs Court”. Press release, 18 Jul.

MachsomWatch. 2019. “Invisible Prisoners”, 19 Feb.

Macro Center for Political Economics (MACRO). 2018. “Palestinian Workers in Israel – Task Force Progress Report and Summary of the Meeting from 24/07/2018”.

Ministry of Labour and Social Affairs of Israel (MOLSA). 2019. Summary of the initiatives launched by the Minister of Labour in 2018.

Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO). 2018a. *Briefing to the Security Council on the situation in the Middle East, reporting on UNSCR 2334 (2016)*, 18 Dec.

—. ٢٠١٨ب. *تقرير إلى لجنة الارتباط*، نيويورك، ٢٧ أيلول/ سبتمبر.

—. 2019. *Briefing to the Security Council on the situation in the Middle East, reporting on UNSCR 2334 (2016)*, 26 Mar.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). ٢٠١٩أ. *المراقب الاقتصادي، إضافة (٢)*، ٢٠١٨ ، كانون الثاني/ يناير.

—. ٢٠١٩ب. *المراقب الاقتصادي، إضافة (١)*، ٢٠١٨ ، كانون الثاني/ يناير.

Palestinian Industrial Estates and Development Company (PIEDCO). 2019. Presentation by Mr Hatem Moghany, Development Manager, 18 Mar.

Palestinian Industrial Estates and Free Zones Authority (PIEFZA). 2019. Presentation by Dr Ali A. Shaath, CEO, and Mr Ihab Al Jaafarawi, Investment Department Manager, 13 Mar.

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). 2018a. “Press Report on the Levels of Living in Palestine: Expenditure, Consumption and Poverty”, 15 Apr.

—. 2018b. “Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), issued a press release on the Eve of the International Women’s Day on Tuesday, 08/03/2018”, 7 Mar.

—. 2018c “255,228 of Persons in Palestine Suffered from at Least One Difficulty in seeing or hearing or mobility or remembering and concentration, or communication in 2017”, press release, 3 Dec.

—. 2019a. “H.E. Ms. Awad highlights the 43rd Annual Commemoration of Land Day in Statistical Figures”, 30 Mar.

—. 2019b. “Press Report: Preliminary Estimates of Quarterly National Accounts (Fourth Quarter 2018)”, 31 Mar.

—. 2019c. “Press Release on the Results of the Labour Force Survey, 2018”, 13 Feb.

السلطة الوطنية الفلسطينية. ٢٠١٦. *أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢: المواطن أولاً*، كانون الأول/ ديسمبر.

—. 2017a. *Labour Sector Strategy 2017–2022: Path to Decent Work and Eliminating Unemployment*.

—. 2018. *Palestinian National Voluntary Review on the implementation of the 2030 Agenda*, June.

—. 2019a. “The sick leave remuneration collection by the Israeli Payments Department for Palestinian workers within the Green Line has been stopped”, letter from Minister of Labour to ILO Director-General, 29 Jan.

—. 2019b. *Annual Achievement Report of the External Employment Organizing Unit and within the Green Line for 2018*, Ministry of Labour, External Employment Organizing Unit, 15 Jan.

—. 2019c: Data on monitoring deaths among Palestinians working in Israel – 2019, Ministry of Labour, External Employment Organizing Unit

—. 2019d. *Annual Report of the General Directorate of Labor Relations of 2018*, 17 Feb.

—. 2019e. *Annual Report of the General Directorate of Employment for 2018*.

Peace Now. 2018. *99.8% of state lands allocated in the West Bank were given to Israelis; Palestinians were given almost nothing*, Jul.

—. n.d. "Population", available at: www.peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population.

Population, Immigration and Border Authority of Israel (PIBA). 2017. "Ending the collection and payments for 'annual leave' for Legal Palestinian workers in Israel". Payments Division, letter, 19 Jan.

—. 2019. "Stopping the collection and payment of sick days allowance through the Payments Department for Palestinian employees legally employed in Israel". Payments Division, letter, 17 Feb.

Reuters. 2019. "Palestinians reject invitation to attend U.S. Mideast meeting in Poland", 8 Feb.

الأمم المتحدة. ١٩٨٠. القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي اعتمده مجلس الأمن في اجتماعه ٢٢٠٣، الوثيقة S/RES/465 (1980)، ١ آذار/ مارس.

—. ١٩٨١. القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتمده مجلس الأمن في اجتماعه ٢٣١٩، الوثيقة S/RES/497 (1981)، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر.

—. ٢٠١٦. القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي اعتمده مجلس الأمن في اجتماعه ٧٨٥٣، الوثيقة S/RES/2334 (2016)، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر.

—. ٢٠١٨أ. *تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الصادر عن مجلس الأمن*، تقرير الأمين العام، الوثيقة S/2018/614، ١٨ حزيران/ يونيه.

—. ٢٠١٨ب. *الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لدولة فلسطين*، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الوثيقة CEDAW/C/PSE/CO/1، ٢٥ تموز/ يوليه، الفقرة ٣٦.

—. ٢٠١٩أ. *المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل*، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الوثيقة A/HRC/40/42، ٣٠ كانون الثاني/ يناير.

—. 2019b. *Report of the detailed findings of the independent international Commission of inquiry on the protests in the Occupied Palestinian Territory*, Human Rights Council, A/HRC/40/CRP.2.

United Nations Development Programme (UNDP) et al. 2018. *Palestine: Gender Justice & the Law*.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ٢٠١٧. *الأرض الفلسطينية المحتلة: أرقام وحقائق إنسانية*.

—. ٢٠١٨أ. *نشرة الشؤون الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة*، أيلول/ سبتمبر.

—. ٢٠١٨ب. "٢٠١٨: مزيد من الضحايا وانعدام الأمن الغذائي وتمويل أقل للمساعدات الإنسانية"، ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر.

—. ٢٠١٨ج. *نشرة الشؤون الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة*، تشرين الأول/ أكتوبر.

—. ٢٠١٨د. *نشرة الشؤون الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة*، كانون الأول/ ديسمبر.

—. ٢٠١٨هـ. *الأثر الإنساني للقيود على الوصول إلى الأراضي المتاخمة للسياج الحدودي في قطاع غزة*، آب/ أغسطس.

—. ٢٠١٩أ. *نشرة شؤون الإنسان: الأرض الفلسطينية المحتلة*، شباط/ فبراير.

—. 2019b. *Protection of Civilians: Biweekly Highlights, Reporting Period: 26 March–8 April 2019.*

—. 2019c. *Humanitarian Snapshot: Casualties in the Gaza Strip*, 30 Mar. 2018–22 Mar. 2019.

—. ٢٠١٩د. *نشرة الشؤون الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة*، آذار/ مارس.

—. ٢٠١٩هـ. *نشرة الشؤون الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة*، كانون الثاني/ يناير.

—. n.d. "Gaza crossings: movement of people and goods", database, available at: https://www.ochaopt.org/data/crossings.

—. n.d. "Data on casualties", database, available at: www.ochaopt.org/data/casualties.

—. n.d. "Data on demolition and displacement in the West Bank", database, available at: https://www.ochaopt.org/data/demolition.

United Nations Population Fund (UNFPA). 2018. "Impact of the 'Great March of Return' on Gender-based Violence", Situation report, GBV Sub-Cluster Palestine, 8 June

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). n.d. "Where we work", available at: https://www.unrwa.org/where-we-work/gaza-strip.

World Bank. 2018a. *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 27 Sep.

—. 2018b. *Enhancing job opportunities for skilled women in the Palestinian territories*.

World Health Organization (WHO). 2018. *Situation report: occupied Palestinian territory*, 4–17 Dec.

—. 2019. *Situation report: occupied Palestinian territory, Gaza*, 1–28 Feb.

مرفق

قائمة محاوري البعثة

المؤسسات الفلسطينية

مكتب رئيس الوزراء

السيد محمد اشتيه، رئيس الوزراء

وزارة العمل

السيد مأمون أبو شهلا، وزير العمل

السيد سامر سلامة، وكيل الوزير

السيد بلال ذوابه، وكيل مساعد، مديريات العمل

السيد أمين مطير، وكيل مساعد، شؤون المديريات

السيد علي الصاوي، مدير عام، مديرية التفتيش وحماية العمل

السيد جهاد الشروف، مدير الوحدة القانونية

السيد نضال عايش، مدير عام، مديرية التدريب المهني

السيدة إيمان عساف، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي

السيد هاني الشنطي، رئيس وحدة العلاقات العامة والاعلام

السيد عبد الكريم مرداوي، رئيس وحدة تنظيم التشغيل الخارجي

السيد يوسف زغلول، مدير عام، لجنة سياسة التشغيل

السيد عاصم أبو بكر، مديرية تطوير التشغيل

وزارة الخارجية

السيد عمار حجازي، سفير، مساعد وزير الخارجية للعلاقات متعددة الأطراف

السيد عمر عوض الله، وكيل مساعد، قطاع العلاقات متعددة الأطراف، الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة

مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية

السيد ماجد الحلو، مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية بالإنابة، مشرف عام ومدير هيئة التقاعد الفلسطينية

منظمة التحرير الفلسطينية/ المجلس التشريعي الفلسطيني

السيد صائب عريقات، أمين اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، كبير المفاوضين الفلسطينيين، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح

السيد نبيل شعث، مستشار رئيس دولة فلسطين للشؤون الخارجية والعلاقات الدولية، رئيس دائرة شؤون المغتربين، منظمة التحرير الفلسطينية

السيد مصطفى البرغوثي، أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية، رئيس جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

السيدة حنان عشراوي، عضو اللجنة التنفيذية ورئيسة دائرة الثقافة والإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية

السيد أحمد مجدلاني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

اللجنة الوطنية لتشغيل النساء

السيدة عايشه حموضه، سكرتيرة دائرة المرأة، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

السيدة ختام سعافين، رئيسة الوحدة الاقتصادية، الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات

السيدة كارين ميتز أبو حميد، منسق دائرة العلاقات الخارجية، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين

السيد عزمي عبد الرحمن، مدير السياسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد الوطني

السيدة سهى كنعان، مديرة إحصاءات العمل، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيدة رندا الطاهر، مدير عام، وزارة الإسكان

السيدة تغريد كشك، عضو مجلس إدارة، طاقم شؤون المرأة

السيدة شانتيلا عاصي، مدير دائرة التطوير وإدماج النوع الاجتماعي، وزارة العمل

السيدة أسمهان جبارين، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، الأمانة العامة لمجلس الوزراء الفلسطيني

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، نابلس

السيد شاهر سعد، الأمين العام

السيد راسم البياري، نائب الأمين العام

السيدة جويرية الصفدي، عضو الأمانة العامة

السيدة سمية الحوامضه، عضو اللجنة التنفيذية

السيد ساهر صرصور، عضو الأمانة العامة

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة

السيد وائل خلف، عضو الأمانة العامة، نائب رئيس نقابة الموظفين العموميين

السيد يحيى أبو العطا، عضو الأمانة العامة، نائب رئيس النقابة العامة لعمال النقل العام

السيد محمد حلس، عضو الأمانة العامة، رئيس نقابة البناء وعمال الاخشاب

السيد بشير السيسي، عضو الأمانة العامة، الأمانة العامة للنقابة العامة لعمال الخدمات العامة والتجارة

السيد سلامه أبو زعيتر، عضو الأمانة العامة، رئيس النقابة العامة للخدمات الصحية

السيد الياس الجلدة، عضو اللجنة التنفيذية

السيدة أحلام الشرفي، سكرتيرة، وحدة النوع الاجتماعي

السيدة اعتماد أبو مريم، منسقة، وحدة النوع الاجتماعي

مجموعة العمال، غزة

السيد سمير باقير، موظف حكومي

السيد ياسر الغرام، موظف لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيد أسامة السعداوي، مدير، مجلس الإسكان

السيد علي محسن، خريج جامعي

اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، رام الله

السيد عمر هاشم، رئيس مجلس مدراء اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، رئيس غرفة نابلس

السيد جمال جوابرة، الأمين العام

السيد أكرم حجازي، مدير وحدة العلاقات العامة

السيد نعيم سلامه، مستشار قانوني

غرفة القدس

السيد توفيق حبش، نائب الرئيس

غرفة بيت لحم

السيد سمير هزبون، رئيس

غرفة الخليل

السيد عبدو إدريس، رئيس

غرفة جنوب الخليل

السيد خالد الجبارين، رئيس

غرفة رام الله

السيد عبد الغني العطاري، رئيس

غرفة جنين

السيد ذوقان أبو بكر، رئيس

غرفة قلقيلية

السيد طارق شاور، رئيس

غرفة أريحا

السيد تيسير الحميدي، رئيس

غرفة سلفيت

السيد فواز شحادة، رئيس

غرفة طوباس

السيد ثائر صوافطه، رئيس

غرفة غزة

السيد وليد الحصري، رئيس غرفة غزة ونائب رئيس مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

السيد ماهر الطباع، مدير العلاقات العامة

السيد عائد الفرا، مدير تنفيذي في جمعية الفجر الشبابي الفلسطيني

غرفة وسط غزة

السيد عبد السلام المصري، نائب الرئيس

غرفة خان يونس

السيد لؤي العقاد، أمين الصندوق

غرفة شمال غزة

السيد عماد الغول، المدير العام

السيد بهاء الأموي، عضو مجلس الإدارة ومسؤول العلاقات العامة

غرفة رفح

السيد عياد أبو طه، مدير العلاقات العامة

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، غزة

السيد محمد المنسي، مدير تنفيذي

شركة تطوير واستثمار فلسطين (باديكو)، غزة

السيد حاتم المغني، مدير التطوير

مجموعة We Group، غزة

السيد خضر نصراوي، مؤسس شريك، مدير تنفيذي

اتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات (بيتا)، غزة

السيد ناهض عيد، نائب رئيس مجلس الإدارة

الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بيكتي)

السيد عبد الله طهراوي، مدير

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس

السيد مهدي عبد الهادي، الرئيس

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله

السيد عمار الدويك، المدير العام

منتدى سيدات الأعمال، رام الله

السيدة دعاء وادي، كبيرة الموظفين التنفيذيين والمديرة التنفيذية

السيدة شعاع مرار، عضو في مجلس الإدارة ومدير عام شركة ريادة للاستشارات والتدريب

السيدة مها أبو شوشة، عضو في مجلس الإدارة وأمينة الصندوق

السيدة سماح أبو عون حمد، عضو في مجلس الإدارة ومدير عام مؤسسة مجموعة الاتصالات للتنمية المجتمعية

اجتماعات أخرى

محافظة أريحا والأغوار

السيد جهاد أبو العسل، المحافظ

السيد خالد حمد، مدير عام، دائرة العلاقات العامة

السيدة مريم النتشة، مديرة، دائرة العلاقات العامة

السيد محمد الفتياني، رئيس، دائرة العلاقات العامة

السيد صباح أبو راشد، مدير، الدائرة الاجتماعية والاقتصادية

زيارة ميدانية – قرية فصايل

السيد إبراهيم عبيدات، رئيس المجلس القروي

السيد محمد نواوره، مزارع ماشية

السيد إبراهيم سالم، عامل

السيد حسين نواوره، عامل

السيد محمود نواوره، عامل

زيارة ميدانية – قرية الجفتلك

السيد رشدي حسين، عضو في المجلس القروي

السيد خالد هندومه، نائب رئيس المجلس القروي

السيد عمر عبد الكريم، عامل زراعي

السيدة عبير برناوي، عاملة منزلية

السيد عثمان غوانم، عامل

الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة

السيد علي شعث، الرئيس التنفيذي

السيد إيهاب الجعفراوي، مدير دائرة الاستثمار

مدينة أريحا الزراعية الصناعية

السيد نصر عطياني، مدير عام

السيد خالد العملة، مدير المشروع

السيد هيثم الكيالي، مؤسس والمدير التنفيذي لشركة بالوليا

السيدة يسرى ملحم، مديرة العلاقات العامة

منتدى "شارك" الشبابي

السيدة رتيبة النتشة، مجلس الإدارة

السيد عادل شبانه، مدير العمليات

السيد سمير قاسم، متطوع في المنتدى

مجموعة من الشباب

اجتماعات فردية أخرى

السيد سمير حليله، رجل أعمال

السيدة فاطمة عاشور، محامية وناشطة في حقوق الإنسان، غزة

المؤسسات الإسرائيلية

حكومة إسرائيل ومؤسسات عامة أخرى

وزارة الخارجية

السيدة أفيفيت بار إلان، رئيسة المكتب، شعبة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

السيد إيزي يانوكا، مدير، قسم القضايا العالمية والوكالات المتخصصة لصالح المنظمات الدولية

السيد جلعاد نول، مستشار، قسم القضايا العالمية والوكالات المتخصصة لصالح المنظمات الدولية

السيد نوعام كابون، دائرة القانون الدولي، مكتب المستشار القانوني

وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية

السيد أفيكدور كابلان، مدير عام

السيد افنر عمراني، كبير مديري الأبحاث، دائرة علاقات العمل

السيدة شيري ليف ران لافي، مسؤولة عن حقوق العمال الأجانب

السيدة موريا بروت، مكتب رئيس علاقات الاستخدام

السيد نداف كاتس، مكتب المدير العام

سلطة السكان والهجرة ومنافذ الحدود

السيدة إفرات ليف أري، مستشارة قانونية

وزارة المالية

السيد مايكل ريتوف، خبير اقتصادي أول - كبير الخبراء الاقتصاديين في شعبة أبحاث الدائرة

أعضاء الكنيست

السيد أسامة السعدي، محامٍ وعضو في الكنيست

بنك إسرائيل

السيد روي فرايبرغ، محاسب قانوني، مستشار لدى نائب الحاكم

منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي

اللواء ألون شاشام، رئيس فرع العلاقات الأجنبية

اللواء لايور أيالون، رئيس، الفرع الاقتصادي

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى

الهستدروت - الاتحاد العام للعمل في إسرائيل

السيدة افيتال شابيرا - شابيرو، مديرة، الدائرة الدولية

السيد آفي يحزقيل، رئيس شعبة التنظيم ومجالس العمل الإقليمية

السيد ايتسحاق مويال، رئيس، نقابة عمال البناء والأخشاب

السيد شاي بيران، مدير عام شعبة الشؤون الاقتصادية

السيدة غيورا وايل، رئيس شعبة الإنفاذ والشؤون الاقتصادية

السيدة تمر فريدمان، منسقة الإنفاذ، شعبة الشؤون الاقتصادية

السيد ماتان باريل، خبير اقتصادي، شعبة الشؤون الاقتصادية

السيد فضل بدارنا، محامٍ، نقابة عمال البناء والأخشاب

السيدة مور ياكوتييل، مساعدة رئيس نقابة عمال البناء والأخشاب

السيد موشي فريدمان، رئيس اتحاد العمال المدنيين لدى قوات الدفاع الإسرائيلية ورئيس الشعبة الدولية

السيد آفي غاباي، محامٍ، رئيس مجلس العمل الإقليمي في كينريت التابع للهستدروت - الجولان

السيد جادو فرحات، ممثل الهستدروت في القرى الدرزية - الجولان

السيدة سمر بريك، ممثلة الهستدروت في القرى الدرزية - الجولان

رابطة الصناعيين في إسرائيل

السيد ميشال واكسمن هيلي، رئيس دائرة الموارد البشرية والعمال

السيد نتانيل هايمن، رئيس شعبة الشؤون الاقتصادية

السيد اسحاق جورفيتش، مدير، الموارد البشرية في قطاع البناء وعلاقات العمل، جمعية البنائين الاسرائيليين

السيد يوري روبن، رئيس لجنة العمال التابعة لهيئة رئاسة منظمات قطاع الأعمال في إسرائيل

مركز ماكرو للاقتصادات السياسية

السيد روبي ناتانسون، مدير عام

السيد ياناي ويس، مدير الأبحاث

"لا للحواجز" - نساء ضد الاحتلال ومن أجل حقوق الإنسان "ماتشسوم واتش"

السيدة سيلفيا بيترمان، متطوعة

جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال

السيد عبد داري، منسق ميداني، دائرة العمال الفلسطينيين

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد جيمي ماكجولدريك، نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة/ منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية المقيم

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيدة إسراء المظفر، محللة الشؤون الإنسانية، مديرة وحدة التنسيق الميداني وسط الضفة الغربية

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيدة غوين لويس، مديرة عمليات الأونروا، الضفة الغربية

السيد ماتياس شيميل، مدير عمليات الأونروا، غزة

منظمة الصحة العالمية

السيد محمود ضاهر، رئيس المكتب الفرعي لمنظمة الصحة العالمية في غزة

صندوق النقد الدولي، بعثة الصندوق في الضفة الغربية وغزة

السيد روبرت تشادزي، الممثل المقيم، الضفة الغربية وغزة

سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية

السيد برنارد شولتز، مدير قسم العمل والشؤون الاجتماعية

الجولان السوري المحتل

السيد مجد كمال كنج أبو صالح، محام

السيد حمود أبو صالح، مزارع

السيد سعيد فرحان فرحات، مزارع

السيد حسن فخر الدين، مزارع

اجتماعـات إقليمية

اجتماعات في دمشق، الجمهورية العربية السورية

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - دمشق

السيد راكان الإبراهيم، معاون الوزير

السيد محمود الكوا، مدير التعاون الدولي والتخطيط

السيدة ريم القوتلي، مساعدة مدير التعاون الدولي والتخطيط

السيدة هناء ديب، مديرة المكتب الصحفي

وزارة الصناعة - دمشق

السيد إياد مقلد، مدير التعاون الدولي والتخطيط

وزارة الخارجية والمغتربين - دمشق

السيد الحكم راندي، نائب مدير دائرة المنظمات الدولية

السيد شاكر زيتون، خبير لدى دائرة المنظمات الدولية

الاتحاد العام لنقابات العمال - دمشق

السيد بشير الحلبوني، عضو في المكتب التنفيذي

السيد إبراهيم عبيدو، نائب المدير

غرفة تجارة دمشق وريفها

السيد عبي رشن، رئيس وحدة العمل

السيد محمد أيمن مولوي، عضو في مجلس الإدارة

السيد عبد الغني الحسني، مستثمر في القنيطرة

محافظة القنيطرة

السيد حسين إسحاق، نائب المحافظ

السيد محمد هشام الطباع، عضو في لجنة الاستثمار

السيد صالح سويد، عضو المكتب التنفيذي

اجتماعات في القاهرة، مصر

منظمة العمل العربية، القاهرة

السيد فايز المطيري، المدير العام

السيد مروان ريس، رئيس الوحدة العربية لمعايير وتشريعات العمل؛ دائرة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل

السيدة منجية هادفي، خبيرة، دائرة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل

جامعة الدول العربية، القاهرة

السيد سعيد أبو علي، الأمين العام المساعد، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

السيد حيدر طارق الجبوري، وزير مفوض، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، مدير إدارة شؤون فلسطين

السيد محمد فتحي شقورة، مسؤول عن قسم التنمية والإعمار والشؤون الاجتماعية والمؤسسات الرسمية الفلسطينية، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة